سمير قصير



ديموقراطية سوريا واستقلال لبنان

البحث عن ربيع دمشق

تقديم

عمر اميرالاي



للمؤلف

عسكر على مين؟ لبنان الجمهورية المفقودة، دار النهار، ٢٠٠٤.

Histoire de Beyrouth, Paris, Fayard, 2003.

La guerre du Liban; De la dissension nationale au conflit régional (1975-1982), Paris, Karthala/Cermoc, 1994.

Itinéraires de Paris à Jérusalem. La France et le conflit israélo-arabe, 2 volumes, Paris, Revue des études palestiniennes, 1992 et 1993 (avec Farouk Mardam-Bey).

سمير قصير

ديموقراطية سوريا واستقلال لبنان

البحث عن ربيع دمشق

تقديم

عمر أميرالاي



الطبعة الأولى، حزيران 2004
الطبعة الثانية، تشرين الأول 2004
الطبعة الثالثة، آب 2005

ص ب 226-11 بيروت، لبنان
فاكس 961-1-561693

ISBN 2-84289-495-2

المحتويات

تقديم

خلال معركة حربية، اخترقت قنبلة أطلقها مدفع معاد جسد الفيكونت ميدار، فشطرته نصفين. عالج الأطباء كلّ نصف علىً حدة، ثم تُرك النصفان لمصيريهما كي يكمّلا حياتهما بالشكل الذي رسمه لهما القدر: نصف يزرع الشرّ، وآخر ينشر الخير. وبعد طول فراق، عاد النصفان ليتّحدا من جديد على حبّ امرأة.

العبرة في رواية «الفيكونت المشطور» للكاتب الإيطالي إيتالو كالفينو هي أنّ الخير والشر موجودان فينا، مثلما أنّ ازدواجية المشاعر والخصال هي من طبع الإنسان وحده.

هذه الصورة الطريفة لانشطار الكائن البشري الحيّ نصفين غالباً ما تراود مخيّلتي في كلّ مرّة أجد نفسي مضطراً للحديث عن علاقة سوريا بلبنان. لماذا؟ لا أدري. ربما لأنّ العقل الباطن ما زال يأبى التسليم بحتمية انشطار هذين البلدين، أو ربما لأنّ القلب وحده هو المشطور المأسور بحبّهما.

إنّ حالي مع هذا «الانشطار» كحال صديقي سمير قصير تماماً. لذا سأسمح لنفسي بأن أزجّه هنا في مقارنة أرجو ألا تبخسه حقّ قدره، وهي أنّ بيني وبينه في الحقيقة أكثر من شيء مشترك: فكلانا ينتمي مثلاً، بنصفه «الخيّر» حكماً - لأنه من طرف الأمّ - الى بلد الآخر، وكلانا يثقل وجدانه وضميره هموم بلدَينا، سوريا ولبنان، ومعاناتهما، بالقدر نفسه من الحرص والغيرة والأسى، وكلانا أفلح، إلى حدّ ما، في ترويض نصفه الآخر «الشرير»، بحيث لا يعتدي إلا على الظلم والظالمين، ولا

ينقضّ إلا على الرداءة والحماقة والقباحة المستقرّة في حياتنا اليومية.

ونحن إذ نحمد نصفنا النبيل هذا ونباركه ونثمّن شرّه، فإننا نمنّي النفس أيضاً بأنه منح إنسانيتنا وعملنا لمسة واقعية لا تمتّ إلى «طهارة» المثقف الملتزم وغلاظته وقنوطه بصلة.

لا شك أنّ مثل هذا النوع من التشابك والإدغام في ارتباط الخاص بالعام، وفي ملف شديد التوتّر والحساسية كملف العلاقات السورية-اللبنانية، من شأنه أن يثير حفيظة البعض الذي من حقّه أن يعتبر أنّ خلط الأوراق على هذا النحو، وفي هذا الوقت بالذات، لا يكون إلا على حساب الطرف المتضرّر من هذه العلاقات، وهو لبنان.

لكنّي أطمئن هذا البعض وأقول له: إنّه رغم كل ما يمكن أن يوحيه هذا التشابك من تواطؤ والتباس في علاقة كلّ طرف منّا ببلد الآخر، فإنّ ثمّة خطوطاً حمراً غريزية تمنعنا باستمرار، ومهما تكن الأسباب، من المساس بالقضايا الجوهرية التي أمست حقائق ثابتة وراسخة في تاريخ البلدين، كقضية الحدود والسيادة والخصوصية.

وأبلغ دليل على ذلك هو تلك الوثيقة التي وقّعها عام ١٩٧٦ خمسون مثقفاً سورياً، والتي ندّدوا فيها بالتدخل العسكري السوري في لبنان منذ أيّامه الأولى، وكان لي يومها شرف أن أكون من عداد هؤلاء.

المهم الآن أن نقنع أنفسنا، لا الآخرين، بجدوى أمثولتنا، ولو اضطرّنا وسواس النزاهة أن نكون صادقين منصفين. ولمَ لا، فجهنّم أيضاً معبّدة بالنيّات الطيّبة كما يقولون.

إذن للحقيقة في هذه القضية وجه آخر عام، وهذا الوجه المؤسف تتحمّل مسؤوليته بشكل أساسي النخب السياسية والمثقّفة في سوريا ولبنان، التي تميّزت أفكارها ومواقفها وممارساتها بالإلتباس والغموض خلال عقود تجاه ما كان يجري داخل بيت الشقيق الآخر من مصائب وأحداث جسام، وتحديداً منذ توسّعت رقعة هيمنة النظام السوري لتشمل

لبنان أيضاً.

لقد لذنا جميعاً، مفكرين ومثقفين وفنانين وصحافيين وسياسيين، بالصّمت المريب، والحياد، والسلبية، وتجنّب المواقف الحرّة الصريحة عند اشتداد الأزمات على شعبَي البلدين في سوريا ولبنان، خصوصاً في ذروة الإستبداد والامتهان الذي كان يمارسه نظام دمشق على جبهتيهما الداخليتين.

ولطالما شهدنا هذه النخب تتفرّج وتنتظر حسم المعركة على الجبهة الأخرى، وفي نفسها يلعلع رعب أو عجز أو تشف أو استقواء أحياناً بحاكم الشام الراحل الذي صنع مجده من فنّ شق الأصدقاء كالأعداء، وتصديع كلّ ما يسع البشر الإجتماع عليه من رأي أو صبوة أو حلم، حتى نجح، في آخر عهده، في أن يحوّل شعاره المفضّل «شعبٌ واحد في دولتين» الى «دولة واحدة بلا شعبين» في ذاكرة الناس والتاريخ.

إنّ من خصائص «سمّ الذاكرة» ظهور عوارضه بعد حين، أي بعد فوات الأوان. وهذا تماماً ما لا يتمناه المرء لمستقبل العلاقة بين سوريا ولبنان بعد انسدال الستار على هذه الصفحة المرّة والمؤلمة في تاريخ البلدين. فالودّ والعيش الإرادي المشترك الذي انتزع من أحشاء شعبيهما بالقوّة، قد ينقلب، ومع الأسف، جفاءً وعداءً ربما عند الشعب الذي كابد وتضرّر زهاء ثلاثة عقود من سياسة الحبّ القسري الذي جرّعه إيّاه الحكم السوري، ووكلاؤه اللبنانيون، بينما الشعب السوري، المغلوب على أمره حتى الساعة، برّاء ممّا ارتكب ويرتكب باسمه.

فشكراً لسمير قصير الذي بمساهمته هذه، يَهُون عجزُنا، قبل أن يميتنا العجز.

عمر أميرالاي

تمهيد

عندما كتب عبد الرحمن الكواكبي «طبائع الاستبداد» في مستهلّ القرن العشرين، والتسلّط الحميدي نُصْب عينيه، كانت الحرّية لناظرها قريبة، ولم يكن على الأرجح ليفكر ان تلك الطبائع سوف تعود وتتحكم ببلاده، فإذا أطل القرن الحاديَ والعشرون، وجد احفاده يردّدون مجدداً سؤال الحرية. ولم يكن بالتأكيد ليتصوّر ان منتدىً يحمل اسمه في مدينته الشهباء سوف يتعرّض روّادَه الى الملاحقة بإسم مفهوم للأمن القومي استظل، وإنْ زوراً، تلك العروبة التي أسّس لها صاحب «أم القرى».

بين الكواكبي والانقضاض على منتدى الكواكبي، مرّ الكثير وتغيّرت الدول وذاق السوريون منها المرّ والحلو. لكن لا مرور الزمن ولا تواتر الاحداث يخفّفان من هول الكارثة المتمثلة في مشهد الاستبداد والعجز الذي تقدّمه سوريا اليوم. بل ان هذا المشهد يشكّل، مع طغيان الفكر الديني وعودة الاستعمار، أحد الأوجه الاكثر إيلاماً للإنحطاط العربي الجديد.

الفكر الإسلاموي ظاهرة عربية عامة لا يُسأل عنها مسؤول واحد ولا نظام واحد، وإنْ وجبت المساءلة. والاستعمار نتيجة لتراكم من الاخفاقات العربية كان لكل النخب الحاكمة قسط فيها منذ اكثر من نصف قرن. اما الاستبداد في سوريا فموضوع آخر. فإذا كان يلقي بظلاله أبعد من سوريا نفسها، وأبعد حتى من لبنان الملحق بها، ويساهم مساهمة اساسية في طبع المشهد العربي كله بسمة الانغلاق، إلا أنّ التخلص منه أبسط بكثير كونه رهناً بنظام واحد.

ذاك هو الاستثناء السوري، بل تلك هي الفضيحة السورية.

قبل ثلاثين عاماً، كان يمكن الاستبداد أن يبرّر وجوده في سوريا بوجود أقران له بين المحيط والخليج، وحتى في مناطق اخرى من العالم الثالث، بل كان يمكنه التذرّع كغيره بمقتضيات التنمية او بشروط التصدّي الناجز للسياسات الاسرائيلية. لكن التنمية فشلت، والاشتراكية اختُزلت الى صنمية، والتصدّي فقد مقوّماته مع فشل التنمية. ورغم كل هذا القصور، بقي النظام في سوريا هو هو، وإن انتقلت مقاليده من جيل الى جيل، غير عابئ بكونه صار شبه فريد لا يستطيع التشبّه بأي نظام آخر، خصوصاً بعدما فقد البعث السوري توأمه اللدود في العراق.

وإذا كان تشبّث الحكم في دمشق بمبدأ الجمود يثير الريبة منذ سنوات، من كثر ما يبدو ومرادفه البغدادي مغترباً عما يحصل في العالم، فإن استمراره على المنوال نفسه بعد النهاية البائسة للبعث في العراق أمر يكاد لا يصدّقه عاقل. ولا مجال هنا للتمييز بين تعقّل سوري وتهوّر عراقي. فالدرس العميق الذي يستخلص من محنة العراق يتعدّى التكتيك السياسي ليُضيء على قصور بنيوي في نمط من الحكم المخابراتي-الحزبي تَشارك فيه البعثان، وأفضى في الحالين الى الغاء السياسة، فكان سبباً في عودة الاستعمار في العراق وبات يسوّغ للمسؤولين السوريين أنفسهم التلويح بالفوضى المسلحة اذا ما رحلوا، على ما ذهب اليه عام ٢٠٠١ عبد الحليم خدّام نائب رئيس الجمهورية العربية السورية، حين اشتق مصطلح «الجزأرة» لمقارعة المعارضين المطالبين بزوال أحادية البعث. ثم ان الكلام المعتاد عن البراغماتية السورية لم يعد اصلاً صالحاً، بدليل الرفض العنيد الذي يواجه به الحكم في دمشق الضغوط الاميركية المستجدة والتي انتهت الى اقرار عقوبات اقتصادية ضد سوريا.

قطعاً، لا تهدف هذه الضغوط الى إرساء الديموقراطية في سوريا، ولعل أسوأ ما قد يحدث للديموقراطية هي أنْ تنسب الى ادارة الرئيس

جورج بوش. لكن الديموقراطية اياها تبقى الجواب الأنجع عن هذه الضغوط، مثلما كانت الوسيلة الاضمن لاستباق التصعيد الاميركي.

وإذا كان من غرض لهذا الكتاب، فهو هذا. كلا، لم ينتظر دعاة التغيير في الشرق الاوسط السيد بوش لمقاربة مسألة الديموقراطية، ولم يركبوا موجة المحافظين الجدد في واشنطن ليحلموا بسوريا ديموقراطية. أكثر من ذلك، ان ما يضمن ألا تكون الديموقراطية مطيّة للاستعمار الجديد هو أنّ أبناء البلد سبقوا الاجنبي في رفع رايتها الدمشقية ذات ربيع.

هل من مغزى للحديث اليوم عن «ربيع دمشق»؟ بل هل من معنى اصلاً لعبارة «ربيع دمشق»؟

بالمعنى الدقيق للكلام، ليس من مجال في الحال السورية لاستعادة التجربة التشيكوسلوفاكية التي عرفت بـ«ربيع براغ» عام ١٩٦٨ وأعطت موسم الزهور بعداً سياسياً استخدم في ما بعد في أكثر من بلد. فبعكس براغ ٦٨، لم يسجّل في دمشق نهوض شامل للمجتمع يتفاعل مع ثورة من فوق كالتي قادها الكسندر دوبتشيك. لكن السهولة الصحافية من جهة والرمزية الديموقراطية من جهة اخرى فرضتا الاستعارة، رغم انتفاء معظم شروطها.

والحال أنّ «ربيع دمشق» ظل محكوماً بالالتباس. فإذا كان لا يمكن الإنكارأن شيئاً ما تغيّر في قمّة السلطة في الأشهر الاخيرة من حياة حافظ الاسد ثم بعد وفاته، فإنّ التغيير لم يأت بقرار واضح صريح وقد ظل في اي حال مكبوتاً في حدوده الدنيا. فإقرار الرئيس السوري الجديد بشار الاسد، في خطاب تنصيبه، بوجود «الرأي الآخر» لم تستتبعه اي ترجمة سياسية. على العكس، فإن آلية التوريث كان من شأنها ضبط التغيير المرتجى، من تعديل الدستور على مقاس عمر الوارث الى ترقيته

العسكرية الى فرضه مرشحاً وحيداً وصولاً الى المصادقة على ترشيحه باستفتاء يفتقر الى أي صدقية. والحق ان هذا الآلية البائدة تحكّمت بالمستفيد منها.

أما الذي تغيّر فقد كان المناخ العام. لا ريب ان تراخي قبضة الأجهزة المخابراتية كان له أثر في ذلك، ولا ريب ايضاً أنّ جزءاً من هذا التراخي يعود الى رهان تغييري عند بعض قادة هذه الاجهزة، لكنه رهان لم يدم، أو لأن حامليه لم ينجحوا في الدفاع عنه أمام أترابهم. وفي اي حال، عادت القبضة الامنية بعد أشهر تحاول استعادة هيبتها، فما كاد يمضي العام الأول من ولاية بشار الأسد حتى استعاد الحكم السوري سليقة الاعتقال، فزج في السجن النائبين رياض سيف ومأمون الحمصي واستاذ الاقتصاد عارف دليلة، الذي كان قد التقى ساعات الرئيس الشاب، في ما اعتبر مدخلاً الى توزيره في حكومة الاصلاح الموعودة، بالاضافة الى عدد من الناشطين في مجال حقوق الانسان. وعاد رياض الترك الى السجن. ولعل السرعة التي لجأ بها الحكم السوري الى أداة القمع أكبر دليل على إنّه لم يؤمن لحظة بوعود الربيع.

ومع ذلك فإن شيئاً ما تغيّر وظل عصياً على التدجين. ما تغيّر هو المسعى الشجاع للنخب الثقافية السورية الى استعادة المبادرة، بدءاً ببيان الـ٩٩ ثم من خلال المنتديات وفي الصحافة العربية غير السورية. إنّ جرأة هؤلاء هي وحدها ما يبرّر الكلام عن «ربيع دمشق». والوهم الجميل الذي قادهم الى الايمان بأنّ التغيير ممكن، هذا الوهم الجميل كان الوجه البرّاق لـ«ربيع دمشق»، وإنْ ساق بعضهم الى السجن. بل ان هذه الجرأة هي ما يبرّر بقاء الأمل، حتى بعدما استعادت السلطة سلاح السجن.

فإذا كان صحيحاً ان اعتقال رياض الترك ورياض سيف وعارف دليلة والآخرين، وإقفال المنتديات، أدّيا الى تباطؤ في حركة المطالبة بالحريات السياسية، فان هذه المطالبة لم تتوقف. وهذا ما دلّ عليه

النشاط المستعاد لرياض الترك بعد الافراج عنه تحت الضغوط الاوروبية، والعودة الى المطالبة برفع حالة الطوارئ. وقد جاء الإعتصام الذي نفّذه عشرات من الناشطين أمام مجلس الشعب في ذكرى ٨ آذار ليُعلن أنّ القمقم بدأ ينفتح، وهذا ما أدركته السلطة إذ بادرت بعد حين الى اعتقال أكثم النعيسة، أحد منظّمي هذا الاعتصام، ثم الى حظر نشاط جميع الجمعيات «غير المرخص لها».

ولكن رغم كل ذلك، يبقى «ربيع دمشق» مسألة راهنة، وليس مجرد استعارة شعرية تستطيبها الأذن في بيروت، حيث الإنصات الى ما يأتي من دمشق اضحى ضرورة حيوية.

كونفيديرالية غير معلنة، إقليم الشام، نظام حماية، هيمنة... تعدّدت التسميات وكلها معقّدة إذا استثنينا الصيغة التبسيطية العونية حول «الاحتلال» والاخرى الأسدية القائلة بـ«شعب واحد في دولتين». والحال ان ما بين سوريا ولبنان لا يحتمل التبسيط. لا حاجة للعودة الى التاريخ السحيق للتأكّد من ذلك. يكفي النظر الى مركّب العلاقات السياسية والاقتصادية القائمة بين الحكم في سوريا والحكم في لبنان، ولو فقط منذ ١٩٩١، لتبيان ضرورة النظرة البانورامية التي تشمل البلدين معاً.

أنْ يستحيل فهم السياسة اللبنانية من دون الأخذ بالمعطى السوري، فهذا أمر لا يجادل به إثنان. أما أنْ تُعكس المقولة، فهذا ما لم يأنسه بعد الفكر اللبناني ولا الفكر السوري. لكن القول باستحالة فهم السياسة السورية من دون الأخذ بالمعطى اللبناني لم يعد قابلاً للرد. فبالإضافة الى استقواء الحكم في سوريا بـ«الورقة اللبنانية»، وخصوصاً الجانب المتعلّق منها بالمقاومة، ثمّة دور واضح لزيارات السياسيين اللبنانيين الى دمشق في المنظومة الدعائية الرسمية. والأهم من ذلك هو الحيّز الذي يحتلّه لبنان في الدورة الاقتصادية السورية، إنْ لجهة استيعابه جزءاً من البطالة

في الريف السوري او بسبب الخدمات التي تقدّمها مصارفه الى تجّار دمشق، من دون أنْ ننسى الاقتصاد غير المنظور والعابر للحدود الذي يمكن اعتباره دعامة النخب الحاكمة في البلدين معاً.

إلا أنّ قراءة السياسة السورية من خلال لبنان لم تعد، ولحسن الحظ، وقفاً على أهل النظام. وما دام الحديث عن «ربيع دمشق»، فإنه لا يغيب عن احد أنّ بعض هذا الربيع أزهر في بيروت. أولاً لأن الصحافة البيروتية، وتحديداً «النهار» و«الملحق» الصادر عنها، او البيروتية المنشأ كـ«الحياة»، كانت المنبر الاول للمعارضة السورية، وثانياً لأن هذا المزيج من التوق الى الحرية وحيرة السلطة الذي صنع الربيع انعكس على بيروت.

يبقى أنّ الربط بين البلدين لم يتّضح بما يكفي، وفي البلدين معاً. في لبنان، يسود مزيج من القدرية ومن الحذر، حتى لا نقول النفور شبه العنصري. وفي سوريا، ساد مزيج من اللامبالاة وايضاً من الحذر. لم يخرج من هذا إلا جزء من المعارضة اللبنانية، الآتي من التراث اليساري، وفي سوريا غير رياض الترك، وإنْ يكن آخرون يقرون عندما يسألون بأنّهم يأخذون المطلب اللبناني على محمل الجدّ، إنما من دون أنْ يروا فيه سبباً لاعطائه الأولوية. فعند هؤلاء أنّ إعادة صوغ الحياة السياسية في «المركز» يستتبعها حكماً تغيير في «الطرف» اللبناني. ولكن أليس العكس صحيحاً ايضاً، بل أصح؟

إنّ نشر هذه المجموعة من المقالات المختارة في الشأنين السوري والسوري-اللبناني يرمي في الآن نفسه إيفاء سوريا حقّها، فلا تُختزل بالسياسة المتحكّمة بها، والى تظهير هذا الرابط القوي بين مستقبل البلدين. بتعبير آخر، إنّ التأريخ لهذه الحقبة من التاريخ السوري واللبناني تهدف الى الشهادة لسوريا وللبنان، كل على حدة والإثنان

مجتمعان متلازمان. فسوريا تستحق التغيير لذاتها ولبنان يستحقه لذاته، لكن مآل التاريخ جعل التغيير في كليهما مترابطاً. فلا عودة الى عهد كان كل من البلدين يسير في اتجاه معاكس.

غير أنّ نشر هذه المجموعة يهدف أيضاً الى استرجاع أجواء «المعركة» والى تبيان كيف استعدنا، نحن اللبنانيين والسوريين، حرية الكلام. ليست المسألة عرض عضلات في الشجاعة الادبية، وقد أحجمْتُ عن نشر المقالات التي قد يبدو نشرها مجانياً، أي تلك المقالات التي قد تطرب لها الأذن، فضلاً عن أنا الكاتب، لكنها تنطوي على طابع حدثي ضيّق. كما امتنعْتُ عن نشر مقالات أخرى كتبت في عهد حافظ الاسد وتؤكد تالياً أنّ استعادة حرية الكلام عن سوريا، وإنْ تدريجاً، لم تكن بمنّة من الحكم الجديد أو بقرار من فوق، لكن سياقها العام يتطلب فهمه الكثير من الشرح.

تعود هذه المقالات في معظمها الى مرحلة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤. إلا أنّي ضمّنتها مقالات أقدم، لا سيما في ما يتّصل بالعلاقات اللبنانية-السورية، من باب التذكير بأنّ ارتفاع حدة الكلام اللبناني لم يكن مربوطاً بضعف مستجد في سوريا إثر وفاة حافظ الاسد. وهي منشورة هنا بكاملها باستثناء واحدة حَذفْتُ منها مقطعاً مفرطاً في الحدثية الانتخابية اللبنانية. كما إنّها منشورة بالشكل الذي ظهرت فيه، ومن دون تصحيح لاحق، ما عدا الاخطاء المطبعية.

وقد رتّبْتُ المقالات في أبواب خمسة. في الأول، وهو «أوان الربيع»، مقالات المرحلة الانتقالية بين آخر عهد حافظ الاسد وغلق باب التغيير بعد نحو عام على توريثه السلطة، وما تلي ذلك من محاكمات. الباب الثاني هو «ما صنعه الله ...»، في إشارة الى جملة منسوبة الى حافظ الاسد تقول إنّ «ما صنعه الله بين سوريا ولبنان لا يفكه انسان»، وهو يجمع أربع مقالات تحمل طابعاً نظرياً، ثلاث منها صدرت في «الملحق»

والاخيرة في العدد السنوي من «النهار»، وهي تعالج السياسة السورية في لبنان في نظرة شاملة وتاريخية. الباب الثالث او «تلازم ما لا يلزم» يتناول ما يمكن اعتباره يوميات العلاقات المميّزة، وقد عدْتُ فيه الى عام ١٩٩٧. في الباب الرابع «سؤال جديد ولا جديد»، استعدْتُ سلسلة المقالات المتمحورة حول سؤال بدا مجنوناً حين طرح وهو «ماذا لو تنسحب سوريا؟». الباب الخامس، او «مغامرة الديموقرطية»، يغطّي السنة الأخيرة، بما شهدته من ضغط خارجي على سوريا ومن استنهاض للمعارضة السورية نفسها.

المقالات مرتبة اذن وفق معياري التاريخ والموضوع (سوري داخلي او لبناني-سوري). لكن القارئ سوف يتبيّن بسهولة أنّ الفصل بين الموضوعَين يكاد ينتفي في البابَين الأخيرين، حيث أنّ كل مقال عن السياسة الداخلية السورية يتعرّض ايضاً للبنان وكل مقال عن العلاقة بين سوريا ولبنان يتعرّض لسياستها الداخلية. وكأني استبطنْتُ لا شعورياً التلازم بين ديموقراطية سوريا واستقلال لبنان. أم تُراهم القيمين على مصير البلدين وقعوا بدورهم ضحيّة التلازم، وإن لم يدركوا.

س. ق.

بيروت، في ١٠ حزيران ٢٠٠٤

I

أوان الربيـع

من سوريا... وعنها

لفترة طويلة، كان ما يطفو على السطح من اخبار سوريا يندرج كله في خانة سياستها الخارجية، سواء في ما يتعلق بـ«الملف اللبناني» او بمسيرة التسوية او قبل ذلك بحربي الخليج وشبكات التحالفات التي ارتسمت حولهما. ولعل هذا التمظهر الخارجي لسوريا هو انعكاس لاهم انجاز حققه الرئيس حافظ الاسد خلال فترة حكمه الطويلة، هو تحويل سوريا فاعلاً اقليمياً اساسياً، بعدما كانت موضع فعل، بل محط اطماع.

لكن ثمة تبدّلاً على ما يبدو. اذا ان ما صار يطفو على السطح في هذه الآونة من اخبار سوريا هو ما يتصل بسياساتها الداخلية، بالتزامن مع اخبار السياسة الخارجية واحياناً على حسابها. فبعد كل ما قيل قبيل تشكيل الحكومة السورية الجديدة [برئاسة محمد مصطفى ميرو] وما قيل بعده حول مدى التغيير وحدوده، وما زال يقال، اتت الايام الاخيرة بخبرين «داخليين» شديدي الاهمية.

الخبر الأول من النوع الذي يصعق متلقيه، ولا تنفك تداعياته من ان تقبض القلب وتحز في النفس. فهل يعقل، واحد من ارفع المسؤولين السوريين يساق الى المحاكمة بتهمة الفساد؟ وكيف لا يحزن المواطن العربي حين يكتشف حجم ما حرم منه شعب شقيق جراء ارتكابات مسؤولين اؤتمنوا على مصالحه؟ طبعاً، لا يجوز التسرع في ادانة السيد محمود الزعبي رئيس الوزراء السابق، وغيره ممن سيكشفهم التحقيق، قبل ان تقول المحكمة كلمتها، وهو في اي حال بريء حتى يثبت العكس. ولا ريب ان السوريين يتطلعون الى هذه المحاكمة، ليس بدافع

الانتقام وانما طلباً لجلاء حقيقة ما عانوه بسبب هذه السياسة، وهم على الارجح يثقون باستقلالية قضائهم وترفعه بمقدار ما يفعل اشقاؤهم اللبنانيون مع قضائهم. ولكن حتى لو لم تتأكد التهم الموجهة الى السيد الزعبي، يبقى ما يثير القلق والغضب، وهو حقيقة حدوث فساد، ايا يكن المستفيدون منه، في بلد يحتاج الى كل طاقاته لمواجهة تحديات الحرب والسلام.

بيد ان اهمية قضية السيد الزعبي تتعدى الحيز الداخلي السوري، اذ هي تنعكس حكماً على لبنان، نتيجة التمظهر الخارجي الذي هو سمة السياسة السورية. فكشف هذه القضية يكشف ايضاً الخطأ في النظرة التي تلقى من لبنان على سوريا. اولاً من حيث فضح سخافة التعتيم المفروض لبنانياً على السياسات السورية، ولا يصعب في هذا المجال تصور رد الفعل الانفعالي الذي كان سيواجه به حراس الهيبة السورية اي مسعى صحافي لبناني للتحقيق في ما تبرأت منه الآن قيادة حزب البعث. وثانياً من حيث تذكير حلفاء سوريا في لبنان بوجوب مقاربة اكثر انسانية للقيادات السورية، باعتبارها تتشكل من بشر، وليس من انصاف آلهة، وان بعض هذا البشر يخطىء ويستسهل الانزلاق فيما لا يستطيع البعض الآخر المنشغل في الدفاع عن القضايا السامية التنبه بالسرعة المطلوبة الى الاخطاء الحاصلة.

اما الخبر الثاني الآتي من سوريا وعنها، فهو لحسن الحظ من نوع آخر، وهو عند البعض مؤشر للتفاؤل وان يكن عند الجميع موضع تساؤل. انه الاعلان عن دعوة مؤتمر حزب البعث الى الانعقاد في ١٧ حزيران المقبل. واذا كان تفاؤل المتفائلين ينبع من الشعور بان هذا المؤتمر سيدخل دماً جديداً الى القيادة السورية حول العقيد بشار الاسد، فان التساؤل مرده الى توقيت الحدث في خضم المرحلة الموصوفة بالخطرة على المستوى الاقليمي. اذ ان الاحتمال الاكبر هو ان يلتئم

المؤتمر بينما الانسحاب الاسرائيلي يكون جارياً من جنوب لبنان.

بازاء هذا الاحتمال، الذي لا تغفل عنه طبعاً القيادة السورية، تجوز قراءتان لقرار عقد المؤتمر في هذا التاريخ تحديداً. الاولى قد تعتبر ان القرار يستند الى تعويل سوري على معاودة المفاوضات مع اسرائيل قبل ١٧ حزيران، وهذا ما يتلاءم مع كل التحليلات السابقة التي كانت تفسر تأجيل عملية التغيير في الحزب بتأخر مسيرة التسوية، وان يكن لا يتفق مع المعطيات المتوافرة في العلن حول المسار السوري - الاسرائيلي. اما القراءة الثانية، فترى في تعجيل عملية التغيير مؤشراً على تأقلم القيادة السورية مع فكرة «الستاتيكو» وجمود التسوية، وتالياً على رغبتها في ترتيب اوضاع البيت تحسباً لاي طارىء.

ومن نافل القول انه يستحيل الجزم في كلا القراءتين. الا ان كون الاثنين واردتين يرتب هنا ايضاً استنتاجات لبنانية، ودائماً بسبب التمظهر الخارجي للسياسة السورية. والاستنتاج الاهم انه يتوجب على الجسم السياسي اللبناني اتخاذ جانب الحيطة والحذر. ليس بالمعنى الذي يفهمه المهووسون بالامن وانما وفق مفهوم وطني لا فئوي، ونضيف للدقة: مدني. فانهماك سوريا بترتيب اوضاعها، سواء في حال حصول التسوية رغم كل شيء، او في حال استمرار الجمود الديبلوماسي، قد يكون مناسبة لظهور اختلالات سياسية خطرة في لبنان.

وليس المقصود بذلك فقط التسرع الذي قد يلجأ اليه بعض معارضي الوصاية السورية، وانما ايضاً، وبالدرجة نفسها، تخبّط من يدّعون الحرص على سوريا. فمع دنو ساعة التحرير في الجنوب، ومعها ساعة طرح مسألة العلاقات اللبنانية - السورية اقليمياً وربما دولياً، سيكون اكبر خطأ التعامل مع مستقبل لبنان ومستقبل سوريا معاً بناء على اعتبارات ظرفية.

بل ان ما قد يتبدى لاذهان البعض من ضعف سوري مستجد يجب ان

يكون مناسبة لاعلان الحرص على علاقات ثنائية مميزة، طبعاً بعد تصحيحها في اتجاه تأكيد التميّز، وليس التمايز الفوقي.

ولعل الخطوة الوحيدة في هذا الاتجاه، منعاً لاستضعاف سوريا وتحصينا للبنان من انعكاسات ترتيب البيت في دمشق، تكون باستكمال التغيير في القيادة البعثية بتغيير آخر في لبنان، لا تجسده غير حكومة اتحاد وطني.

ولا ريب ان ذلك سيكون افضل تمظهر خارجي للسياسة السورية.

٢٠٠٠/٥/١١

الشكّ والرصيد

لوليد جنبلاط فضيلة لا يملك المرء الا ان يعترف له بها، ايا تكن اوجه الاختلاف معه. انها فضيلة الوفاء، وقد شاءت الظروف ان يظهرها بشكل مدو مرتين في غضون شهر. فبعدما انفرد في بذل جهود تنظيمية كي يكون تشييع ريمون اده على قد مقام الفقيد، ها هو ذا ينبري للدفاع عن العماد حكمت الشهابي.

طبعا، لا شيء يجمع بين العميد اده والعماد الشهابي، سوى ان الاول عاد من المنفى فيما الثاني ذاهب اليه. كذلك، لا مقارنة ممكنة بين تبعات الوفاء في كل من الحالين. فاذا كان الحداد على ريمون اده قابلاً لاثارة الامتَعاض عند حلفاء جنبلاط السوريين، فان مطالعة الدفاع عن العماد الشهابي تُعدّ في عرف العلاقات المميزة «خرقاً» اكبر بما لا يقاس من مجرد انتقاد سياسة دمشق في لبنان او حتى المطالبة بانسحاب جيشها، بوصفها تدخلاً (وسافراً أيضاً) في الصراعات الداخلية، وهذا ما لا تتسع له طريق الشام في اتجاه الاياب.

في بلد «كل من اخذ امي صار عمي» و«اليد التي لا تستطيع كسرها، قبّلها»، الى ما هنالك من قواعد الاذعان التي تتبارى طبقة سياسية تابعة على تطبيق حرفيتها، يتعدى الوفاء عند وليد جنبلاط مفهوم الشهامة ليصب في خانة المحافظة على القليل القليل من الاعتبار المتبقي للسياسة. وهذا في ذاته سبب وجيه، بالاضافة الى مستلزمات التوازن الداخلي، للدفاع عن القيمة الوطنية التي يمثلها وليد جنبلاط امام تجريح «بيانات المصادر»، أكانت لبنانية ام سورية.

بيد ان وفاء وليد جنبلاط وثباته في التحالفات لا يعني التغافل عما يحصل داخل سوريا، وهو ما تعبّر عنه «قضية الشهابي»، وهذا اسمها الجديد بعدما كانت «قضية الزعبي» وقبل ان تحمل اسماً آخر يفهم من ايحاءات «المصادر» حول وداع الشهابي انه قد يكون اسم نائب رئيس الجمهورية العربية السورية عبد الحليم خدام.

ولكن، بما ان «المصادر» اياها تنطحت لاقامة صلة بين الفاسدين في البلدين المتلازمين، فقد يكون مفيداً التذكير بالدرسين الاساسيين اللذين استخرجهما اي مواطن من الحرب على الفساد في لبنان. الاول هو ان الحملة توقفت دون ان تحقق اي نتيجة فعلية، كأنما كانت تخضع لحسابات ليس الاصلاح في مقدمها. اما الدرس الثاني، والاهم، فهو ان هذه الحرب جرت في ظل حكومة كان ركنها السياسي الابرز، قبل ايام من تشكيلها، ركناً لا يقل بروزاً في التي سبقتها، شريكاً مضارباً في كل شيء.

اذا كانت الحرب على الفساد انتهت الى مثل هذه المهزلة في لبنان، فكم بالحري في بلد يفتقر حتى الى الحد الادنى من الشفافية تلزم، شاؤوا أم أبوا، الطهرانيين الجدد. ففي غياب الشفافية في السياسة السورية، وان تغذى هذا الغياب من دم جديد، يبقى كل فصل من فصول الحملة موضع تساؤل عند المواطن: لماذا فلان وليس علاناً؟ لماذا حملة مجتزأة،

وبالقطارة؟ كيف يمكن التستر على الفساد فيسود اعواماً وأعواماً قبل ان تحدث الاكتشافات بين ليلة وضحاها؟

قد يكون الرد على هذه التساؤلات ما سعت اليه الجهات القيمة على الحملة عندما اتهمت العماد الشهابي بأنه نجح في اخفاء الحقيقة امام من هم أعلى منه في هرمية السلطة السورية. لكن هذه الحجة، ان سلمنا بها، لا تجيب عن السؤال الاهم: هل ما يكشف الآن هو كل الحقيقة؟ وهل الحقيقة الضائعة هي في الفساد وحده؟

على العكس تماماً، ان احتمال نجاح اي من متهمي اللحظة الراهنة في اخفاء جزء من الحقيقة تم كشفه أخيرا يدفع الى التساؤل عن أجزاء اخرى لم تكشف بعد وقد لا تكشف ابداً. وهذا، بالاضافة الى اعادة الاعتبار الى من كانوا ينتقدون السياسة السورية ودينوا لهذا السبب، يشجع على البحث عن الالتواءات نفسها في مجالات اخرى غير الفساد. فاذا كان نجح من نجح في اخفاء الحقيقة في مسألة الادارة الاقتصادية، فلماذا لا يكون غيره نجح بدوره في حجب الحقائق في الادارة السياسية، ولاسيما في ادارة المحمية اللبنانية؟ واذا كان كل هؤلاء نجحوا في السابق، فمن يضمن ان غيرهم لا ينجح الآن في المسعى نفسه؟ واذا كان من هم في قمة الهرم السوري وقعوا ضحية الكذب، فكيف ينجو منه من هم اصغر حجماً وخبرة؟

ليست هذه الاسئلة للتشكيك، وان يكن الشك اكتسب الآن شرعية لا يستطيع ان ينكرها اي مسؤول سوري أياً يكن رصيده، ولعل الدافع اليها ما نشاهده في مجال لا علاقة له بالفساد هو الديبلوماسية. فأمام الانقلاب في بعض تصريحات وزير الخارجية السوري فاروق الشرع، ولاسيما تخفيفه من لغة الانتصار في كلامه عن المقاومة في جنوب لبنان، لا تفسير واضحاً، غير ان السيد الشرع تفتحت عيناه اخيراً على حقائق كانت تحجب عنه في ماضٍ قريب. فأي حقيقة اخرى سيكتشف غداً؟

ربما ان الحقيقة نفسها دائماً نسبية، كما يقول سر الديموقراطية. اتعرفون؟ هذا الشيء لا ندري مَنْ نجح في اخفائه.

٢٠٠٠/٦/٩

سوريا تستحقّ

في الظاهر، لا جدال في الامر، كما يقول اجماع المراقبين منذ وفاة الرئيس الاسد [في ١٠/ ٦/ ٢٠٠٠] وانتقال السلطة واقعا وان لم يكن بعد رسميا الى نجله بشار. فسواء كانوا مأذونين ام لا، كلهم رأوا في الخلافة الوراثية فوائد جمة، على الاقل من وجهة نظر المستفيد منها والذين رعوا استفادته قبل رحيل السلف وعند لحظته: تنصيب للخلف في منتهى السرعة في اطار من الثبات المؤسسي البيّن، ولو اقتضى الامر تعديلا خاطفا للدستور لاحترام مستلزمات القوننة، الغاء للتباينات بين جمهرة الورثة امام ارجحية الوارث الرسمي، تطمين للمجتمع الدولي القلق دوما من تداول السلطة عندما لا يحصل في الغرب، تغافل عن الفروقَات بين الخليفة ومن يخلفه باعتباره خير خلف لخير سلف، على ما يقول الشعار، وفي المحصلة اشاعة لصورة عن الاستقرار علّها تثبت استقرار الصورة.

الا ان ما يعدّ فوائد، ودائما من وجهة نظر المستفيد والذين رعوا استفادته، قد يكون نسبيا فقط. فاذا كانت الآلية الوراثية تختصر الوقت، فأنها بذلك اشبه بآلية الاستدانة، ولا بد ان تدفع الفوائد، بالتقسيط او دفعة واحدة، ولا سيما في نظام جمهوري، مهما تكن سرعته في تعديل اسسه.

والاستدانة في مجال الحكم، وخصوصا عند تسلّم مقاليده، تكون

من اثنين : من رعى التسلم، ومن هم موضوعه، اي المحكومون .

واذا كان المحكومون يعدّون طرفا واحدا هو الشعب او المجتمع، ايا يكن تنوعه، فان اصحاب الرعاية هم من فئات ثلاث : السلف الراحل نفسه والفريق المنتقل من اصيل الى بديل ومانحي الاعتراف الدولي ذوي النفوذ من قوى اقليمية ودولية .

دائنون كثر اذاً، والمستدين وحده يستشعر ثقلهم، كما يفعل الآن على الارجح السيد بشار الاسد، آخر المستفيدين من آلية الانتقال الوراثي في الدول العربية واولهم في الانظمة الجمهورية منها .

نضع جانبا موقتا، وان لم يفعل السيد الاسد في قرارة نفسه، الطاقم الموروث مع الحكم والضامن للارث والوارث، اذ لا معلومات دقيقة عند احد حتى الآن عن حجم هذا الطاقم وما يتغير فيه . الا ان عدم التمكن من تحديد «العرابين» الكبار او حتى عدم وجودهم لا يلغي تلك الحصة من الدَين المستوجبة للنظام السياسي - الاقتصادي القائم بما هو شبكة من المصالح فيها الثابت كما فيها المتغير ولكنها هي ثابتة لا تتغير حتى اشعار آخر .

دَين كبير ومتنوع، غير انه قابل لاعادة الهيكلة وبقرار من المستدين وحده، ولعلها الميزة الابقى للآلية الوراثية . بل اكثر من ذلك دَين قابل للامحاء بمجرد دفع اجزاء محددة منه . ليست اي اجزاء . فما يُدفع الى السلف مجازا قد يؤجل الدفع الى اصحاب الرعاية المحلية، وما يدفع الى اولئك قد يساعد على تجسيد الدين المستحق للمحكومين . لكن ايا من هذين الحلين، وان تكاملا، لا يحرر المستدين . اما اذا قرر التحرر، فليس له سوى بابَين لا ثالث لهما : سداد «الدين الخارجي الخاص» دفعة واحدة، او مباشرة سداد «الدين الداخلي العام» بالتقسيط وانما بعد دفعة اولى كبيرة .

بالكلام الواضح، ان سبيل السيد بشار الاسد الى شرعية لا تختزل

بالقوننة الشكلية ولا باستحضار المبايعين هو باستمالة اما المجتمع الدولي واما المجتمع ... السوري.

في الحالين، الكلفة كبيرة بالحساب السياسي. فاستمالة المجتمع الدولي لا تعني في عصر التقهقر العربي الآ شيئاً واحداً: السلام مع اسرائيل. اما سائر الملفات الاخرى، الاقتصاد الحر، العصرنة، حقوق الانسان، فثانوية، كما اظهر ذلك بوضوح الرئيس الاميركي كلينتون وتبعه كل حلفائه، عندما اقر بالامر الواقع، متخليا عن امثولات الديموقراطية التي تتبارى المؤسسات الغربية في تلقينها الى نخب العالم الثالث. انها كلفة عظيمة، ولا ريب، لكن مردودها على قدرها، وان يكن فقط على الامد القصير.

اما استمالة المجتمع السوري، فهي لا تقل كلفة في السياسة. ولكن، ما دام يتوجب دفع ثمن ما، فلمَ لا يتم ذلك في المجال الوحيد الذي يقرن السياسة بالاخلاق؟ وليس المقصود بهذا الاقتران الاكتفاء بالحرب على الفساد، وكل من يفكر مرتين يدرك ان حجم القطاع غير المنظور في الاقتصاد السوري يعني توقف هذه الحرب دون عتبة الاصلاح الناجع او استمرارها حتى تبدل معالم النظام السياسي - الاقتصادي برمته. كذلك، لا يفي بالاقتران المرجوَ ما بدأ يتردد عن تحرير للاقتصاد، سواء كان على النمط الصيني او خلافه. ومن يرصد التجربة الصينية اصلاً يجد ان ثمن مثل هذا التحرير باهظ اجتماعياً ومرهق سياسياً، فضلاً عن كون النظام السوري بانفتاحه المقنّع وقطاعه غير المنظور هو منذ الآن اشبه بالتجربة الروسية ما بعد السوفياتية.

كلا، ان الاقتران الوحيد للسياسة بالاخلاق في سوريا يكون بالنظر الى المجتمع السوري كما هو، وليس كما تعرضه الصور، مبتسماً او باكياً أو مبايعاً. فاذا كان لا بد من «عصرنة»، فلماذا لا تكون امينة للعصر كما يدركه المواطنون السوريون رغم الحواجز: عصر الاتصال وليس فقط عصر تقنيات

الاتصال؛ عصر الكلمة المتاحة لكل فرد، وخصوصاً متى جلس امام تلك الشاشة التي يريد تعميم انتشارها رئيس الجمعية السورية للمعلوماتية والمرشح لرئاسة الجمهورية؛ عصر الرأي الآخر كما تبثه الفضائيات عندما لا تكون لبنانية المنشأ ملتزمة تلازم الصمتين.

عصرنة امينة للعصر؟ لا معنى لها غير ما تتضمنه كلمة التعددية، في الاقتصاد طبعاً، وانما ايضاً وقبل كل شيء في الثقافة والاعلام، اي في السياسة.

منذ الآن نسمع صيحات التحذير. كيف يمكن هكذا وبهذه السرعة تغيير كل شيء وقد نسيت سوريا الديموقراطية وان لم تتوقف عن استحقاقها؟ حسناً، لا يريدون اخافة من هم في العادة في موقع التخويف. لا بأس، فهنا التقسيط مسموح، على ان تكون الدفعة الاولى «حرزانة». مثلاً نقل النقاش الداخلي السوري من صفحات الجرائد العربية، ومنها اللبنانية، الى الداخل السوري ووسائل اعلامه الرسمية، مع الامل الا تبقى رسمية طويلاً بعد الآن؛ وضع حد للرقابة على الكتب والصحف الواردة الى سوريا؛ وقبل اي خطوة اخرى، استقبال من لم يعودوا الى بلدهم لاسباب سياسية منذ عقود والعفو عن جميع المعتقلين السياسيين، واشهرهم في هذه الايام الزميل نزار نيّوف، حامل جائزة «الريشة الذهبية للحرية» الدولية.

كثير؟ لا شيء كثير على سوريا ولا شيء اكثر توافقاً مع صورة المستقبل التي يريد السيد بشار الاسد تجسيدها، وهو الادرى بان اسمه صار مقرونا بالغد تحديداً لانه لا ينتمي الى الماضي.

٢٠٠٠/٦/١٦

جديدك حتى يدوم لك

اذن، يبدو ان السيد بشار الاسد، الامين العام الجديد لحزب البعث في سوريا والمرشح الوحيد لرئاسة جمهوريتها، يعرف كيف لا ينخدع بالكلام، فلا يقع في فخ الوعود المتسرعة. فرغم افتتانه بالتكنولوجيات الجديدة، ها هو يعلن (موقتاً؟) انحيازه الى الحكمة الشعبية الموروثة، ركن المحافظة وضامنة البقاء في بلادنا: «خليك على قديمك، جديدك لا يدوم لك».

ولا يخفف من جدية هذا الالتزام بالقديم كون السيد الاسد ادخل معه الى الاطر القيادية في حزب البعث عناصر «جديدة». فليس القديم فقط في بقاء عدد كبير من الوجوه التي جسدت تكلّس حزب البعث، انما القديم هو في ابقاء الحزب بحلته السلطوية نفسها، وطقوسيته التي لا تتبدل، وجهوزيته الدائمة للمصادقة على ما يطلب منه.

صحيح ان السيد عدنان عمران، وزير الاعلام الجديد، اوحى في بعض اللحظات انه يستطيع، بانفتاحه على الصحافة الاجنبية وانتقاداته للصحافة المحلية، تعويض الرتابة التي غلبت على مداولات مؤتمر الحزب، أو على الاقل ما خرج منها الى العلن. لكنه لم يذهب في مراعاته الصحافيين الاجانب الى حد تجنيبهم قراءة صحفهم الواصلة الى دمشق مبتورة من عدد من الصفحات المراقبة. وفي اي حال، لم يفلح في اقناع رفاقه بالتخلي عن الصنمية التي كان يسعى هو الى عصرنة تعبيراتها.

وعليه، يكون السؤال المطروح على السيد بشار الاسد بعد مؤتمر حزب البعث: كيف سيمكن صنع الجديد من القديم؟

قد يقول قائل ان التسرع لم يكن جائزاً، لانه يخرق اصول اللياقة، باعتبار ان اي تغيير عاجل سيحمل معنى التشكيك بتركة الرئيس الراحل، وهذا ما لا تحمد عقباه، فضلاً عن كونه غير مأنوس في فترة الحداد. لكن المخاطرة بالتشكيك، الذي كان سيبقى اصلاً مضمراً كما هو الآن في وعود التغيير، ليست بالضرورة اكبر من المخاطرة بالجمود. فكلما خطا السيد بشار الاسد خطوة اضافية على النمط القديم، في طريقه الى تكريس وراثته السلطة قانونياً، كلما ازدادت تكلفة التغيير الذي قد يلجأ اليه، اذا انتهى الى اللجوء اليه.

فاطلاق عملية التغيير، ان يكن سيحصل، صار يتطلب، بعد الانحياز الى القديم من الطقوس، تحركاً دراماتيكياً، في الشكل كما في المضمون، وهذا ما لا تؤمنه بلاغة السيد عدنان عمران وحدها، مهما تكن موهبته. لكن مثل هذا التحرك سيعني ايضاً، وبسبب الركون الى القديم من آليات القرار، احتمال الاصطدام بعدد من الشركاء، وبعد ان يكونوا استزادوا من اشتراكهم في رعاية الانتقال من صفحة الى اخرى.

بازاء هذه الصعوبات التي اختار السيد بشار الاسد الا يعارض تراكمها، يملك المرشح لرئاسة الجمهورية السورية سلاحاً يستطيع التحكم به اكثر من غيره. انه السعي الى شرعية شعبية لا تكون معلبة في وعاء التسعة والتسعين في المئة من الناخبين المبايعين. وامامه فرصة قريبة لاستخدام هذا السلاح، وذلك في حملة الاستفتاء المرتقب للمصادقة على ترشيحه.

قطعاً، لا يتوقع احد ان يتم فجأة استبدال الاستفتاء بانتخابات مفتوحة لمن يشاء الترشح، وان يكون يجدر بالجميع الا يحكم مسبقاً على سوريا بوجوب الامتناع عن الحلم بتحول كهذا. ولكن، بين الانتخابات الديموقراطية والاستفتاء المعلب، يبقى للسيد بشار الاسد متسع لاختبار نمط من التعامل والمخاطبة قد يساعده على التحرر من قيود قبل الابقاء عليها.

وحده مثل هذا التحرك، بما يجب ان يتضمنه من فتح للنقاش وتحرير للفكر وافراج عن المعتقلين السياسيين، سيمكن السيد بشار الاسد من قلب الحكمة الموروثة، واستنباط جديد يدوم له.

٢٠٠٠/٦/٢٣

شياطين وملائكة

ليس سهلاً ان يكون بشار الاسد هو من هو، ابن ابيه، وسرّه، ووارثه في قيادة القوات المسلحة السورية منذ اقل من شهر، وفي الامانة العامة لحزب البعث منذ اسبوعين، وفي رئاسة الجمهورية بعد يومين، وان يواجه في الاسابيع الاولى لوراثته استحقاقاً انتخابياً كبير الدلالة.

لا يُقصد بالاستحقاق الانتخابي الكبير الدلالة الاستفتاء الشعبي حول ترشيح السيد بشار الاسد يوم الاثنين المقبل، فالنتيجة معروفة سلفاً، استبقتها مشاهد المبايعة البرلمانية والحزبية والتلفزيونية، والتشويق، وكذلك الدلالة، محصوران في ترقب الرقم التفصيلي بعد الفاصلة لنسبة الـ«نعم»: ٩٩,٤ في المئة؟ ٩٩,٨؟ ٩٩,٩؟ ام ٩٩,٩٩، اي النسبة القصوى، باعتبار المئة في المئة صارت مستحيلة بمجرد اعلان رياض الترك، هذا المناضل الذي لا يكلّ، انه لن يصوت للمرشح الاوحد؟ ولا يزيد كثيراً من عنصر التشويق ان يراهن المؤمنون بالتغيير المباغت على مراعاة الدم الجديد مقتضيات الحداثة في السياسة، حتى لو كانت موجهة، وتالياً امكان رصد مكان لائق، لا كبير ولا صغير، لنسبة من الـ«لا» لا تؤثر في النتيجة الا جمالياً.

ليس الاستفتاء حول ترشيحه اذاً اول امتحان انتخابي يواجهه السيد بشار الاسد. إنّما الامتحان هو في الانتخابات النيابية اللبنانية، وكيفية

تعاطيه معها بعد ان يستكمل مراتب التنصيب رئيساً للجمهورية العربية السورية ووصياً بالتلازم على الجمهورية اللبنانية المتوأمة.

اما موضوع الامتحان، فهو يتعلق طبعاً بصدق الرغبة المعلنة في «التغيير»، ان لم يكن في سوريا فعلى الاقل في لبنان. الامتحان صعب ولا شك، بل ربما يكون اصعب في لبنان مما هو في سوريا. فبالاضافة الى المعوقات «الداخلية» الخاصة بآليات النظام السياسي - العسكري - الاقتصادي في سوريا، ثمة ظرف خاص بلبنان يتمثل في ضحالة طبقته السياسية وحبها للجمود. كل شيء يتغير حولهم، فيغدو الجنوب أخيراً بلا احتلال وسوريا بلا حافظ الاسد، لكن المسؤولين الواقفين على الضفة اللبنانية من التلازم لا يريدون تغيير شيء سوى حصصهم من صدقة المتصدق.

لذا، فعلى الرئيس السوري المقبل، ان شاء فعلاً المضي في تغيير يتجاوز التزيين، ان يضاعف الجهود حتى ينجح في لبنان في انتظار ان ينجح في سوريا. فلن يكون سهلاً عليه، وان يكن هو من هو، ابن ابيه وسرّه ووارثه، ان يثني مرؤوسيه عن التدخل السافر او المقنّع في الانتخابات اللبنانية في سعيهم الى تحويلها استفتاء آخر بنتيجته المقررة سلفاً، ولو مع تفاوت النسب المئوية، ولا إن يقنع مواليه اللبنانيين بمغبة ارتداء الصوف ترقباً للصيف الموعود.

ان تحميل الانتخابات اللبنانية معنى الامتحان للسيد بشار الاسد لا يعني التسليم لمشيئة قاهرة، حتى لو افترضناها حسنة النية هذه المرة، ولا الانتظار ابداً ان يأتي الترياق من دمشق، بل يعني ويجب ان يظل يعني ارادة الاستفادة من تناقضات اصحاب المشيئات العليا. ومثلما تفيد المطالبة، من بيروت ودمشق، ومن طرابلس وحلب، فضلاً عن حمص وحماه واللاذقية، بالاصلاح السياسي اولاً، بدءاً بالافراج عن المعتقلين السياسيين واحترام حقوق الانسان واستعادة حرية التعبير، ضماناً حتى لا

تُعدّ اي خطوة اصلاحية منّة من احد، فإن العمل على اعطاء الانتخابات النيابية في لبنان معنى ديموقراطياً رغم كل شيء يحول دون تحويل شعار التغيير قناعاً لاعادة انتاج هيمنة لا يتغير فحواها، او لاعادة توزيع المغانم المتأتية منها.

من هنا، لا يمكن ان يفضي ربط صورة الانتخابات اللبنانية بتصور السيد بشار الاسد لها الى الحكم مباشرة بالعقم على المسيرة الانتخابية جملة وتفصيلاً.

بالتأكيد، الكلام بالجملة يبدو صحيحاً. فمن «استشراع» تقطيع انتخابي يحتقر الجغرافيا والتاريخ، ناهيك بالاخلاق، الى تركيب اللوائح الحادلة من كل من يؤتمن لولائه الاعمى، لا بشير خير في هذه العملية او في من فوضوا ادارتها. لكن الكلام بالجملة لا يفي الصورة احتمالاتها. فالشيطان يسكن التفاصيل، واحيانا الملائكة ايضا. والتفاصيل، بشياطينها وملائكتها، قد تحمل في هذا السياق بدايات تحرر يستبق «التغيير» وربما يحدد مسراه. (...)

٧/ ٧/ ٢٠٠٠

بالمقلوب

أوّل درس يمكن استخلاصه من الاستفتاء الشعبي في سوريا هو اثباته قدرة السياسي العربي الجديد، مثله مثل القديم، على التأقلم مع العصر. ليس بمعنى التكيّف مع المفاهيم الجديدة، اذ يكفي تكييفها كيفما اتفق. هاتوا مفهوم الشفافية. لا لبس فيه مبدئياً. في جميع اللغات والاقاليم، يعني الشيء نفسه: خضوع آليات القرار والتمثيل لرقابة من ليسوا في موقع الحكم.

تلك هي الشفافية اينما كان، الا عندنا. فالعبقرية السياسية العربية تريد الذهاب ابعد. تبغون شفافية؟ خذوا: خضوع من ليسوا في الحكم لرقابة آليات القرار والتمثيل!

البدعة رائعة: صوّتوا على المكشوف، فتكون الشفافية.

بالمقلوب...

هكذا تضيع الفرص وتُبدّد الانجازات. فبعدما تم توسيع مفهوم الشفافية بهذا الشكل، لن يستطيع احد تقدير الانجاز المتمثل بانزال نسبة الـ «نعم» الى ٢٩, ٩٧ في المئة فقط. على العكس، ان تغليب «الشفافية» في الاقتراع يدفع الى التساؤل ان لم تكن الـ ٤٣٩, ٢٢ «لا» رشّة للزينة، تدليلاً على ديموقراطية البيعة. فاذا وضعنا جانباً اقتراع رياض الترك الرمزي والعلني ضد ترشيح المرشح الأوحد، يلزم التسلح بخيال كبير لتصور ٤٣٨, ٢٢ مواطناً سورياً آخر يتكلفون مشقة الخروج من منازلهم ومواجهة حشد الموقّعين بالدَم في مراكز الاقتراع من اجل التعبير عن موقف مبدئي، ودون اي ضمان ان يحسب حساب لصوتهم حين كان اهل النعم يصوتون مرتين وثلاثاً، تأميناً لنسبة ٥٩, ٩٤ في المئة من المشاركة.

سؤال برسم العهد الجديد في سوريا: هل كان المرشح الاوحد لرئاسة الجمهورية العربية السورية بحاجة الى هذه الطقوس البائدة من الولاء حتى يمسك بزمام الحكم؟ قطعاً لا، فما دام الاستفتاء على ترشيحه من الكماليات، كان يستطيع بسهولة استهلال عهده بتغيير في الشكل على الاقل، وخصوصا بعد الانتقادات التي اثيرت خارج سوريا (ولبنان) على آلية الوراثة الجمهورية.

سؤال برسم المستقبل: هل يستطيع الرئيس السوري المنتخب بالمبايعة تخطي الاوزار التي تلقيها عليه شعائر السياسة القديمة، والاستفتاء ليس الا مَثَل على هذه الاوزار بعد مؤتمر حزب البعث وقبل

جلسة مجلس الشعب المنعقد لاعلان نتائج الاقتراع «بالروح بالدم»، ان اراد تنفيذ الوعود الكثيرة التي قطعها بالنيابة عنه جمع من المروّجين لعصرانيته؟

البداية السيئة لا تحكم سلفاً على كامل المسيرة، هذا مؤكد، لكنها تعطي صورة واضحة عن المعوقات التي سيواجهها الرئيس بشار الأسد في مسعاه التحديثي اذا تأكد. ولعله انتبه الى ذلك عندما قرر بعد الاستفتاء نزع صوره عن المباني الرسمية. الخطوة تهدف الى التصحيح، وهي لا ريب في الاتجاه الصائب، وان جاءت متأخرة. لكن الاعلان عن القرار لا يكفي ان لم يتابَع تنفيذه، والا بقي جزئياً، كما يبدو، بعد يومين من الاعلان، من مظهر جدران بيروت ومن عدد السيارات والحافلات، الخاصة والعامة، اللبنانية والسورية، التي تحمل صورتي «سيد المستقبل»، والمقصود بذلك الرئيس الجديد، و«سيد التاريخ»، والمقصود ابوه الراحل. هنا لا بأس ربما على الرئيس السوري الجديد من الاتعاظ من تجربة زميله اللبناني الذي لم يمنع قراره المماثل (اللاحق لتسلمه السلطة قبل سنة ونصف السنة) ان تظل تُفْرَش جدران العاصمة والاقاليم بصوره وتزدان الساحات والجسور باللافتات الحاملة آيات التمجيد له ولانجازات عهده.

لم يفت الأوان بعد. فحتى لو كان الرئيس الجديد مضطراً لانتظار بعض الوقت كي يتمكن من تنظيم عملية انتخابية جديدة تمحو الانطباع السيئ الذي خلفته طقوس الاستفتاء، يستطيع منذ الآن اخذ اجراءات تعيد تجليس مفهوم الشفافية. فليبدأ مثلا عهده الاسبوع المقبل بمبادرة واضحة في اتجاه اعادة حرية التعبير الى الصحافة السورية، وليقرن هذا الانفتاح الملحّ باطلاق السجناء السياسيين والسماح للمبعدين بالعودة، فيتأكد جميع السوريين عندها ان الرأي لم يعد جريمة وان المساءلة عادت ممكنة، وهي رديفة الشفافية.

بيد ان محو الآثار الوخيمة لطقوسية البصم بالدم التي كادت تحجب الجديد الآتي به، على ما يقال، الرئيس بشار الاسد، يتطلب ايضاً جهداً لبنانياً خاصاً، باعتبار تلازم المسارين الانتخابيين. لا حاجة للكثير هنا. يكفي ان يطلب الرئيس السوري من الحكومة اللبنانية اقالة محافظ البقاع، السيد ميلاد القارح، هذا الموظف اللبناني الذي لم يتوان عن التدخل في شؤون خاصة ببلد شقيق، بل ومتاخم للمحافظة التي اؤتمن على ادارتها، من خلال مشاركته، بصماً بالدم، في الاستفتاء السوري! فبالاضافة الى معاقبة محاولة التأثير على الناخبين السوريين (في لبنان)، ستفضي اقالة السيد القارح، اذا حدثت، الى ردع كل موظف آخر قد تسول له نفسه محاولة التأثير على الناخبين اللبنانيين، في الانتخابات النيابية المقبلة، وقد صار الرئيس بشار الاسد بحاجة اكثر من اي وقت مضى الى ان تغلب عليها الشفافية...

وليس بالمقلوب.

١٤/ ٧/ ٢٠٠٠

سوريا تَحْيَا

في البدء تتوجب التحية، بل تسع وتسعون تحية.

غداً، من يدري، قد يغدو مضمون البيان من اجل التعددية والحريات الذي اجتمع على توقيعه تسعة وتسعون مثقفاً سورياً، بمثابة تحصيل حاصل. والحق ان البعض لم ينتظر الغد فتبرّع منذ الآن بالمساهمة في استسهال الحدث والتخفيف من وقعه، مفترضاً ان العمل السياسي هو دائماً رهن باشارة «من فوق».

لكن ترقّب هذا الغد الذي تكون فيه مفاهيم دولة القانون وحقوق

الانسان والتعددية والديموقراطية والحريات العامة كلاماً عادياً في سوريا، هو تحديداً ما يفرض الاعتراف لبيان الـ٩٩ بأهمية رمزية، وتالياً سياسية، فائقة.

فإلى الشجاعة الشخصية لكل من الموقعين، وهي التي تستأهل في ذاتها الثناء بعد عقود من الصمت المفروض، والرؤية الواضحة التي حكمت نصاً لمثقفين خلا من اي تعقيد «مثقفاتي»، ان ما يجعل من صدور هذه العريضة حدثاً سياسياً بامتياز هو انطواؤها على مبدأ كدنا ان ننساه في المشرق العربي، الا هو المبدأ القائل ان المبادرة الى التغيير تأتي من المجتمع ولا تنتظر الاصلاح من فوق.

صحيح ان اخذ المبادرة «من تحت» تطلّب في الحال السورية الانتظار (الطويل) لحدوث التبدل من «فوق». لكنه تبدل لم تلعب فيه ارادة التغيير دوراً. فعلى عكس ما كان يروج لها، لم ترافق عملية انتقال السلطة الى بشار الاسد فانتخابه رئيساً للجمهورية اي خطوة واضحة في اتجاه الاصلاح السياسي. فلم يصدر الرئيس الجديد عفواً عاماً عن المعتقلين السياسيين، مفضلاً الافراج عنهم بالقطارة، كما لم تتحرك السياسة الاعلامية قيد انملة، رغم تعيين مسؤولين جدد في هذا القطاع. وعليه، ان تقويم المئة يوم الاولى من عهد بشار الاسد الرئاسي لا بد ان يلحظ احجامه عن الامساك بملف التحديث السياسي، وذلك دون ان يتسلح حتى بحجة الاولوية المعطاة للتحديث الاقتصادي، اذ لم يظهر شيء يذكر الى الآن، رغم كثرة الكلام في هذا المجال.

وفي اي حال، يأتي موقف المثقفين السوريين، على تنوع اصولهم المناطقية وآفاقهم الفكرية، ليقول ان الاصلاح لا يتجزأ وان التحديث يبقى منقوصاً ما لم يترجم في السياسة وفق شروط الحد الادنى للتعددية: رفع حالة الطوارئ واطلاق الحريات والتزام رعاية حقوق الانسان والمواطن، مع ما يستتبع ذلك من افراج عن المعتقلين وعودة للمنفيين.

ولا بد من الملاحظة هنا ان هذا الصوت الآتي من داخل سوريا والداعي الى نطق «لغة انسانية مشتركة» قواعدها الديموقراطية ومبادئ حقوق الانسان يدحض الحرص الزائد البادي في الخارج، ولا سيما في الغرب، على ظروف سورية مزعومة تبرر اقتصار «التغيير» على الخصخصة والانفتاح الاقتصادي.

وبهذا المعنى، تظهر عودة السياسة الى العلن، كما عبّرت عنها مبادرة الـ٩٩، كما ان المقارنة في غير محلها مع هذه التجربة في الانفتاح او تلك. فلا خصوصية سورية تستوجب مثلاً التشبه بالصين حيث الانفتاح يتلازم مع انغلاق سياسي.

لا خصوصية سورية، لحسن الحظ. فما يعلنه المثقفون السوريون في بيانهم هو قبل كل شيء رغبة في ان يسري على بلدهم قانون الحياة. والاحلى انهم، عندما يعلنون ذلك، يكونون صدى النبض العائد، وصورة سوريا وهي تحيا فلها معهم التحية.

٢٠٠٠/٩/٢٩

سوريا الحائرة

هل بدأ الحكم الجديد في سوريا يضيع فرصة التغيير؟

قد يبدو التساؤل مبكراً في ضوء المناقشات المتفاعلة في الاطر القيادية السورية، كما يمكن تلمسها من صداها الواصل الى بيروت، وإن خافتاً. لكن ثمة اموراً اخرى يمكن تحسسها من بيروت، وهي التي تثير القلق وتبرر التساؤل.

فما يصل من سوريا هو الشيء ونقيضه، صدى البحث عن جديد هناك وديمومة القديم الثقيلة هنا، سعي الى التصحيح في دمشق واستمرار

التقليد في بيروت، رعاية وان خجولة للانفتاح في الداخل واستسلام امام غرائز الانغلاق في «الخارج» اللبناني. وكأن سوريا تحار بين سياستين، واحدة لا تزال تفتش عن رجالها وآلياتها واخرى لا تريد ان تخضع الا للموروث من الآليات والرجال.

طبعاً، لا تعني هذه الثنائية ان كل شيء على ما يرام داخل سوريا وان المشكلة هي في السياسة السورية في لبنان فحسب. بل لعل العباد في البلد الواقع تحت الوصاية افضل حالاً من اخوانهم في البلد الوصي. كما ان لا جدل في ان قوى المحافظة التي تكبّل السياسة السورية في لبنان تعمل هي ايضاً داخل سوريا. جل ما في الامر ان هذه القوى تبدو اكثر علانية في لبنان، ربما لان الحاجة الى كبح التغيير اكبر فيه بعد التحول الذي بدأ في الجسم الانتخابي اللبناني الصيف الماضي واستفاقة جزء من الطبقة السياسية. او لنقل ان حجم الترميم الذي يحتاج اليه المجتمع السياسي السوري يسمح ببعض التراخي دون الخشية من نقلة نوعية سريعة، فيما تدفع طبيعة التركيبة السياسية اللبنانية الى التخوف من ادنى تعديل في المعادلة حتى لا تفلت الامور من سيطرة المسيطرين.

قد يكون هذا المنطق قويماً من وجهة نظر سلطوية كالتي حكمت حتى الآن الوصاية السورية على لبنان. لكن ابقاء المنطق ذاته هو تحديداً ما يهدد بتفويت فرصة التغيير، بما يعنيه مثل هذا الاخفاق ليس للبنان وحده وانما لسوريا معه، وربما قبله.

وليس التشنّج الذي يسود السياسات الاقليمية منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية سبباً تخفيفياً في اي حال من الاحوال. على العكس تماماً، فإن ابتعاد افق التسوية السلمية هو ما يملي سياسة سورية جديدة، في لبنان كما في سوريا، اللهم اذا شاء الرئيس السوري الجديد طي صفحة التغيير والتصحيح، والعودة الى الجمود القاتل الذي لازم كل مرحلة اللاسلم واللاحرب.

فإذا افترضنا ان الرئيس بشار الاسد يريد تحديث سوريا، كما ينقل عنه، وانه تالياً بحاجة الى بناء علاقة جديدة مع الغرب، فسيكون عليه السعي الى بديل من بوابة السلام الموصودة راهناً. وهذا البديل، على صعوبة الوظيفة المطلوبة منه، لا يؤمّنه الا تغيير جذري في صورة سوريا. وغني عن القول ان التغيير سيكون اكثر سرعة واقل تكلفة ان هو انصب على لبنان. بل انه يمكن ان يحصل دون تكلفة سياسية على الاطلاق في حال تنبه المسؤولون السوريون الى فائدة الاصغاء الى الاصوات اللبنانية المطالبة بتصحيح العلاقات بين البلدين. ففي هذه الاصوات ما يكفي من التعقل لضمان نجاح عملية الانتقال من الوصاية الى التحالف.

... وانقاذ التغيير من طبائع الاستبداد المتجددة.

١٠/١١/٢٠٠٠

في اللاذقيةِ ضجّةٌ

في اللاذقية ضجة من جديد، ولكن لا داعي الى اليأس هذه المرة يا أبا العلاء. يا ليت شعري، هل بلغنا الصحيح؟ الضجة، تلك الضجة بالتحديد، ذاك هو الصحيح.

والضجة هي طبعا تلك التي أثارها الاعتداء على الروائي والناقد السوري نبيل سليمان، وهو واحد من الـ٩٩ مثقفاً الذين وقعوا في ايلول الماضي البيان الاول من اجل استعادة سوريا حرياتها. والصحيح في هذه الضجة انها قامت، فتم تداول قضية الاعتداء فيما كانت العادة ان تحصل اعتداءات أكبر وأخطر وسط صمت مطبق. بل ان الارجح ان السجون السورية التي لم تقفل كلها كما اقفل سجن المزة ولم تفرغ من نزلائها من المعتقلين السياسيين، لا تزال تشهد مثل هذه الاعتداءات حتى اليوم،

فيما اصبح التعرض لمثقف في وضح النهار موضع استهجان وتنديد، وحتى مناسبةً لتوجيه اصابع الاتهام نحو دوائر السلطة الخفية.

لا يستخلص من هذه المفارقة ان التحول في سوريا يلحظ حرمةً للمثقف. فالواقعية تفرض توقع احداث جديدة من هذا النوع قد يتعرض لها مثقفون آخرون ومنهم أصلا من لا يزال في المعتقل كالصحافي نزار نيوف. واذا كان من عبرة، فهي ليست حتى الآن في موقف السلطة، على اختلاف توجهات رجالها، وانما في ردود فعل المجتمع، او على الاقل النخبة التي أظهرت قدرة تثير الاعجاب على استعادة ملكة الاحتجاج والتعبير عنها بالوضوح الكافي لضمان استمرار التوجه التغييري.

هل بلغ اذاً منحى التغيير في سوريا نقطة اللاعودة أسرع بكثير مما كان يُتوقّع؟ ربما كانت الاجابة بـ«نعم» منذ الآن تشكل افراطاً في التفاؤل، ولكن مجرد طرح السؤال بعد اقل من ثمانية أشهر على انتهاء حكم حافظ الاسد المديد بوفاته دليل في ذاته على حجم التبدل الحاصل في مناخات سوريا، وإن لم يكن بعد في سياساتها، واتساع دائرة المطالبة بطي صفحة الماضي.

ولعل أهم ما في قضية نبيل سليمان هو ان الاعتداء عليه لم يلجم حركة المطالبة. فبالاضافة الى ان الاحتجاج على الحادثة شكل في ذاته مناسبة لتجديد الحديث عن ضرورة استعادة الحريات، جاء بيان المحامين ليؤكد نصاً وتوقيتاً ان ما بدأه الـ٩٩ آخذ حكماً في التنامي وغير قابل للتوقف او للاحتواء.

بازاء هذا التبدل في مقاربة الحياة العامة عند النخب السورية، يبدو جلياً ان دوائر السلطة لا تزال تفتقر الى لغة واضحة ورؤية متكاملة. فحتى لو صدقنا ان لا وجود لتناقض بين حرس قديم يقاوم التغيير، وجيل جديد يدفع باتجاهه، كما ادعت الزميلة «البعث»، يبقى واضحاً ان الطاقم الحاكم في سوريا لم يتوصل بعد الى صوغ برنامج للاصلاح يقدر على

عرضه علناً والدفاع عنه. كما ان ما ينقل عن الرئيس بشار الاسد من تشجيع لاتساع هامش التعبير ورفض لأي رد عنيف على حملات المطالبة، لا يضع الحكم في منأى عن الاخطار المتأتية من التباطؤ في الاصلاح.

وأول هذه الاخطار احتمال بروز هوة بين الرئيس الجديد والنخب السورية الراغبة في منحه فترة سماح، وخصوصا اذا نجح ما يشبه الحرس القديم، الذي هو غير موجود طبعاً، في مكابرته. ففترة السماح تقترب من نهايتها. بل ان حصول اعتداءات كالذي تعرض له نبيل سليمان يعجّل في انهائها.

٢/٢/٢٠٠١

أوان الـوَرْد

هكذا، على الاقل، تبدد الالتباس. ليس الحكم في سوريا، لا بقديمه ولا بجديده، معنياً بانفتاحها. الديموقراطية رجس من الشيطان الاجنبي. ومطلب الحرية يعيدنا الى ايام الانتداب. رجاءً، لا تنتبهوا الى التناقض الذي يجعل من الانتداب عصر حرية!

اما الاصلاح، فاطمئنوا، لا يزال على جدول الاعمال والعصرنة عنوان المرحلة.

ولكن، اتعرفون، لمَ الاصلاح؟ خلا بعض العثرات، كل شيء على ما يرام: اقتصاد مزدهر، ادارة فاعلة لا تعرف الفساد، ارجحية استراتيجية لا تضاهى في وجه العدو الاسرائيلي، علاقات دولية ثابتة لا تهتز. واذا كان كل ذلك لا يكفي فان حزب البعث مستعد لتوزيع جرعات التفاؤل والسعادة على كل من يحتاج، بعدما فرغ من بناء الوحدة والحرية.

والاشتراكية ايضاً؟ لا ، دعونا من هذا الحديث، اما قلنا ان العصرنة عنوان المرحلة؟ من الاشتراكية، لا نأخذ الا صنمياتها واجهزتها. والا كيف تريدوننا ان نتجنب مصير يوغوسلافيا وعدوى «الجزأرة»، بحسب ما اشتقّه نائب رئيس الجمهورية العربية السورية، السيد عبد الحليم خدام؟

لو لم يكن السيد نائب الرئيس القديم الجديد، والمتجدد وظيفةً وشباباً في هذه الايام، يستند الى تجربة طويلة يعرف السوريون، ومعهم اللبنانيون ومعظم الشعوب الشقيقة، كم كان ثمنها، لكانت الهجمة المضادة التي اختير لتزعمها في وجه المطالبين بالانفتاح، لكانت هذه الهجمة بعثت على التندّر. ولعل اطرف ما قاله السيد عبد الحليم خدام وما ردده رفاقه المبشرون هو ما يتصل بالحجة العددية: ما حجم كل هؤلاء الذين يتكلمون بازاء جماهير البعث؟ وان كانوا تسعا وتسعين مثقفاً او حتى الفاً، فالحزب يزخر بآلاف الجامعيين!

طيّب، سنتناسى لحظة ان الانخراط في صفوف «الحزب القائد» كما يعرّفه الدستور شرط الزامي للترقية والنجاح الاداري، وسنفترض ان السوريين يتهافتون زرافات ووحداناً الى الاطر البعثية من دون اي ضغط او ايحاء او حساب، فلمَ كل هذه الجلبة اذا؟ الا تقدر هذه الآلاف المؤلفة على موازنة صوت الاقلية الضئيلة المفترضة؟ ام ان الخوف هو تحديداً على هذه الآلاف من ان تذكّرها استعادة تقاليد الحوار بان حزب البعث كان ذات يوم حزباً خلاقاً حياً؟

لكن الانكى من الحجة العددية هو حجة الاداء، ان جاز التعبير، اذ يستطيع السيد نائب الرئيس ورفاقه المنتدبون الى ارض المواجهة ان يرددوا دون ان يرف لهم جفن انجازات المرحلة السابقة (الممددة)، وكأن شيئا لم يكتب في الاشهر الاخيرة قبل وفاة الرئيس الراحل عن الفساد المستشري والاصلاح الملح. او كأن الرئيس بشار الاسد لم يكن يوماً هذا المرشح الى خلافة والده الذي لم يتأخر عن ملاحقة شخصيات

كانت في ارفع المراكز المدنية والعسكرية. او كأن الرئيس الجديد نفسه لم يستشعر من التأييد الفطري الذي لقيه بعد خلافته ابيه انه موضع ترحيب الناس تحديداً لانه لا ينتمي الى مرحلة الانجازات الكبيرة ولا يذكّر باداء رجالها.

اما لماذا اختار الرئيس السوري ان يتجاهل الآن ما كان يقول انه يقلقه، فهذا ما لا يمكن حسمه، بعدما اكد لنا السيد نائب الرئيس ورفاقه ان لا صراعات داخل مراكز الحكم، ولا تمييز بين «حرس قديم» و«حرس جديد». وعليه، يكون مستحيلاً اعتبار الانقضاض على المطالبين بالحرية نتيجة لانتصار حرس قديم لا وجود له على جديد لا ادعاء عنده.

لا بد اذا من البحث عن سبب آخر. انه وصول اريل شارون الى الحكم في اسرائيل، لا ريب. ولكن، اين داعي القلق؟ الم يذكرنا السيد نائب الرئيس ورفاقه بانجازات المرحلة السابقة (الممددة)؟

اما اذا كانت هذه الانجازات وحدها لا تردع شارون، افلم يحن الوقت لاختبار اسلحة اخرى للمقاومة؟

مثلا، مجتمع معافى حر فاعل، وربيع آن له ان يبدأ فيفتح ورود دمشق العطشى.

٢٠٠١/٢/٢٣

عام بلا الأسد

في الظاهر، لم يتغير الكثير. الاسم الاول طبعاً، لكن الرموز الاخرى كلها بقيت، وان اكتسب بعضها صفة «الحرس القديم» مقارنة بوجوه بدت صاعدة دون ان يؤذن لها الانضواء تحت تسمية «الحرس الجديد»،

او انها لم ترتضِ هي ذلك بنفسها، خفراً او مناورة، باعتبار انه في الظاهر لم يتغير الكثير.

ومع ذلك، شتّان ما بين الامس واليوم. فثمة شيء تغيّر في سوريا لا يمكن انكاره، ولو كان بسيطاً وعصياً على التوصيف. قطعاً، لم يصل الامر الى تركيبةِ السلطة ولا حتى بعد الى اعماق المجتمع. الا ان ما حصل حتى الآن، وان ظل محصوراً في بعض النخب المدينية المثقفة، فقد بلغ حداً يسمح بالقول ان زمناً ولّى الى غير رجعة، وان افق الحياة العامة في سوريا بات هو نفسه متغيراً بعد عقود من الثبات او الجمود.

لم يتغير الكثير اذاً، لكن ثمة شيئاً تغيّر يمكن تلمّسه وربما تعريفه ولا يمكن بعد تفصيله. ما يمكن تلمّسه هو ان الافواه انفتحت، وتحديداً لتنطق بمطلب التغيير فأفصحت في الوقت نفسه عن غياب الرضى امام ما كان سائداً ولا يزال. ما يمكن تلمسه هو ان النخب السورية استعادت بسرعة مذهلة قابلية النقد والتحليل رغم عقود مضت في الثلاجة، وبالنسبة الى الكثيرين من المثقفين في سجون لم تخل حتى الآن من كل نزلائها، وان ضرورة مراعاة الواقعية السياسية عند هذه النخب لم تفض الا في حالات نادرة الى تسويات «شَخصية» مع السلطة، ودائماً من باب «اعطاء الفرصة» وليس الكسب الخاص. ما يمكن تلمّسه هو ان حاجز الخوف عندما يسقط لا يعاد بناؤه بسهولة، فإذا حدث ان صدرت ارادة سلطانية بقفل منتديات الحوار، استمر الكلام حراً نقدياً، او اذا تعرض مثقف في سوريا (او لبنان) لاضطهاد، علا الصوت كما لم يعلُ يوماً.

اذا كان تلمّس ما حصل سهلاً، وتوصيفه بدقة مستحيلاً، فإن تعريفه في منزلة بين منزلتين، حدّه الاجابة عن واحد من سؤالين: تغيير؟ ام تغيّر؟ والحال ان الاجابة ليست بسيطة. فمن جهة، يصعب على الرئيس السوري الجديد وعلى كل اركان السلطة، بقديمها وجديدها، الافراط في استخدام كلمة التغيير تحت طائلة الارتداد على ثوابت عهد لا يزالون

جميعاً يعتبرونه ذروة النجاح، وكيف لا يفعلون؟ ومن جهة ثانية، لا يقبل المنطق تغييب اي ارادة في التغيير الى حد يصبح معه محرك التغيّر غياب حافظ الاسد فحسب فيما السلطة التي بناها قائمة بقديمها وجديدها.

طبعاً، لا يشك احد في ان رحيل حافظ الاسد افقد السلطة السورية كثيراً من تماسكها، كما يمكن استشعار ذلك من لبنان. ليس لأن الأب كان يملك رهبة يفتقر اليها الخلف، ولا لأن رئيساً سبعينياً اكثر حكمةً بالضرورة من ابن الرابعة والثلاثين (والا لمَ تم تعديل الدستور؟)، وانما لأنه كان بلغ حالاً من الاستقرار في ادارته سلطة بناها هو، بينما يفترض من الوريث ان يتعامل مع تركة لم يساهم قطّ في مراكمتها ولا في دوزنة آليات عملها. من هنا الصعوبة القصوى التي تكتنف علم «القاسيونولوجيا» هذه الايام حيث لا يعود المشاهد قادراً على متابعة لعبة متسارعة متبدلة تؤدي تارة الى أفول نجم كان بالامس صاعداً، وطوراً الى عودة «حارس قديم» في ثوب حمامة سلام جديدة. فضلا عن كل من يصعب تصنيفهم في هذه الفئة او تلك والاحتمالات التي يفتحها هذا التأرجح في لعبة الاوزان السورية (واستطراداً اللبنانية).

تغيير؟ ام تغيّر؟ اقل ما يقال ان العام الاول المنصرم بلا حافظ الاسد لم يعط اجابة واضحة في ما يخص السلطة، فيما آثر المجتمع السوري من جهتَه الاحتمال الثاني، فبدأ يتغير من دون انتظار اشارة.

عام بلا جواب، هذا يبقى معقولاً، وربما ضرورياً لمقتضيات اللياقة والسياسة معاً. لكن الاستمرار اكثر من ذلك في الحيرة قد ينتهي الى فرض اجابة لا تروق دعاة التغيير ومحركيه المفترضين. فمع بقاء التغيير يتيماً منزوياً، وكأنه مدعاة خجل، تفرغ الساحة امام التغيّر.

والتغيّرات على انواعها.

٢٠٠١/٦/٨

مساهمة من بيروت لاحتفال في دمشق

مع اقتراب الذكرى السنوية الاولى للاستفتاء على توريث بشار الاسد رئاسة الجمهورية العربية السورية بنسبة ٩٧,٢٩ في المئة، السؤال يطرح نفسه: هل من إعلان سيتخلل احتفالات دمشق الرسمية فيجعلها احتفالات شعبية، ولبنانية كما هي سورية؟

الإعلان؟ واحد لا غير: رُفعت حال الطوارىء. فهذا المطلب، الذي تقدّم به بدايةً بيان الـ ٩٩ مثقفاً وأعيد تأكيده في بيانات عدة، يختصر استعادة سوريا نَفَس الحياة وحرية قَدَرها.

للتفصيل، يختصر رفع حال الطوارىء نهاية ديكتاتورية الحزب الواحد ولو مقنَّعاً بجبهة عريضة، وعودة المنبوذين، سجناء او منفيين، الى رحاب مجتمع يتجدد، وجلاء ليل المخابرات، وفيه تفريج عن كربة مزدوجة، سورية ولبنانية. ونعْمَ وحدةُ المسارين آنذاك!

طبعاً، سيقولون لنا: ولكن شارون... ولكن أخطار الحرب... ولكن أولوية الإصلاح الاقتصادي... ولكن الحرس القديم... ولكن إرث الأب! هذا كله صحيح، ولكن ماذا تنفع ٩٧,٢٩ في المئة وماذا يجدي جهد المجتمع الدولي إنْ لم يستطع صاحب هذه الحظوات استنباط شرعية تخصه هو ولا يدين بها إلاّ لشعبه؟ اللهم إلاّ إذا كان التذرّع بهذه «المعوقات»، وحتى الإسرائيلية منها، محض ذرائع.

وفي المناسبة، لا شك أن الرئيس الأسد يعرف أكثر من غيره أن وصول أرييل شارون الى رئاسة الحكومة الإسرائيلية سهّل الأمور أمامه، في المعنى السياسيّ الضيّق، وأن وجود زعيم إسرائيلي أكثر استهواء

لقلب الغرب كان سيجعل العواصم الأوروبية أقلّ لطفاً حياله، وخصوصاً بعد مواقفه المنفعلة في المسألة اليهودية. لذا، فإن مقتضيات تهيئة سوريا لمواجهة أخطار حرب إقليمية قد يلجأ إليها شارون، يجب أن تترافق مع تهيئة أخرى لاستيعاب «أخطار» التسوية السلمية.

أما الحرس القديم (غير الموجود في العرف السوري الرسمي)، فإذا كانت آثاره لا تزال فاعلة في آليات الحكم السوري بعد عام على خلافة الإبن لأبيه، فمعنى ذلك أن لا شيء سيتغير بالتباطؤ والمواربة، ولا بدّ من صدمة صاعقة تعبّىء المجتمع في معركة الإصلاح والتغيير والحرية في وجه المنتفعين من الجمود.

ويبقى إرث الرئيس الأب. فمتى يقرّ الرئيس الإبن بأن الحاجة الى التغيير التي طالما عبّر عنها، هي الدافع الى فرز الغث من السمين في هذا الإرث، باعتبار أن لا أحد يتوقع من الوارث نقض التركة التي جعلته في موقعه؟

وما دام الكلام عن الغث، فالأولى بالمعروف هم ربما اللبنانيون، وخصوصاً بعدما أثبت العام الفائت أن لا بدّ من تغيير في نهج بات أولياء الأمر في سوريا مقتنعين باستحالة الامعان فيه، بدليل أنهم انتهوا الى تعديل اللهجة والاعتراف حكماً بشرعية الانسحاب من لبنان، وإنْ حاولوا، ولا يزالون، تأخير هذا الاستحقاق بإجراءات جزئية، كإعادة الانتشار العلنية الأخيرة من دون استكمال الخطوة باجراءات تحد فعلاً من نظام الوصاية.

يُفهَم ان تتردد دمشق أمام افق تخليها عن بيروت في وقت تحتاج هي بأكملها الى عملية تغيير. ولا بأس في ذلك. فإذا شاءت دمشقَ أن تحتفل بطريقة جديدة تُنهي حال الطوارىء وتعيد سوريا الى مسرى الحرية، لن تتأخر بيروت في المساهمة، ولو معنوياً، فتقبل بانتظارٍ ستعرف آنئذٍ أنه لن يدوم.

١٣/٧/٢٠٠١

سَحبَ من التداول؟

ما العمل عندما يبطل القمع عن ان يعطي نتيجة؟ البعض يعتقد انه يملك جواباً هو المزيد من القمع. ولكن ماذا ان فشل هذا المزيد بدوره؟ أفلا يكون قد حان الوقت لاعلان افلاس آلة القمع و... سحبها من التداول؟

لسنين خلت، كانت تبدو مثل هذه الاسئلة محض اكاديمية، تنبع من مشاهدة المواجهات في البلدان الساعية الى التحول الديموقراطي. لكنها صارت اليوم اسئلة سياسية ملموسة، ولا شك انها تطرح تحدياً فعلياً على المؤمنين بالقمع، والمولجين به والمنظّرين له فضلاً عن كتّاب الروايات المؤامراتية الذين يجهدون لتبريره. بل انها تطرح تحديين متلازمين تلازم المصير، تحدياً لبنانياً وآخر سورياً، والمشترك بينهما تكفّلت تظهيره سلطة فريدة، وان تعدّدت مراكز القوى فيها، حين ادعت «تشديد القبضة» على الساحتين التوأمتين معاً.

في الداخل السوري، اعتقدت «القبضة» المشتدة اخيراً انها ابلغت رسالة نهائية الى كل من يحلم بربيع دمشق عندما اعتقلت رياض الترك، «رمز الحرية»، كما وصفه المفكر السوري برهان غليون. وكانت قبل ذلك قد اوحت الانطباع نفسه عندما جرى منع المنتديات، ثم احباط المحاولات الخجولة لنقل النقاش حول الاصلاح الى صفحات الجرائد السورية، فاختطاف نزار نيوف بعد اسابيع على الافراج عنه. كل ذلك لم ينفع، وكانت محاضرة رياض الترك الشهيرة في «منتدى جمال الاتاسي» محطة متقدمة لرفع سقف المطالبة بحياة طبيعية آن للسوريين ان ينعموا

بها. وانتقلت «القبضة» الى التصعيد، فاعتقل النائب مأمون الحمصي وتم تهديد النائب رياض سيف برفع الحصانة عنه قبل ان تعلن السلطات الرسمية اعتقاله امس، وصولاً الى توقيف رياض الترك. ولا شيء يجدي، فرغم الترهيب الذي يراد بثّه في النفوس من خلال الايحاء بان لا احد فوق «القبضة»، حتى من قضى في السجن الانفرادي سبعة عشر عاماً جعلته من اشهر سجناء الرأي في العالم، تجد اكثر من مئتي مثقف يطالبون علناً، من داخل سوريا، بالحرية لرياض الترك. وبعد اقل من اسبوع على هذا التصعيد الجديد، ها هو النقاش السياسي ينتقل للمرة الاولى، وبفضل برهان غليون، الى المطالبة بانتخابات حرة في امد منظور، وذلك في اجتماع علني استهل بتحية الى رياض الترك ضمن لقاءات منتدى النائب رياض سيف الذي استعاد نشاطه من دون انتظار ترخيص.

ثمة شيء مهترئ في مملكة الخوف، كما كان قد سماها الترك نفسه. واذا كانت آلة القمع لم تذهب ابعد حتى الآن، فليس بسبب ارادة سلطوية في تنفيس الاحتقان، وقد صار جلياً ان صدور الممسكين بالرقاب اضيق من ان تتحمل «تنفيسة» المواطنين. على العكس، ما يستدل من نسْب قرار اعتقال الترك الى قوله «مات الديكتاتور» على قناة «الجزيرة» ان ردود الفعل العصبية ليست وقفاً على المحمية اللبنانية. واذا كان لا بد من تفسير لتردد «القبضة»، بعد هذه الذروة، فهو في الحسابات التي لا بد ان يجريها كل من انتبه الى ان المزيد من القمع لم ينفع، فلمَ المزيد فالمزيد؟

وفي دويلة القمع ايضاً، ثمة شيء يهترئ. مرة، مرتين، ثلاث مرات، قيل ان «الموضوع سُحب من التداول»، ولاجل ذلك، «سُحب» ايضاً العشرات من المعارضين. ولكن يبدو، ولحسن الحظ، ان لا جدوى من كل هذه التعليقات القاطعة ولا من الوسائل التي تدعمها. ولعل الدرس الاول من بيان مجلس المطارنة الموارنة الجديد هو وجوب

ان نسحب من التداول عبارة «سحب من التداول»، ومعها المنطق الفوقي الذي يعتمد التمثّل بتجارب تعاني بدورها ازمة... التداول.

٢٠٠١/٩/٧

رياض دمشق

تهديد اقليمي يساوي انغلاقاً داخلياً. هكذا كان، هكذا يبقى، ويا للأسف.

رائع النظام العربي، رائعاً كان، ورائعاً لا يزال. بعد ٥٤ عاماً على النكبة، بعد ٥٣ عاماً على اول انقلاب عسكري، يتكرّر الخطأ للمرة الالف، تتكرر الخطيئة، ولا ينتهي اليأس.

المشرق العربي على كف عفريت، الامبراطور جورج الابن قرر اعدام فلسطين بعدما قامت من الموت، والحرب ضد «الارهاب» اضحت اكثر فأكثر تمويهاً لاستعمار من نمط جديد لا يأبه إنْ سقطت دول او حُطّمت شعوب... العراق في الانتظار، ولبنان خاصرة ارتخت من كثرة ما حصّنوها، وسوريا حائرة بين رضى امني اميركي ووعيد استراتيجي لا يقل اميركية، لكن محكمة امن الدولة في دمشق لم تبالِ الا بإسكات صوت رياض الترك لأنه راهن على اصلاح ممكن لنظام الحكَم ولم يسترسل لحظة لنزعة الثأر.

كنا نعرف ان المؤسسات الديموقراطية العريقة، مثل محاكم امن الدولة العربية، لا تبحث عن نصائح خبراء العلاقات العامة، ولا تأبه لصورة بلدها في الخارج. والمؤسسات الديموقراطية العريقة في سوريا تأبه اقل من غيرها لصورتها عند الاجنبي. لا يعنيها على الاطلاق أنّ بلدها يرأس حتى يوم الاثنين المقبل اعلى هيئة سياسية في العالم، وأنّ

المحاكمات السياسية ليست افضل وسيلة لتلميع سمعة اقل ما يقال فيها انها متهافتة. حسبهم على العكس انهم يبزّون الاجنبي المتغطرس. هل رأيتم ماذا نفعل بديموقراطيتكم؟ انتظروا ما سنفعله باسرائيلكم؟

سينتظرون طويلاً...

غير ان الخطأ والخطيئة يتخطيان بكثير دائرة العلاقات العامة ليصبّا في صلب فهم النظام العربي لمسيرة شعوبه ومصائرهم. انه خطأ الخلط الدائم بين السلطة والدولة، وبين الدولة والامة. انها خطيئة المساواة بين العدل والامن، وبين الامن والرعب.

محكمة امن الدولة، هذا اسمها، ليست سوى غطاء لمراكز قوى لا تفصح عن اسمها. لكن المحكمة ليست براء من حرية هذا الصدّيق، على الاقل لتفنّنها في توزيع العقوبات التي حكم بها رياض الترك، قبل دمغها فخفْضها الى عقوبة واحدة هي سنتان ونصف سنة، بالاضافة الى حرمانه الحقوق المدنية لخمس سنوات. ذلك أن التهم التي تمّ تجريم رياض الترك بها تستحقّ لوحدها ملحقاً خاصاً في اي طبعة جديدة من «طبائع الاستبداد». هناك طبعاً «الدعوة الى عصيان مسلح» (في بلد يعدّ نصف دزينة اجهزة امنية)، و«الاعتداء على الدستور» (الديموقراطي جداً كما هو معروف، والمطبّق روحاً ونصاً وتعديلاً كما هو معلوم ايضاً)، ولا ننسى «التقليل من هيبة الدولة». لكن التهمة الاروع هي من دون شك «وهن نفسية الامة».

يا ملعون، يا رياض الترك! تخرج من السجن الانفرادي الذي امضيت فيه ١٧ عاماً (من دون محاكمة، مما يؤكد اننا تقدّمنا الآن)، فيضيرك ان تجد امة زاهرة واحدة حرة ولا تنفك تبث السموم فيها حتى تحبط نفسيّتها. ماذا فعلت يا رياضاً؟ كنا على وشك تحرير القدس والجولان، ومزارع شبعا في طريقنا، كنا نستعد لتصدير نموذجنا الديموقراطي الى بلاد العجم حيث لا دولة قانون ولا مؤسسات، كنا نهيئ لاطلاق المحطة

ـضائية العربية، كنا اشعنا الرخاء في آخر قرية من الريف، كنا سنصير
لمة اليد العاملة الماهرة الساعية الى حصة من ازدهارنا، كنا سنتأهل
مباراة النهائية في كأس العالم لكرة القدم حيث كنا سنهزم البرازيل
رق هدفين في الوقت الاصلي. لكنك لم ترضَ، اردت تثبيط العزائم،
م يكلّ لك جهد قبل ان توهن نفسية الامة!

بئس هذه الامة اذا كانت محاكم امن الدولة تقيس نفسيّتها... بئس هذه
مة اذا كانت هيبة دولها تستهيب الربيع في نفوسها...

هل انتهى ربيع سوريا؟ لم يبدأ حتى ينتهي. كان مجرد وعد طاب
ـعب ان يطلقه ليقوّي نفسيّته التي وهنت. لكن الوعد لا ينطفئ ما دام
د الربيع يعرف الطريق الى رياض دمشق.

٢٠٠٢/٦/٢٨

II

ما صنعه الله...

حيرة ما بعد الأسد

قد يلزم وقت مديد قبل ان يستطيع احد ادعاء تقديم تقويم شامل يقترب من الموضوعية لتجربة حافظ الاسد في حكم سوريا (ولبنان). وقت مديد حتى يكشف الارشيف الرسمي، ان كان متوافراً، كل ما خلناه ولا نزال من نسج دوائر خفية. وقت مديد حتى تتحرر الالسن وتزول سليقة عبادة الفرد والعائلة والبطانة، وتنقشع الاهواء، سلبية كانت ام ايجابية، التي تحكم نظرة كل واحد منا الى حافظ الاسد، على امتداد بلاد الشام، سوريين ولبنانيين وفلسطينيين. فلا شيء بديهياً منذ العاشر من حزيران [٢٠٠٠]. لا شيء، وخصوصا البديهيات التي لا يزال يترنح على انغامها اهل التلازم في لبنان.

ثبات الحكم في سوريا؟ يجوز، ولكن فقط ان تذكرنا كم كانت الكلفة غالية، وللسوريين قبل غيرهم، وكم كان الوقت ثقيلاً عليهم، فما كانوا خرجوا بعد من الثبات حتى بدأوا يتحرقون الى ما ينقذهم، وباسرع وقت ممكن، من مواته.

انتقال سوريا الى موقع اللاعب الكبير في الصراع على الشرق الاوسط بعدما كانت هي في السنين الخوالي مسرح الصراع وموضوعه؟ بالتأكيد، ولكن فقط لو استطاع الاسد الراحل البقاء في هذا الموقع حتى لحظة رحيله، حتى لا نحكي عن توريثه الموقع ومقاليد اللعب به الى من ورثه. والادهى ان «غلطة الشاطر» في قمة جنيف الاخيرة لم تؤد الى تبديد ما راكمه نحو ثلاثة عقود في الاشهر الثلاثة الاخيرة فحسب، بل جاءت تلقي اضواء قاسية على فلسفة الاسد للعبة، بما هي لعبة لا يمكن ان تنتهي

وان استنفد اللاعبون اسباب اللعب.

التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل؟ ان مجرد اقناع الاجيال الجديدة بأن مثل هذا الشعار طرح ذات يوم يتطلب مجهوداً كبيراً، واكبر حتى من قراءة الكتاب الذي اصدره العماد مصطفى طلاس، رفيق الدرب، تحت هذا العنوان.

تحرير جنوب لبنان؟ ما كان احد ليجادل حافظ الاسد في رصيده الكبير من الانجاز لولا تلك الريبة المريبة الغريبة التي عطبت الموقف الرسمي السوري فاللبناني عندما بدا ان اسرائيل جادة في نيتها الانسحاب من الجنوب المحتل. فحتى احتكار السلاح المقاوم الممنوح من سوريا الى تنظيم واحد دون سواه ما كان ليقلل من الانجاز لو لم يبد من تلك الريبة ان ذاك السلاح ليس الا واحدة من الاوراق المفروشة او المستورة في لعبة الصراع الذي لا يمكن ان ينتهي، بل يجب الا ينتهي.

استتباب السلام في لبنان؟ مشكورة عليه، مثلما يريدون، سوريا في عهد حافظ الاسد، ولكن فقط بعد ان نسلّم انها كانت من الذين لم يرضوا بالسلام الا بشروطها ورجالها، والا فعلى السلام سلام.

بداية فخاتمة

للانصاف، قد لا نَجد بداً من العودة الى عصر حافظ الاسد الاول، قبل اندلاع الحروب الاهلية اللبنانية والسورية والفلسطينية، للعثور على ما قد يدوم بعده.

بداية الانفتاح عقب «الحركة التصحيحية» اذاً؟ لكنها بقيت بداية ثم اصبحت خاتمة، وحلّ الانغلاق وامتزجت المصالح الخاصة بالهوس الامني عند الحرس الاقرب الى قمة الحكم، وجاء الابناء يحصدون ثمار الانفتاح والانغلاق معاً.

ام حرب تشرين؟ انجاز ولا شك مباغتة العدو، حتى لو اخذنا

باخفاقات المرحلة الثانية من الحرب حين طاول التهديد دمشق نفسها. لكن معركة واحدة لا تختصر صراعاً مديداً، فكيف باختصار اللاسلم واللاحرب الذي سيجعله حافظ الاسد ناموسه بعد ذلك.

تلك هي المشكلة عند تقويم ما اتى به حافظ الاسد. لا تكاد تعثر على انجاز الا تضطر الى النظر اليه بالمزيد من التمحيص. ماذا يبقى اذاً؟ بعد ستة اشهر على رحيله، يبقى من حافظ الاسد انه كان كل هذا الوقت الطويل ورحل، تاركاً الشام وبلادها وأهلها في حيرة من امرهم بازاء صفحة جديدة طالما رفض فتحها.

اولويات كانت ثانوية

ولعل اقسى حكم يطلق على مرحلة حافظ الاسد هو ما ينطوي عليه الجهد الذي يبذله راهناً خلفه. فمهما اختلفت التقديرات حول سياسة الرئيس بشار الاسد، كيف لا يصعق المراقب عندما يتنبه الى ان اياً من الانجازات التي نسبت الى حافظ الاسد غائب عن اهتمامات ابنه اليومية. حتى لبنان بات عنواناً لمعضلة يتوجب الخروج منها بأقل كلفة. اما الاولويات، فهي كل ما كان السلف يعده ثانوياً بل مضراً: توسيع هامش الحريات، جذب الاستثمارات، اللحاق بركاب العصرنة التكنولوجية...

لذا، وقياساً بحجم المقاومات التي واجه بها حكم حافظ الاسد تحديات التحديث والانفتاح، لا يمكن النظر الى ما يحاوله خلفه بشار، على ما ينقل عنه، الا بالكثير من الروية. اذ لا تحصل عصرنة سوريا بين ليلة وضحاها، فكيف باخراج الشرطة من الرؤوس، على ما ذهب اليه الرسام الكاريكاتوري علي فرزات؟

ولكن، اياً تكن مبررات التروي عند الرئيس الجديد، ليس هو من يتحكم في الوقت المتاح امامه. فالروزنامة ليست في يد طرف دولي يمكن التفاوض معه حتى ينسى موضوع المفاوضة، كما كان يفعل

الأب. انما الروزنامة الحقيقية باتت في يد مجتمع لا يعوّل الامال على الرئيس الجديد الا بمقدار ما يكون مختلفاً عمّن سبقه.

وعليه، تكون ميزة الورشة المفتوحة في سوريا في قدرتها على الايحاء بسرعة الانجاز. وهذا تحديداً ما غاب في الاشهر الستة الأولى من عهد الرئيس بشار الأسد، على الأقل في المقلب الرسمي، فيما اتسمت حركة المجتمع بوتيرة اخذت في التسارع. فحتى لو وضعنا جانباً المبادرات العلنية الواضحة مثل بيان الـ٩٩ مثقفاً من اجل رفع حال الطوارىء واعادة التعددية الحزبية والتي بقيت نادرة، يبدو واضحاً ان وعي المجتمع السوري لم يعد يستسيغ بقاء «مملكة الخوف»، كما نعتها رياض الترك.

بين روزنامة المجتمع وتوقيت السياسة الرسمية التي لا يزال يتناتعها الحرس القديم والبلاط الجديد، يقف الحكم في سوريا على مفترق طرق: فاما الانغلاق مجدداً والعودة الى حافظ الأسد من دون حافظ الأسد، واما البناء على ما بقي من الاسد الاول: انه كان كل هذا الوقت الطويل ورحل.

٢٠٠٠/١/٢٠

شعبك عظيم يا أخي

رسالة الى فاروق مردم بك

أخي الحبيب فاروق،

آمل ان تكون وجدت في العدد الدمشقي لـ«الملحق» [العدد ٥٤٦، الصادر في ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٢] ما يطمئنك الى دمشقك الحبيبة. قد تكون كلمة الاطمئنان كلمة كبيرة، فالشام ليست بخير، ولا هم اهلها. ولكني،

مع ذلك، لا انفك اكرّر في قرارة نفسي منذ ان فرغْتُ من قراءة محتويات هذا العدد: شعبك عظيم يا فاروق. مثلما ترى، لقد استبطنت العبارة التي تردّدها انت على الدوام، في معظم الاحيان للتندّر من جماعة من العرب ساءك تصرّفهم، ولكن ايضاً في المناسبات النادرة التي تبعث على الاعتزاز. هنا، مناسبات الاعتزاز شحّت، وفرص التندّر تتوافر كل ساعة، لا بد ان الامر قد بلغك في اقامتك الباريسية. لكني هذا الاسبوع، لم افكر قط بالتندّر. فقد ملأني سؤال «الربيع» في «الملحق» فخراً. والله، شعبك عظيم، يا اخي، بل عظيم مرتين، مرة في بلدك انت الذي لم يكلّ من طرق باب الخروج من مملكة الصمت، واخرى في «الوطن الصغير»، كما لا زلتَ تحب ان تسميه، حيث يبقى للصمت حدود. يعني، لو لم اكن اخشى اسفزازك، لقلت ان حقاً ما خلقه الله بين سوريا ولبنان لا يفكّه انسان، ولا حتى صاحب الشعار المأثور، فكيف بطيفه.

لا يغيب عني طبعاً، يا اخي، ان قراءة هذه المجموعة من النصوص، فضلاً عن رسوم عزيزنا يوسف عبدلكي، قد تثير في المرء انطباعات مغايرة، فتغلّب اليأس والالم من رؤية بلد بمثل عراقة سوريا وثرائها ينوء في بداية القرن الحادي والعشرين تحت وطأة آلة سلطوية لا نظير لها في العالم سوى في حالتين او ثلاث. واني لأفهم الغضب المبطّن الذي حرّك قلم صديقنا عمر اميرالاي. لكنك تعرف اني مثلك افضّل دائماً النصف الملآن من الكوب، وخصوصاً عندما يتعلق الامر بفلسطين او بسوريا. والنصف الملآن، في حال سوريا، يكمن في هذا النبض الذي نجح عدد من المثقفين في إنقاذه من دمار الانقلاب، وحالوا دون سكبه وقوداً للثأر والانقلاب على الانقلاب، وظلوا يتمسكون به خيطاً الى الحياة عندما تجدّد الانقلاب.

لن ادخل في تفاصيل هذا العدد، فأنا على يقين اننا نتشاطر الملاحظات

والتحفظات نفسها حيال هذا النص او ذاك، وهي في اي حال ملاحظات وتحفظات تفصيلية في ازاء المشروع الكبير الذي رأيته حاضراً في النصوص جميعاً، مثلما كان حاضراً في بيان الـ٩٩ مثقفاً وفي كل النشاطات التي دفع تكاثرها الى الحديث عن «ربيع دمشق». انه مشروع العودة الى حياة عادية، يكون فيها حتى رجال السياسة اناساً عاديين، كما كنتَ تقول انت حين تتطلع الى لحظة لا تعود فيها السلطة مسرحاً لأدوار البطولة.

اذكر حتى انك كنت تفاجئ اصدقاءك بذكرك اسم رجل سياسي اقل ما يقال فيه انه وضيع الذكاء ولم يترك اثراً كبيراً، فتسأل: «ماذا يضيرنا لو كان رئيس الجمهورية السورية من نمط ج. ك،؟ والله افضل». بربك كيف خطر على بالك ج .ك. النائب والوزير اللبناني السابق الذي كنتَ قد انتخبتَه في سرّك ليكون القدوة في تغليب الحياة العادية، وإن «تافهة»، على البطولات المزعومة.

اعرف ان العودة الى حياة عادية تتطلب جهداً غير عادي. اخواننا المثقفون في سوريا بذلوه على ما اعتقد، ولا يزالون. واكثر ما يستوقفني في هذا الجهد ما ينطوي عليه من عضّ على الجراح تغليباً للرشد والحذر. اعرف ان الكثيرين من جنسنا، نحن اهل التشكيك الدائم، انزعجوا في تلك الاشهر الثمانية التي شهدت بدايات انفتاح خجول، مما اعتبروه تسويات ومهادنات، وقد ذهب البعض الى وصمها بالوصولية. لحسن الحظ، لقد تجاوزنا هذه المرحلة. لا تكرهوا شيئاً... فإذا كان من إيجابية واحدة، وهي طبعاً غير مقصودة، في تجدّد الانقلاب، فهي انه سوّى بين الجميع، ولم يقم اي اعتبار لمن اتهم زوراً بالمهادنة. لذا، فإني لا ارى في مسعى الرشد الذي يطبع خطاب المثقفين السوريين، والذي ربما يطغى اكثر الآن، ما يستتبع التشكيك، حتى اذا حملت بعض صفحات «الملحق» الدمشقي اصداءً لمحاولات التسوية التي جُرّبت في حينها، وقد تُجرّب مجدداً غداً. وعندي ان منطق الرشد عند المثقفين،

والذي يلامس في بعض تلاوينه الحذر الارسطوطاليسي، هو مدماك اساسي في مسيرة تحقق حلم العودة الى الحياة العادية التي تستحقها سوريا.

لعلك تذكر، يا فاروق، ان اول ما كتبه اخوك في «النهار» عندما حصل التحول البيولوجي الذي اعتبرناه مدخلاً الى تحول سياسي اشمل، حمل عنوان «سوريا تستحق». وانت تعرف اكثر من غيرك ان هذا الشعور عندي وعند الكثيرين غيري ليس وظيفياً، وان ما تستحقه سوريا، وهي لا تستأهل الا الافضل، تستحقه لذاتها، لتاريخها، لناسها. لا انكر بالتأكيد ان عروبة التواصل (وهي غير عروبة القطع والقطيعة) تدفع الى التعويل على انتقال عدوى الافضل من بلد الى آخر. ولكن، اذا كانت عروة العروبة، والمشرقية منها تحديداً، تتيح إطلاق الرهانات الجيوسياسية، فإنها فوق ذلك، بل قبل ذلك، ما يدفع الى التماهي مع معاناة بعضنا البعض، فيجعلنا، كما نقول بالعامية، نشعر مع اهلنا في الداخل السوري مثلما نشعر مع اهلنا في الداخل الفلسطيني، ومثلما يؤمل ان يشعر اهلنا اولئك مع اهلهم في الداخل اللبناني، وإن يكن ساحلاً. لذا، فإن العتب الذي سأسوقه، وإن يكن عند البعض هنا يحمل طابعاً لبنانوياً (لا أشاطره لكني أتفهم شرعيته)، هو بالنسبة اليّ عتب سياسي ومنهجي.

مصدر العتب، كما لا بد انك حزرت، هو الغياب الكامل للبنان في ما كتبه اربعة عشر مثقفاً سورياً ضمن عدد خاص عن سوريا تصدره مطبوعة لبنانية. لست اقصد الغزْل على منوال العرفان بالجميل او اي شيء من هذا القبيل - فنحن لا نقوم الا بواجبنا حيال انفسنا - بل تعيين خلل في نظرة الداخل السوري الى مستقبله. اسارع الى القول اني لا اجهل حضور لبنان وقضاياه في ذهن اخواننا المثقفين السوريين حين نلتقيهم فرادى. واعتقد صدقاً ان الزمن قد ولّى حين كنتَ تأخذ فيه انتَ على المعارضين في بلدك انهم ينزعون الى التصرف مثل اهل النظام متى يأتي الامر الى

لبنان. الا ان غياب لبنان عندما يجتمعون لا يعني سوى عدم اكتمال الصورة التي يكوّنونها عن نضالهم من اجل غد سوري افضل. فبغض النظر عما ستؤول اليه العلاقات بين البلدين التوأمين عندما ستعود سوريا الى طبيعيتها، كيف يغيب عن زملائنا واحبائنا ان «تمييز» تلك العلاقات راهناً وطبعها قسراً بالتلازم هما من العوارض المرضية التي تعانيها سوريا قبل لبنان؟

هل تذكر، يا اخي، عندما كنا نكتب عن ازمة الامبراطورية الفرنسية في المغرب العربي كيف استوقفتنا مقولة ريمون آرون حول الربط بين تحديث فرنسا وتخليها عن دورها الاستعماري؟ ليس في التاريخ من تشبيهات مطلقة، اقرّ معك بذلك. ولكن الا ترى مثلي ان تحديث سوريا هو ايضاً رهن بتخلي الحكم فيها عن اوهام «الموقع»، وابرز تجلياتها نظام الحماية المفروض في لبنان؟ اليس شرطاً لعودة سوريا الى حياة عادية ان يعود معها لبنان؟

ولا احكي عن استحالة الإصلاح الاقتصادي في سوريا ما دام كل اقتصادها غير المنظور يدار في لبنان، حيث للمافيات حماية الامر الواقع. للمناسبة، لقد شاهدت أخيراً للمرة العشرين فيلم «العراب» في جزءيه الاول والثاني. لعمري، لم تكن يوماً نصيحتك باستخدام هذه الرائعة السينمائية لاستقراء راهن الشام ادقّ مما هي اليوم. ولعل ما نشهده يعطي اهمية مضاعفة للجزء الثاني من فيلم فرنسيس فورد كوبولا، حيث تداول الاجيال والتوسع الجغرافي. يا ليتك تجدد النصيحة لإخواننا وزملائنا علهم يعوّضون عما غاب.

أتراها القربى لا تساعد في التمييز بين ما هو سائد وما يجب ان يسود، ام هو القرب الشديد الذي يحجب الافق الأبعد عن النظر. في الحالين، قد تستطيعون المساعدة، انتم في الغربة. وربما كانت مساهمتكم الاساسية تكمن هنا، في استكمال الرؤية نحو استعادة غدٍ عادي، يعني اجمل.

لا تقلق، ليست المهمة صعبة. فشعبك عظيم يا اخي، ولا بد ان يفهم. وفي البلدين التوأمين معاً.

وفي انتظار ان يحين أوان الورد في دمشق ونحتفل معاً بحرية رياضها، دمت لاخيك.

«الملحق»، ١/ ٩/ ٢٠٠٢

استقلال لبنان وديموقراطية سوريا(*)

في تشرين الأول ٢٠٠٢ أُعلن عن نقل اللواء غازي كنعان الى دمشق، واحتارت الطبقة السياسية اللبنَانية كيف تكرّمه. رئيس الجمهورية قلّده أرفع وسام لبناني وجرى تسليمه مفتاح مدينة بيروت في حفل رسمي حضره رئيس الحكومة. كان غازي كنعان يختم بذلك عقدين كاملين من الزمن أمضاهما في لبنان على رأس جهاز المخابرات السورية، منها ما لا يقل عن اثني عشر عاماً في وضعية قد لا تكون رسمية لكنها قطعاً فعلية جعلته والياً على البلد او، كما كان يقال بخفر، مفوضاً سامياً.

من وجهة النظر اللبنانية الحدث كبير والتملّق لازم، وخصوصاً ان نقل كنعان حمل رسمياً طابع الترقية، حيث انه أنيط ادارة فرع الأمن السياسي، أحد أهم أجهزة المخابرات والقمع في السلطة السورية. بيد ان تحديد الطابع الحقيقي لهذه المناقلة ليس بالمهمة السهلة. إذ لا يخفى

(*) كتب هذا المقال في نسخته الفرنسية الاصلية [الصادرة في عدد خاص من مجلة Confluences Méditerranée حمل عنوان «ربيع سوري» وأشرف عليه برهان غليون وفاروق مردم بك] قبل موجة الردود التي اثارتها مقابلة رياض الترك، ومنها النص اللامع الذي نشره صبحي حديدي في «الملحق»، عدد ٥٦٧، وايضاً قبل صدور ملف مجلة «الآداب» عن العلاقات اللبنانية-السورية، وقد آثرنا عدم تعديله، حرصاً على امانة الترجمة (س. ق.).

ان كنعان ترك «الولاية» اللبنانية الكبيرة، حيث عهد الا يقاسمه أحد النفوذ في معظم الأحيان، لقاء مجرد جزء من السلطة في «المركز». فحتى لو كان سلفه في قيادة الأمن السياسي، اللواء عدنان بدر حسن، يُعدّ بين الرجال الأقوياء في سوريا، يبدو جلياً ان حجم النفوذ الذي سيتمتّع به كنعان مستقبلاً في وظيفته الجديدة، سيكون وقفاً على عوامل عدة لا يملك ان يتحكّم بها جميعاً، اي ان سلطته ستحتاج في احسن الاحوال الى شيء من الوقت كي تستقرّ. وفي هذا المعنى، فإن نقل كنعان من لبنان قد يمثل على حد سواء ترقية او ابعاداً.

أياً يكن المعنى الحقيقي لهذه المناقلة، يبقى ان مغادرة حاكم عسكري سوري اعتبر جزءاً لا يتجزأ من المشهد اللبناني، تلقي بضوء جديد على نوعية العلاقات بين البلدين. لم يحصل في ما مضى ان احيطت مناقلة داخل الجهاز العسكري في لبنان بمثل هذه الدعاية، او غذّت هذا الكم من التساؤلات. هذه العلانية في ذاتها تبدو لنا مؤشراً الى أهمية المعطى اللبناني في الحقل السياسي السوري. فإذا اعتبرنا ان اللواء كنعان قد حظي بترقية الى قلب مركز القرار السوري اكراماً لفضائله في لبنان أو كنتيجة لموقع القوة الذي اقتطعه لنفسه فيه، نكون امام البرهان الدامغ للقيمة التي بات ينطوي عليها نظام الحماية المفروض على لبنان في تنظيم السلطة في دمشق. اما اذا كان اللواء كنعان، على العكس من ذلك، قد خضع لإبعاد مقنّع، فإن هذا لا يخفف من المعنى السياسي للحدث، اذ نكون أمام نتيجة صراع داخلي في مركز السلطة السورية، صراع يتصل في ما يتصل بالسيطرة على المحمية اللبنانية.

ومع ذلك كله، لا يبدو لبنان حاضراً في اهتمامات المعارضة السورية، فخلا بعض الاستثناءات القليلة، أهمها ما جاء من رياض الترك، يشكل لبنان نوعاً من «بالثقب الأسود» في الخطاب السوري المعارض، وهنا الطامة الكبرى، ليس بمعنى مطالبة المعارضين

السوريين بفعل تضامن او حتى اعتراض - فلهم ما يكفيهم من الهمّ عندهم - بل من باب استغراب غياب جزء كامل من سياسة النظام السوري عن نقدهم. انه غياب جدير بالتعجب، في اعتبار ان التماهي الذي فرضته سياسة سيطرة واحدة على المسرحين السوري واللبناني - الى حد مزجهما معاً - ليس بجديد، وانه يُتوقّع من معارضي النظام البعثي ان يملكوا افضل السلاح لادراك آلياته.

رجحان الجيوسياسة

تعود التفسيرات الأكثر شيوعاً للسياسة السورية في لبنان الى حقل التحليل الجيوسياسي، ويبدو ذلك جلياً عند تناول اللحظة المؤسسة لهذه السياسة، أي الدخول الرسمي للجيش السوري الى الأراضي اللبنانية في حزيران ١٩٧٦ . فإذا كان لا بد من الاشارة الى النظرية المغايرة المبنية على المعطى الداخلي التي تقدم بها فريد لوسون[١]، لما تحمله من طاقة استقرائية، لا جدال في ان العامل الجيوسياسي كان راجحاً في قرار حافظ الأسد الانتقال من «المبادرة السورية»، على ما كانت تسمّى آنئذ مساعي التسوية التي قامت بها دمشق، الى تدخل عسكري حاشد. وكان هذا العامل يكتسب معناه في الظروف المتولدة من حرب تشرين وأفق التسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي التي شكّل مؤتمر جنيف اطارها المفترض. في معنى آخر، فإن ما بدا على المحك في نظر المسؤولين السوريين، كان موقعهم التفاوضي في ازاء اسرائيل والولايات المتحدة. ذاك الموقع لم يكن قابلاً للتعديل فيما لو بقي في المجال التقليدي للمواجهة السورية - الاسرائيلية، حيث ان اتفاق فصل القوات الذي هندسه كيسنجر في ايار ١٩٧٤ وبات يحرسه انتشار قوات دولية، ترافق

(١) Fred Lawson, "Syria's Intervention in the Lebanese Civil War. A Domestic Conflict Explanation", *International Organization*, vol. 38, n°3 summer 1984.

مع توافق غير منظور على صون الوضع القائم. في المقابل، كان يمكن غياب الاستقرار الذي استشرى في لبنان منذ ربيع ١٩٧٥ ان يؤدي الى تعديل المعادلة الجيوسياسية سواء في اتجاه سلبي او في اتجاه ايجابي. فمن جهة، كان يتوجب على الحكم السوري تجنّب الاضعاف الذي كان سينال من موقعه جراء قيام حكم على يسار البعث في لبنان وما يستتبعه من استقلالية للمقاومة الفلسطينية فيه. لكن، من جهة اخرى، كان يمكن زيادة القدرة السورية على المساومة تحضيراً لمؤتمر جنيف وفي سياق العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة. ففي حال نجاحه في السيطرة على منظمة التحرير ولبنان، كان في امكان الحكم السوري، المرتبط آنذاك بتحالف وثيق مع الاردن، ادعاء التكلم باسم «ثلاث دول وأربعة شعوب»، حسب التعبير المعروف[١].

بعد هذه اللحظة التأسيسية، لم تغب يوماً أهمية العامل الجيوسياسي. صحيح ان المحاولات السورية للسيطرة على الحركة الوطنية الفلسطينية فقدت معناها ابان الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢، فالحرب السورية - الفلسطينية في طرابلس عام ١٩٨٣. كما ان عملية التسوية كانت آنذاك في المأزق. ثم ان سوريا، التي جعلها الاجتياح الاسرائيلي في وضع دفاعي، ستستغرق، خلال ما يقارب الاربع سنوات، في محاولة استعادة مواقعها المفقودة. الا ان المجال الجيوسياسي اللبناني اكتنز في الوقت نفسه بعداً جديداً، حيث ان لبنان استحال مسرحاً للتعبير عن التحالف السوري - الايراني، وخصوصاً في وجه الدول الغربية التي كانت تساند العراق.

(١) Samir Kassir, *La Guerre du Liban. De la dissension nationale au conflit régional (1975-1982)*, Paris, Karthala/Cermoc, 1994, deuxième édition 2000, p. 210; Adeed Dawisha, *Syria and the Lebanese Crisis*, Londres, MacMillan, 1980, pp. 134, 180; Walid Khalidi, *Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East*, Harvard Centre for International Affairs, 1979; Patrick Seale, *Assad, the Struggle for the Middle East*, Londres, I. B. Tauris, 1988.

بيد انه سيتوجب انتظار سنوات التسعين، واطلاق عملية التسوية مجدداً في مؤتمر مدريد، حتى تتكشّف الهيمنة السورية على لبنان، وكانت قد تكرّست بعد انتهاء الحرب، عن ثرائها الاستراتيجي. فقد اكتسبت سوريا ورقة لا تقدّر بثمن في المفاوضات مع اسرائيل جراء دعمها الحازم للمقاومة، التي بات يديرها الآن «حزب الله»، خصوصاً انطلاقاً من ١٩٩٣. وفي موازاة هذا الدعم، جاء فرض «تلازم المسارين» الشهير، هذا المفهوم الطلسمي الذي جعل من ترابط المسار اللبناني - الاسرائيلي والمسار السوري - الاسرائيلي فرضية لا تقبل أي نقاش، ليكمّل تعطيل الديبلوماسية اللبنانية، وهي التي كانت حتى تلك اللحظة حريصة على مبدأ الفصل بين الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان والصراع العربي - الاسرائيلي. وكانت النتيجة القرار الاسرائيلي بالانسحاب الاحادي، في أيار ٢٠٠٠، الذي شكّل بما لا يحتمل النقاش انتصاراً للبنان، ولا ريب ايضاً لسوريا. غير ان ما حصل، في ما يمكن اعتباره احدى أغرب المفارقات في تاريخ نزاع الشرق الاوسط، هو ان القرار الاسرائيلي بالانسحاب لم يثر في لبنان وسوريا الا الحيرة والارتباك، وهذا أقل ما يقال. فقد نزع هذا الانسحاب من المجال اللبناني، وتالياً من يد اللاعب السوري الذي يتحرك فيه، الجزء الأكبر من وظيفته الاقليمية، أياً تكن المحاولات اللاحقة لابقاء الجبهة اللبنانية - اسرائيلية ساخنة.

التوظيف الاقليمي

مهما تكن الحسابات الاستراتيجية للحكم السوري حاضرة، لا يمكن الاكتفاء بقراءة تاريخ تدخّله في لبنان من زاوية «السياسة الخارجية»، اذ لا معنى للكلام عن الجيوسياسة الا بشرط ان يُشمل في دائرتها المجال السوري نفسه. وهذا ايضاً يبدو جلياً منذ اللحظة التأسيسية لهذه السياسة. فحتى من دون الاقرار بفرضية فريد لوسون المذكورة آنفاً والتي تدّعي

تفسير التدخل السوري في لبنان بعوامل داخلية سورية وتحديداً ببداية الاعتراض على النظام، فالصحيح ان حافظ الأسد نجح بفعله هذا ان يعطي سلطته وظيفة خارجية. وفي غياب قاعدة سوسيولوجية واسعة يستطيع الارتكاز عليها، صار حكمه ينتظم وفق معادلة اقليمية.

كان التدخل في لبنان، اكثر حتى من حرب تشرين، الفعل الذي كرّس وضعية سوريا كقوة اقليمية في نظر الولايات المتحدة واسرائيل كما في نظر الدول العربية الاخرى. فـ«حوار الردع» الذي قام مع اسرائيل [١]، منذ تلك اللحظة، على الاراض اللبنانية، استحال احدى ثوابت جيوسياسة الشرق الاوسط لأكثر من ربع قرن، باستثناء فصل قصير دام عامين بين ١٩٨١ و١٩٨٣. ولا ريب ان هذه الوظيفية، إن لم تكن تفسر كلياً ديمومة حكم الأسد، فهي السبب الأبرز للرعاية التي نالها من الديبلوماسية الاميركية، حتى بعد التطبيع المصري - الاسرائيلي.

واذ بدا منطق الواقعية السياسية ناجحاً، فان ثماره قد تضاعفت بنجاح الأسد في توفيقه مع المنطق الايديولوجي، وإن لم يخلُ الامر من الحركات البهلوانية. ففي الوقت نفسه، كان وجود جيشه في لبنان، اي في موقع المواجهة مع اسرائيل، ولو فقط مواجهة كامنة، يتيح له ان يكرّس شرعيته القومية ويتجاوز بسرعة فقدان الصدقية الذي طاوله جراء تحالفه مع ميليشيات اليمين المسيحي اللبناني من اجل صد التحالف بين المقاومة الفلسطينية واليسار اللبناني. واذا كانت المساهمة السورية في تحطيم مخيّم تل الزعتر قد حملت في ذاكرة الكثيرين صفة «اللطخة»، فإن الأسد لم يُسأل عنها في النهاية. وخصوصا ان الفردية المصرية، بعد زيارة السادات القدس في تشرين الثاني ١٩٧٧، أملت على القيادة

(١) حسب تعبير يائير افرون:

Yair Evron, *War and Intervention in Lebanon. The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue,* London, Croom Helm, 1987.

الفلسطينية التقرّب مجدداً من دمشق، مهما كلّفها الأمر.

وجاء التشنج الاسرائيلي - الاميركي، بعد وصول رونالد ريغان الى الحكم في واشنطن، واعادة انتخاب مناحيم بيغن في اسرائيل، عام ١٩٨١، ليعطي الأسد فرصة اظهار عزمه، من دون ان يصل به الامر الى التخلي عن توافق ١٩٧٤ . فإذا كانت السرعة التي قبل بها الرئيس السوري وقف اطلاق النار في حزيران ١٩٨٢ قد أنست، وفي شكل لا يخلو من الظلم، حجم الخسائر التي تكبّدها جيشه خلال معركتين كبيرتين للدبابات دارتا في الايام السابقة، فقد تسنى له اعادة الاعتبار الى سجلّه القومي في العام التالي، عندما حظي من الاتحاد السوفياتي بقيادة اندروبوف بمساعدة وافرة لإعادة تسليح قواته، في ظل معاودة الحرب الاهلية في لبنان واشتداد الحرب الباردة، وتمكن من قيادة مواجهة، ولو غير مباشرة، مع الولايات المتحدة التي لم يتأخر عسكرها من المارينز في مغادرة لبنان.

وبعد ما ناله من رصيد اثر احباط اتفاق ١٧ ايار ١٩٨٣ بين لبنان واسرائيل، ومنع سابقة كمب ديفيد من ان تتكرر في بلد عربي ثان، وفي غياب اي منافسة من منظمة التحرير التي نجحت سوريا بعد اسرائيل في طردها من حظيرتها، بات في امكان الأسد العودة الي الواقعية السياسية، وخصوصا ان الولايات المتحدة كانت راغبة من جهتها في استعادتها. وتلافياً لاي زلة قد تعرّض هذه الواقعية، حرصت دمشق، غداة انسحاب اسرائيل من معظم الاراضي المحتلة، على تحييد الفصائل اللبنانية والفلسطينية التي كانت خاضت المقاومة في جنوب لبنان، سواء مباشرة او بطريقة غير مباشرة.

ورغم التناقضات الظاهرة على المستوى الاقليمي، وخصوصا حول موضوع الحرب بين العراق وايران، ورغم سياسة سورية اقل ما يقال فيها انها كانت متساهلة في مسألة حجز الرهائن الاجانب في لبنان على ايدي

مجموعات قريبة من ايران، فإن العلاقات السورية - الاميركية استعادت استقرارها. وجاءت الاشارة الساطعة على ذلك عندما تبنى الموفد الاميركي ريتشارد مورفي الخيار السوري لرئاسة الجمهورية في لبنان، والذي كان وقع على النائب ميخائيل الضاهر، فكانت له جملته الشهيرة «اما الضاهر واما الفوضى». اما وقد دبّت الفوضى، فقد حرصت الولايات المتحدة على عدم التورط ولو لحظة مع الخصم المحلي الجديد لسوريا، العماد ميشال عون. حتى انه تم اقفال السفارة الاميركية في بيروت اثر تظاهرة حرق فيها مؤيدو عون العلم الاميركي. واخيراً، في تشرين الاول ١٩٩٠، وبعد عام على اتفاق الطائف الذي كان لا يزال عون يرفضه، تمكنت سوريا من استخدام طيرانها للتخلص من العماد المعارض، مما شكّل مدخلاً لـ«تطبيع» لبنان. وكان واضحاً ان اللجوء الى القصف بالطيران، الذي لا سابق له منذ التوافق السوري - الاميركي - الاسرائيلي المعقود في ربيع ١٩٧٦، حظي بضوء اخضر من الولايات المتحدة الساعية، عشية عملية «عاصفة الصحراء»، الى اشراك قوات سورية فيها.

ودُفع الاستخدام المتزامن لمنطقَي الواقعية السياسية والمقاومة الى اقصاه في الحقبة التالية، بعد عودة السلام الى لبنان في ظل تحكّم سوري كامل، ما عدا الشريط الحدودي الضيّق الذي ظلت اسرائيل تحتله. فكانت سوريا ملتزمة عملية التسوية - وكان الأسد اول من وافق على صيغة مدريد التي اقترحها وزير الخارجية الاميركي جايمس بايكر - ولم يكن وارداً في حال من الاحوال تعريض توافق ١٩٧٤ في الجولان، حتى من اجل تحسين الموقع التفاوضي السوري. واذا كان هذا الموقع قد شهد تحسناً، فكان ذلك مرة جديدة بفضل المسرح اللبناني، من خلال الدعم المقدَّم الى المقاومة اللبنانية، بعد اعادة تشكّلها وانتقالها كلياً الى «حزب الله». غير ان النجاح المسجل في نطاق المقاومة ترجم نفسه،

كما رأينا، حرجاً في نطاق الجيوسياسة، اذ ان قرار الانسحاب الاسرائيلي حرم سوريا أهم رافعة كانت تملكها في إزاء مسيرة التسوية. والاسوأ، من وجهة نظر سوريا، ان نهاية الاحتلال الاسرائيلي افضت في شكل شبه ألي الى اعادة اطلاق المطالب اللبنانية بانسحاب جيشها، فيما كانت وفاة حافظ الأسد، بعد اسبوعين على تحرير الجنوب، تضع مستقبل نظامه على المحك.

تلازم الممارسات

لم يقتصر التلازم بين المجالين اللبناني والسوري على هذا التوظيف الإرادي. ذلك ان اهمية لبنان في الجيوسياسة السورية لها وجه سلبي. فإذا كان لبنان مكان اختبار القوة الاقليمية السورية، فإنه ايضاً المكان الذي يتبدى فيه، وفي المقام الاول، الضعف السوري. هذا ما حصل مثلاً في حقبة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ حين كانت سوريا غارقة في حال شبه انقلابية تعددت فيها الاعتداءات ضد الاجهزة الامنية [١]. وفي تلك الحقبة كان المشروع السوري في لبنان يواجه معارضات قوية، سواء معلنة كما كان الامر مع اليمين المسيحي، او غير معلنة، كما مع التنظيمات الموالية للعراق والحركات الاسلاموية.

ورغم انه يصعب تبيان علاقات سببية واضحة، يبدو من تصرّف المسؤولين في دمشق انهم كانوا ينظرون الى لبنان على اساس انه احد فضاءات السياسة السورية، وليس مسرحاً خارجياً للمواجهة. صحيح ان هذه الحرب الاهلية غير المعلنة في سوريا ادّت الى تخفيف مهم في عداد القوات السورية المنتشرة في لبنان، ما لبث دمشق ان عوضته باستخدام قوى مؤازرة [من جيش التحرير الفلسطيني] وبتنويع تركيبة التحكم

(١) Michel Seurat (Paul Maler), "La société syrienne contre son Etat", *L'Etat de barbarie*, Paris, Seuil, 1989.

بالمجال اللبناني بواسطة تبنّيها طفرة من الفصائل المحلية. لكن القوات السورية لم تتوان في الوقت نفسه عن التدخل على المسرح اللبناني لتصفية حسابات متصلة بالوضع الداخلي. وقد اندرجت في هذا السياق عمليات خطف لناشطين لبنانيين في فصائل اسلاموية، جرى اطلاقهم في ما بعد واحياناً «قلبهم»، وكذلك اغتيال سليم اللوزي مدير «الحوادث» المعروف بانتقاده الشديد للحكم السوري وبقربه من بعض قيادات «الاخوان المسلمون» في المنفى، ولاسيما عصام العطار. بيد ان الاهتمامات الداخلية السورية كانت الاوضح في الموقف من احداث طرابلس. فبسبب تجذّر مجموعات اسلاموية في هذه المدينة، وخصوصا في باب التبانة، واستيطان مجموعة من العلويين الآتين من لواء اسكندرون في حي بعل محسن القريب، كان البعد الداخلي جلياً في طرابلس التي نزع المسؤولون في دمشق الى التعامل معها بالقسوة نفسها التي تخصّص لمدينة سورية. من هنا الدعم المباشر الذي قدّمه الجيش السوري الى المجمَوعات العلوية التي كانت تخوض مواجهات مع الاسلامويين او مع البعثيين الموالين العراق، والذين كانوا هم ايضاً منتشرين بقوة في المدينة. وراحت هذه المواجهات تتصاعد حتى الاجتياح الاسرائيلي وبعده، وصولاً الى اعادة «فتح» طرابلس عام ١٩٨٥.

في مواجهة طرابلس، كما في مواجهة القطاع المسيحي من بيروت (بعد القطيعة بين دمشق و«الجبهة اللبنانية») في ١٩٧٨ و١٩٨١، عبّرت الهيبة السورية عن نفسها بقصف عشوائي للأحياء السكنية. واذا كانت هذه الممارسة قد ظهرت منذ ١٩٧٥ على يد الميليشيات اللبنانية (من الجهتين) والفصائل الفلسطينية، فإنها بلغت مع المدفعية السورية حجماً غير مسبوق. وتبرز الافضلية المعطاة الى حرب المواقع الجامدة في ممارسة الجيش السوري عموماً، سواء في سوريا او في لبنان. في

المجال الداخلي السوري، يظهر هذا الاسلوب ليس فقط في التعامل مع انتفاضة حماه، بل في جميع الاضطرابات الداخلية بين ١٩٧٨ و١٩٨٢[١] . هكذا، فإن دخول القوات لا يحصل، عندما يتقرر، قبل ابرام اتفاق سياسي غير متكافىء (المخيمان الفلسطينيان قرب طرابلس عام ١٩٨٣ ؛ مدينة طرابلس عام ١٩٨٥) او بعد تحطيم ارض الخصم (حماه، ١٩٨٢ ؛ حرب المخيمات الفلسطينية في بيروت عام ١٩٨٨ ؛ الهجوم على قوات العماد عون بعد استخدام الطيران عام ١٩٩٠). واذا كان هذا الاسلوب ينمّ على شيء فهو ليس الحرص على توفير العسكر السوريين بقدر ما هو منطق عقابي يقضي بممارسة ضغط على مجتمع او جزء من مجتمع من اجل القضاء على مقاومة قواه المنظّمة. بل انه قد يشكل بكل بساطة عقيدة لادارة الازمات عندما لا يكون دخول القوات العسكرية متاحاً، لأسباب اقليمية او دولية، كما حصل في المواجهات مع المسيحيين اللبنانيين (١٩٧٨، ١٩٨١، ١٩٨٤، ١٩٨٩).

وفي المنظور نفسه، فإن نظام التحكم الذي تم تركيزه في المناطق اللبنانية بعد اعادة «فتحها» ابتداء من منتصف الثمانينات، يستعيد النموذج المعمول به في سوريا، وخصوصاً ان دمشق لم تعد مضطرة لأن تأخذ في الاعتبار اي نفوذ منافس، كما كانت الحال مع منظمة التحرير قبل الاجتياح الاسرائيلي. هذا ما حصل في طرابلس، بعد ١٩٨٥، وفي بيروت الغربية، بدءاً من ١٩٨٧، ثم في المناطق المسيحية بعد ١٩٩٠. وبات الحكم السوري اكثر من اي وقت مضى يعمل في لبنان وكأنه لاعب داخلي. فبفضل طفرة المخابرات، دخل الى اعماق المجتمع اللبناني كما كان قد فعل بالمجتمع السوري، وإن ابقى مع الاثنين معاً حاجز الخوف.

وفي هذا السياق، راح تشعب العلاقات بين البلدين يتّسع. فإلى القاعدة الانتروبولوجية المشتركة، نمت علاقات مادية قرّبت اكثر فأكثر

(١) المرجع ذاته.

المجالين الاقتصاديين الواحد من آلاخر. والاحرى انها وسّعت المجال الاقتصادي السوري، ولو في شكل غير رسمي. وكانت هذه حال البقاع خصوصاً حيث استوى التركيب المخاباراتي فوق نمط المحسوبية التقليدية ليؤمّن متنفساً للاقتصاد السوري. في هذه المنطقة التي لم تشهد فيها السيطرة السورية انقطاعاً منذ ١٩٧٦ افضى تحلّل الدولة اللبنانية الى الحاق موضوعي بالاقتصاد السوري. وسرعان ما تخطّى الامر التهريب عبر الحدود المنتشر منذ ١٩٧٦ والذي يمثّل وسيلة لزيادة مداخيل الضباط السوريين العاملين في لبنان. ففي الثمانينات، بدا ان البقاع اكتسب وظيفة بنيوية في اطار اقتصاد سوري لا يزال يسيطر عليه العسكر ولا يرغب في اجراء الاصلاحات اللازمة في اتجاه الانفتاح والتحديث. حتى ان البقاع، ولبنان كله بعده، بدا المكان الذي يمكن فيه ادارة الجانب غير المنظور الآخذ في التوسع لاقتصاد يتأرجح بين رأسمالية الدولة والرأسمالية التجارية. وجاء الانهيار المتزامن للعملتين الوطنيتين، في منتصف الثمانينات، ليظهر حجم هذا «الاندماج»، وإن خسرت القيمة الاسمية لليرة السورية، المحمية بمنطق الدولة، اقل من الليرة اللبنانية.

ومع نهاية الحرب في لبنان الاوسط، تأكد توسيع مفاعيل هذا «الاندماج» الى كامل الاراضي اللبنانية. ليس فقط ان الممارسات المافيوية السائدة زمن الحرب استمرّت، بل ان السلام زاد الخيرات. هذه كانت الحال مع حواجز المخابرات، التي هي الدلالة الاكثر رمزية على الامر الواقع السوري حيث انها تدار كما في سوريا، بواسطة عناصر باللباس المدني. فالحاجز الذي كان يحرس مدخل صيدا منذ ١٩٨٧ والذي ظل قائماً حتى أواخر التسعينات، عُرف في اللغة الشعبية باسم «حاجز الالف»، نسبة الى ورقة الالف ليرة، وهو مبلغ زهيد لكنه كان يقتطع من جميع الشاحنات. طقوس الاقتطاع نفسها مورست مطولاً وبغزارة اكبر على الحاجز المقام على مدخل محافظة الشمال. ولم يكن

نادراً مشاهدة شاحنات متوقفة على جنب الطريق، وكأنها في انتظار الانتهاء من معاملة «جمركية». وفي تنويعة قريبة، كان في استطاعة ضباط سوريين ان يؤمّنوا حماية مدفوعة الى مواطنيهم الآتين للعمل في لبنان (من دون اذون رسمية)، او حتى الاقامة في المواقع العسكرية - مثلاً برج المر الشهير في بيروت الذي كان لفترة طويلة «فندقاً» الى جانب كونه سجناً، قبل ان تخليه القوات السورية.

بيد ان منطق الاقتطاع يذهب ابعد من ذلك بكثير. فورشات الاعمار فتحت امام المسؤولين العسكريين السوريين (او امام اولادهم) اسواقاً مربحة، فيما اعطتهم ايضاً امكان تبييض «التراكم الأوّلي» المتحقق لهم رغم سيادة البلاغة الاشتراكية عندهم. فأمكن هكذا رصد مشاركة سورية غير مباشرة في شركتَي الهاتف الخليوي، بينما كانت احدى شركات المقاولات السورية تحتكر التعهدات في جنوب لبنان، في مقابل حصة الى شركاء لبنانين من هذه المنطقة، وفي الضرورة الى من يؤمّن الحماية في المواقع العليا ويضمن ان تذهب التعهدات في هذا الاتجاه.

غير انه يجب الانتقال الى مستوى الاقتصادي الاكبر لتحسس الاهمية الاقتصادية التي تأتّت من لبنان التسعينات بوصفه في الآن نفسه مجالاً للتحويل والتنفّس ومصدراً للاقتطاع: انها العمالة السورية، التي بلغ حجمها مئات الألوف من العمال الموسميين (معظمهم كان يعمل في شكل غير شرعي) في فترة ازدهار البناء في النصف الاول من التسعينات، فشكّلت بالنسبة الى المسؤولين في دمشق نوعاً من نظام الحماية الاجتماعية بقدر ما اتت بمساهمة مهمة لميزان المدفوعات.

اللانقاش

في وجود مثل هذه المصالح، يبدو جلياً انه لا يمكن الاكتفاء بنظرة جيوسياسية للسياسة السورية في لبنان. فحتى لو انه لا يمكن المساجلة

مع الفكرة القائلة ان العامل الجيوسياسي كان اساسياً في القرار السوري بالتدخّل في لبنان وانه ظل حاسماً في كل الحقبات، سيكون من السذاجة الاعتقاد ان ربع قرن من الهيمنة لم يعدّل في الصورة التي يرسمها النظام السوري عن جاره، ولكن ايضاً عن نفسه. فهو يعرف اكثر من غيره انه اكتسب قامة اقليمية بفضل تدخّله في لبنان. وعليه، فإن انهاء سياسة «الحماية» المديدة سيشكل خطوة هائلة الى الوراء، بل خطوة خطيرة في وقت صارت «المحمية اللبنانية» تلعب دوراً مركزياً في توزيع السلطة والثروة في سوريا نفسها. وفي ازاء هذه الرهانات، يبدو غياب لبنان عن النقاش الداخلي السوري - اذا كان لهذا التعبير معنى - عامل افقار لهذا النقاش.

هذا اللانقاش هو في الحقيقة قديم قدم التدخل السوري نفسه. صحيح ان ثمة اصوات علت في سوريا، في بداية عام ١٩٧٦، حين باشر الأسد اعادة توجيه سياسته اللبنانية في اتجاه اليمين المسيحي [1]. وفي الاسابيع التي تلت الدخول الرسمي للجيش السوري الى لبنان، كان حصار تل الزعتر المأسوي فرصة لمثقفين من المعارضة، معظمهم ماركسيون، ليعبّروا عن انفسهم في بيان يعد حتى الآن من محطات النضال ضد النظام، وإن لم تكن له ترجمة سياسية متماسكة. الا ان ذلك يندرج في منطق التخلي الايديولوجي او العاطفي. فالتخلي عن الفلسطينيين - وعن اليسار اللبناني - كان يسجّل في خانة مجموعة من «الخيانات» يتّهم بها اليسار السوري الحكم القائم. ويلفت في هذا المجال ان «الوباء»، رواية هاني الراهب التي تستكشف تطوّر سوريا من خلال قصة عائلة من الريف العلوي منذ سفر برلك، تنتهي مع سقوط تل الزعتر. يبقى ان هذه النظرة النقدية لا تتصل بالسياسة السورية في لبنان، بل بالسياسة العربية العامة لسوريا، او حتى بسياستها الداخلية. في هذا

(١) لوسون، المرجع المذكور.

المعنى، فإن هذه النظرة تشبه الاحتجاج الذي ظهر عام ١٩٩٠ ضد انحياز سوريا الى الولايات المتحدة في حربها الاولى على العراق. في المقابل، لا نجد صدى سلبياً في صفوف المعارضة السورية للمواجهات بين الحكم السوري وحلفائه السابقين من اليمين المسيحي اللبناني. ولا ريب ان هذه المعارضة، التي تتشكل من قوميين عرب وماركسيين واسلامويين كانت تجد صعوبة في التعاطف مع من كان موصوفاً، وليس من دون وجهة حق، بالانعزالية والانحياز الى اسرائيل.

وقد توجب انتظار ظاهرة ميشال عون، في نهاية الثمانينات، لرصد تضامن سوري مع تيار لبناني منخرط في مواجهة مع سوريا. لا شك ان كون عون قدّم نفسه كعدو للميليشيات والتزم خطاباً لا طائفياً، فضلاً عن الدعم الذي تلقّاه من العراق البعثي، سهّل الامور. لكن الصمت عاد وساد بعد سقوطه. ومما لا شك فيه ان استخدام النظام منطق المقاومة من خلال دعمه «حزب الله»، ساهم في تعطيل الانتقاد، بالافتراض انه كان هناك انتقاد. وفي أي حال، فإن كل مسألة الحاق لبنان في التسعينات غائبة من خطاب المعارضة السورية.

لا يكمن الاكتفاء هنا بالقول بغياب التعاطف مع اللبنانيين الذين يعارضون الهيمنة السورية. اذ لا يغيب عن اليسار السوري ان جزءاً على الاقل من اليسار اللبناني الذي كان قريباً منه يلتزم خطاباً استقلالياً. فهل يُستنتج من ذلك ان فكرة الاستقلال اللبناني نفسها لا تزال تثير الانزعاج؟ والحق ان المشترك في المعارضة السورية يضعها في الرحم الرمزية التي يسعى النظام الى موضعة نفسه فيها، على الاقل في أدبياته، أي نقد التقسيم الاستعماري بعد الحرب العالمية الاولى.

هنا، لا بد من التذكير، تذكير السوريين كما اللبنانيين، بأنه سبق لسوريا ان اعترفت رسمياً ومراراً باستقلال لبنان واراضيه. نذكر على سبيل المثال المعاهدة السورية–الفرنسية عام ١٩٣٦ التي وقّعتها «الكتلة

الوطنية» وقرار البرلمان السوري بتوجيه تحية الى الاستقلال اللبناني في تشرين الثاني ١٩٤٣ وعهد الاسكندرية عام ١٩٤٤ وميثاق الجامعة العربية عام ١٩٥٤، من دون ان ننسى القطيعة الجمركية عام ١٩٥٠ في ظل حكومة خالد العظم ولا اقتراح العظم اياه، اثر عودته الى رئاسة الحكومة في ١٩٦٢، اقامة علاقات ديبلوماسية بين البلدين. لكن من الواضح، رغم كل هذه المواقف الرسمية، ان مسألة الاعتراف السوري بالاستقلال اللبناني لا تزال تثير من الريبة في سوريا بقدر ما تثير من التشكيك في لبنان.

ويُظهر هذا السياق اهمية التصريح الاخير لرياض الترك[1]، إن حول ضرورة قبول وجود الدولة اللبنانية او حول نقده احتكار «حزب الله» جبهة المقاومة*. ان هذا الفصل الايديولوجي ليس فقط ضرورياً لمساءلة الشرعية التي طالما حاول النظام السوري ان يغلّف بها ممارسة جيوسياسة اتسمت في معظم الاحيان بإفراطها في الواقعية. لكنه ايضاً وخصوصاً شرط يجب استيفاؤه لاستشراف مستقبل سوريا نفسها، حيث لا اصلاح ممكن من دون صوغ فضاء سياسي شفاف، اي قبل كل شيء محدد جغرافياً. وفي هذا المعنى، فإن الاستقلال الواجب اعادة بنائه في لبنان قد يكون احد الشروط الاساسية لقيام الديموقراطية في سوريا.

«الملحق»، ٢/ ٣/ ٢٠٠٣

(١) في مقابلته مع محمد علي الاتاسي المنشورة في «الملحق»، ٢٢ كانون الاول ٢٠٠٢.

مفهوم وحدة المسارَين
حفلة صيد في المياه العكرة

عبثاً يحاول المرء ان يفاجىء نفسه بمحاولة للدفاع العقلاني عن مفهوم «وحدة المسارين بين لبنان وسوريا»، سعياً لمقاربة تنجح ربما في ان تفهمه اخيراً ايَّ اسباب موجبة تجعل من تلازم المسارين او وحدتهما الحل الامثل لكل من لبنان وسوريا.

وليس ذلك فقط لان الحمية القومية تراجعت الى حد خطير، وانما لان نجاح محاولة فقه مفهوم الوحدة او التلازم يفترض كحد ادنى ان نجد عند المدافعين عن هذا المفهوم حججاً، ايّاً تكن جديتها، وهذا ما لا يتوافر على الاطلاق. فعند مراجعة خطاب اهل التلازم، لا نعثر على ايِ حجة، ايِ تبرير واضح غير تفسير الماء بالماء: لا خروج عن تلازمِ المسارينَ (اللهم الا بوحدتهما) لان التلازم هو الطريق. حتى ان ما يحكى عن حاجة سورية للتلازم، لا نجد ما يبرره. فسوريا لا تحتاج بالقدر الذي يشاع الى ضغط تمارسه عبر الجنوب اللبناني كي تقتنع اسرائيل بضرورة عقد تسوية معها. ويُذكر هنا أن بداية البحث الجدي في التسوية السورية - الإسرائيلية خلال مؤتمر مدريد وبعده، لم تتزامن قط مع تسخين لجبهة الجنوب، وإنما هي تتصل برغبة إسرائيل في سلام شامل وإنْ لم يكن عادلاً. فكيف بالأحرى عندما يضع رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد إيهود باراك نصب عينيه هدف إقفال ملف الصراع العربي الإسرائيلي.

لمَ التلازم اذاً؟ و لمَ الوحدة؟

بداية، لا بد من تمييز بين تلازم المسارين ووحدتهما. والتمييز هنا ليس في المعنى وانما في التاريخ. فوحدة المسارين عبارة تم استنباطها في عهد الرئيس اميل لحود، وعلى لسانه، فصارت كلمة السر الجديدة وإن لم يتضح إطلاقاً أنها تحمل مضامين مختلفة عن التعبير السالف، أي تلازم المسارين، غير ما يفيد معنى التوكيد والتوكيد.

لنعد إذاً الى الكلمة الأصل، أي التلازم. قد ننسى أحياناً أن مفهوم التلازم لم يتلازم دوماً مع مفهوم المفاوضات، وهو ليس الترجمة التلقائية لمقتضيات المواجهة القومية لعملية التسوية. فخلال العامين الأولين لم يكن التلازم مضمراً فحسب، بل كان المساران يسيران على طريقين مختلفين تماماً. فإذا أخذنا في الاعتبار رسائل الدعوة الى مؤتمر مدريد ورسائل الضمانات الموجهة الى الأطراف المدعوين، فضلاً عن مواقف الأطراف أنفسهم، اتضح لنا بما لا يحمل اللبس أن المسار السوري كان يفترض به أن يسير، تماماً كما المسار الأردني ـ الفلسطيني، على طريق القرار ٢٤٢ فيما المسار اللبناني لا يعرف سبيلاً سوى القرار ٤٢٥. والجميع يذكر التحفظات التي أثارتها الدعوة الى مدريد عند أهل الحكم اللبناني، ولاسيما عند الرئيس سليم الحص.

صحيح أننا كنا نسمع، هنا وهناك، أصواتاً تدافع عن مبدأ التنسيق بين مختلف المسارات، لكن محصلة القرار الرسمي العربي لم تأبه بها، فتمّ الاكتفاء من التنسيق بجلسات اطلاع بين الوفود العربية، عندما انتقلت المفاوضات الى واشنطن. لم يكن ذلك سوى استمرار لواقع التشتت العربي الذي جعل الدول المعنية تقبل الدعوة الى مدريد، كلاً على حدة، ومن دون استشارة أحد، ومن دون أن تفكر لحظةً في التئام قمة عربية يبدو أنها كانت ممنوعة.

و لا بدّ من القول هنا ان تراخي أواصر التنسيق بين مختلف المسارات

كان يلائم الديبلوماسية اللبنانية الهاجسة بفكرة التمسك بموقع من هو غير معنيّ بالتسوية مع إسرائيل في ما عدا تنفيذ القرار ٤٢٥ . ولعل مقاطعة لبنان افتتاح المفاوضات المتعددة الطرف في موسكو ثم جلسات اللجان المختصة (المياه، اللاجئون، الخ) لم تكن فقط نتيجةَ توحيد القرار مع سوريا (في ما يمكن اعتباره مسوّدةً مصغرةً لتلازم المسارين)، وإنما أيضاً تعبيراً عن هذا الالتباس الأصلي: نحن في المفاوضات ولكن ليس كلياً.

كيف انقلب الموقف اللبناني، من التمسك بالقرار ٤٢٥ كأساس وحيد أوحد لمشاركة لبنان في المفاوضات، الى المبادلة بين هذا القرار والقرار ٢٤٢، إذ لا معنى آخر للتلازم بين لبنان وسوريا غير قبول الإثنين معاً بمبدأ «الأرض مقابل السلام»؟. كيف تمّ هذا الانقلاب؟ الأرجح أن ذلك حصل عام ١٩٩٣، وتحديداً خلال الربيع من ذاك العام، بعد الجولة التاسعة من المفاوضات، وبما أثارته من ردود فعل في لبنان، خصوصاً بعد نشر ورقة العمل الإسرائيلية في «السفير» ومنع الصحيفة من جراء ذلك. وقد اتضح من هذه الحادثة، مثلما اتضح من الأزمة الخفية التي أدت الى استقالة سفير لبنان في واشنطن، سيمون كرم، أن الحكم اللبناني، وربما الحكم السوري وراءه، لم يكن تخلى بعد كلياً عن رغبة اختبار سبل الوصول الى تحقيق ما يرتجيه اللبنانيون من إنهاء للاحتلال الإسرائيلي، ولو تدريجاً. وللمناسبة، لا تفسير آخرَ لتعيين السفير سيمون كرم في واشنطن، قبل ذلك بأشهر، باعتباره كان قام وبتوكيل من الرئيس الياس الهراوي بمناقشة ما سُمّي مشروع «جزين أولاً» مع مبعوثين أميركيين.

بيد أن معمودية تلازم المسارين لم تأت على أيدي اللبنانيين ولا السوريين، وإنما على يد إسرائيل. إذ يمكن اعَتبار «الاجتياح الجوي»، كما قيل إذّاك، في تموز ١٩٩٣، بمثابة أخذ علم إسرائيلي بإرادة سوريا استخدام الجنوب اللبناني ورقةً والمقاومة فيه رافعةً، من أجل إحراز تقدم

على المسار السوري. فحتى ان لم تبدُ سوريا على عجلة من أمرها خلال العامين الأولين من المفاوضات، يجدر التذكير بأن ما غلب على تلك المرحلة كان التسابق المحموم، في كواليس المفاوضات، بين المسارين السوري والفلسطيني. هذا التسابق هو ما حسمه قبول اسحق رابين إنجاز اتفاق أوسلو، ولكن بعدما حاول في سعي أخير، قبل المضيّ في اتجاه لم يكن يحبذه هو (بعكس شمعون بيريس)، بعدّما حاول سبر النيات السورية بواسطة وزير الخارجي الأميركي، وارن كريستوفر.

عندها، وعندها فقط، صار تلازم المسارين ما نعرفه، أقنوماً من أقانيم لغة الخشب وفرضية لا تقبل المناقشة، وهذا ما جعله تالياً عاملاً موضوعياً في العلاقات الدولية، تتعامل معه كل الدول الساعية الى دور في تنشيط عملية التسوية.

ولعله ليس من قبيل الصدفة أن تكون المقاومة الإسلامية في الجنوب بدأت تكتسب فاعليتها في تلك المرحلة بالذات، أي ١٩٩٣-١٩٩٤، بعد سنوات من المراوحة، على ما يقر مسؤولون في «حزب الله» في جلسات خاصة.

وقد جاء تأكيد هذا الدور الذي يؤديه التلازم وأهلُهُ خلال معمودية النار الثانية، أي عدوان نيسان ١٩٩٦، إذ انتهت حرب الاستنزاف الإسرائيلية ضدّ البنى التحتية اللبنانية، وبسبب ما شكلته مجزرة قانا من «خطأ» في نظر الامركيين والاوروبيين، فضلاً عن الاسرائيليين انفسهم، انتهت الى تثبيت للوضع في الجنوب ترجم التلازم في آلية مؤسساتية اسمها «لجنة تفاهم نيسان»، وقد أقحمت هذه الصيغة سوريا للمرة الأولى رسمياً في دائرة المسؤولية عن وضع الجنوب.

يبقى أن نجاح سوريا في استمداد عنصر قوة من أسس غير مادية يعرّضها، ورغم إنشاد المنشدين أناشيد التلازم، الى خطر فقدان المناعة في حال رضيت إسرائيل بدفع الثمن الصغير من أجل الربح الكبير. وهو

ما بدأت تفعله منذ بدأ البحث جدياً في إنسحاب إسرائيلي، أي بعد «تفاهم نيسان»، فقامت حكومة بنيامين نتنياهو بالاعتراف بالقرار ٤٢٥، قبل أن يصل خلفه إيهود باراك الى حد تحديد موعد لإنسحاب جيشه.

أيعني ذلك ان «تلازم المسارين» انتهى بمجرد ان اسرائيل قررت تقديم «نصف المسار» على المسار الكبير ام انها نجحت، في معمودية النار الثالثة، اي عدوان حزيران الاخير، في تفجير الاسس التي قام عليها هذا المفهوم؟

في منطق التسوية، يفترض ان يكون كذلك.

إلا ان «تلازم المسارين»، وان بدأ حياته كسلاح من اسلحة التفاوض، لا يستنفد مضامينه في دائرة العلاقات الدولية. ذلك، انه وربما من كثرة تكراره، تحول رمزاً لما هو اوسع من عملية التسوية. اذ بات الكثيرون يرون فيه اليوم عنواناً للتحول الذي طرأ على لبنان بعد الطائف. ولا اقصد بذلك المتضررين من الوصاية السورية، وانما ايضاً اولئك الذين يرون في هذه الوصاية ضمانة ضد عودة لبنان الى حال سبقت عصر العلاقات المميزة. ولعل هذا ما يفسر لماذا يعطى التلازم عند بعض من يدافع عنه بعداً معنوياً، بل قل اخلاقياً، وليس فقط بعداً وضعياً واقعيا ولماذا تتم المقابلة بين لبنان اتفاق ١٧ ايار ولبنان التلازم.

امام مثل هذا التبسيط، لا صوت يسمع لمن يقول ان الامور ليست كلها بالاسود والابيض وان رفض هذا الشكل من الوصاية لا يعني أبداً رغبة في الارتماء في احضان إسرائيل. او لم تنتهي الحرب؟ الم نحتفل هذه السنة بمرور عشر سنين على اتفاق الطائف؟ ام ان لبنان الطائف اقل اهمية لمن يدعي الدفاع عنه، مما يقولون. ففي هذا التعلق العنيد بمقولة باتت تهدد ليس فقط مستقبل الجنوب المحتل وإنما ايضاً مسيرة اعادة بناء الدولة والمجتمع أي صيرورة كل التركيبة اللبنانية بعد الطائف، يسترجع اهل التلازم كل يوم هذه النكتة البليغة التي يدرجها برتولت برخت على

لسان بطله اصدق في «دائرة الطباشير القوقازية» .

«قال الصياد للدودة : ما رأيك ان نذهب لاصطياد السمك؟»

والأنكى ربما انهم يسترجعون النكتة من موقع الطعم فيدعون هم الصيادين، و خصوصاً من يهوى منهم المياه العكرة، الى حفلة صيد .

«الملحق»، ٤/ ١١/ ١٩٩٩

III

تلازم ما لا يلزم

حكم ذاتي؟

بما انه لن يأتي على بال أحد التشكيك بصدقية نائب رئيس الجمهورية العربية السورية عبد الحليم خدام، وبما ان نائب رئيس الجمهورية العربية السورية ووزير خارجيتها السابق كان المسؤول تاريخياً عن «الملف اللبناني» وما زال مولجاً بنصفه (او ثلثه) اليوم، وبما ان «الملف اللبناني» بات يُختصر وفق تحديد نائب رئيس الجمهورية العربية السورية بمواجهة الاحتلال (الاسرائيلي) بعد استتباب السلام الداخلي، لم يعد لدينا اي عذر للاستمرار في المغالطات التي تشوب الخطاب اللبناني حول سوريا.

اذن، كلا، ليس لسوريا وصاية على لبنان. وكلا، ليست سوريا صاحبة القرار الاخير في كل كبيرة وصغيرة في لبنان. وكلا، ليست سوريا الحكَم بين أقطاب الحُكم. ومن يزعم غير ذلك فهو كذّاب. ومن يفعل غير ذلك فهو مغرض. ومن لا ينفك يقيس الطريق بين بيروت ودمشق بحثاً عن أكثر من نصيحة من الاخوان فهو يضيّع وقته ووقتهم.

ناهيك بوقتنا. لا مجال بعد الآن للمواربة. فذلك هو الاستنتاج المنطقي الذي لا بد ان نستخلصه اذا سمعنا كلام نائب رئيس الجمهورية العربية السورية وصدّقناه. وكيف لا نصدّقه؟ فالرجل الذي حفظ عن ظهر قلب السياسة اللبنانية منذ عقدين لا يمزح، وان يكن صاحب نكتة. لكن قوله ان «الامور الداخلية لا تعنينا اطلاقاً» لا يُعدّ نكتة بأي حال من الاحوال. في المناسبة، ليست المرة الاولى التي يأتي فيها مثل هذا الكلام على لسان مسؤول سوري. وكم مرة سمعنا هذا الوزير اللبناني او

ذاك الرئيس ينقل تأفف القادة السوريين من محاولات زجهم في دقائق الالعاب البيروتية؟ غير ان تصريح مسؤول سوري بهذا المستوى ان «سوريا لا تتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية ولم تتدخل» يبقى حدثاً ملحوظاً، مهما تكرر.

لنترك جانباً الشق الثاني من الجملة المتعلقة بالماضي، فهذا أمر يقرره المؤرخون، ولنركز على ما ينطوي عليه استعمال المضارع. ألسنا هنا في صدد «تشويش معرفي»: اذ كيف نفسر ان يقول السيد خدام شيئاً فيما يُجمع المسؤولون اللبنانيون على الايحاء بالعكس؟ ألا يعني ذلك اننا أسأنا استخدام الحكم الذاتي الذي اعطي للبنان؟ تلك ترجمة كلام السيد خدام: اذا كانت اعادة انتشار القوات السورية لم تحصل بعد، فلأن اللبنانيين لم يطالبوا بها. واذا كان البرلمان يأتمر بما تقرره دمشق، فهذا بملء ارادته. واذا كان المرشحون للانتخابات النيابية وللتعيينات الادارية يتهافتون للخضوع الى امتحان دخول امام المسؤولين السوريين ووكلائهم، فلأنهم في حاجة الى المزيد من الثقة بالنفس، ليس الا.

لكن كلام السيد خدام ينطوي على اكثر من ذلك. فاذا كانت سوريا بريئة مما يُنسب اليها من تدخل في الشؤون اللبنانية، الا يصبح تراكض اللبنانيين الى القاء المسؤولية على هذه الجهة السورية او تلك تدخلاً... في الشؤون الداخلية السورية؟

١٩٩٧/١١/٧

حلم لبناني وعقلانية سورية

يراود بعض اللبنانيين حلم: ان تستفيق سوريا غداً وتكتشف كم ان الادارة الحالية للعلاقات اللبنانية – السورية تسيء الى كلا البلدين، فتعزم

على تعديلها وتقرر بادىء ذي بدء العمل على ان يكون انتخاب رئيس جمهورية لبنان على حجم الاستحقاق وليس اجراءً شبه اداري «يبلغ حيث تدعو الحاجة».

في طبيعة الحال، مثل هذا الحلم كابوس لبعض آخر من اللبنانيين، ممن ينتمون الى الطاقم المولج ادارة تناقضات البلد، وتحديداً لتلك الحفنة من المسترئسين الذين ما كانوا يفكرون بمنصب اداري من الدرجة الثانية لو لم تكن الظروف على ما هي. ذلك ان «صحوة» سورية من هذا القبيل من شأنها اولاً اختصار «الشورت ليست» (او اللائحة المصغرة من الشخصيات المارونية التي تملك بعض الامل في استرضاء دمشق وتالياً خلافة الرئيس الياس الهراوي) الى شخص او اثنين على الاكثر ممن يمتلكون قماشة رجل الدولة ورؤية لمستقبل لبنان ولتطوره الاقتصادي... ولعلاقاته مع سوريا. كما ان اختيار دمشق عقلنة السياسة اللبنانية من خلال انتقاء الرجل المناسب (المناسب للبنان وليس فقط لسوريا) سيؤدي حكماً الى خفوت صراع مراكز القوى، بدءاً بالترويكا (او ما تبقى منها) وصولاً الى «الوزراء المعارضين»، ومروراً بالمافيات التي باتت تؤطر عدداً من المرافق العامة.

حلم جميل، اليس كذلك؟ جميل ومتواضع. فعندما يصبح شرط التغيير هو قبول سوريا به، فيما هي راعية الوضع المراد تغييره، فهذا يكون انتصار سوريا الكبير. ولكن في هذه الحال لماذا يبقى مثل هذا الاحتمال مجرد حلم (وكابوس للبعض)؟ والله، هذا ما لا يفهمه اي مؤمن بالاخوة اللبنانية - السورية (طبعاً اذا كان صادقاً غير متنفع).

ليس الوقت مؤاتياً لافتعال السذاجة او للتشاطر على الاخوة السوريين، وهم اشطر الشطار. ولكن كيف اخفاء الحيرة التي يثيرها التعاطي الرسمي السوري مع لبنان، وخصوصاً على ابواب الاستحقاق الرئاسي؟

لا تأتي الحيرة فقط من التمييز الضمني بين مصلحة لبنانية مفترضة واخرى سورية مفترضة ايضاً، كالذي يفعله نائب رئيس الجمهورية العربية السورية، السيد عبد الحليم خدام، عندما يردد انه لو كان لبنانياً لما رضي برئيس للجمهورية غير النائب فلان (ولا يهم عند هذا الحد تحديد اسم هذا النائب وان يكن اساسياً للتغيير المرتجى). كلا، تأتي الحيرة من مصلحة سوريا في ان يكون البلد الذي ترتبط به شبه كونفدرالياً معافى، فيظل يؤمّن لها الخدمات المصرفية والمتنفس التجاري فضلاً عن سوق العمالة الاساسي لميزان مدفوعاتها ولحياة مئات الآلاف من سكان الجزيرة والحسكة.

بازاء هذه التسهيلات التي صارت بنيوية بالنسبة الى الاقتصاد السوري، حتى تلازم المسارين يصبح ثانوياً، حتى لا نتحدث عن صراع الرئاسات. ومع ذلك، نرى الراعي السوري لا يأبه في الظاهر للركود الاقتصادي الذي تفاقمه اكثر فأكثر صراعات مراكز القوى، في ظل ركود سياسي لا سابق له في موسم رئاسي.

ولكن لا بد ان تستفيق سوريا غداً وتكتشف كم ان الادارة الحالية للعلاقات اللبنانية - السورية تسيء الى كلا البلدين... حلم؟ لا، طلب عقلانية.

١٩٩٨/٨/١٤

سوريا أن حكت، لبنان أن سكت

وماذا لو لم يكن التوق الى عقلانية سورية مستجدة في لبنان مجرد حلم يقظة؟

من قرأ الاقوال المنسوبة هذا الاسبوع الى نائب رئيس الجمهورية

العربية السورية (وهل من لم يقرأها؟) لا بد انه فرك عينيه مرتين، لكنه بالتأكيد عاد وأقر بحقيقة ما قرأ. فالكلام المنسوب الى السيد خدام متماسك تماسك الرجل الذي يفترض انه تفوه به، يعكس اسلوبه وان لم يكن ما عرف به سابقاً من اقتناعات. والله اعلم، في اي حال، ان كلاماً بأهمية الذي قرأنا لا ينسب اعتباطاً، وفي مثل هذه العلانية، الى شخص بمقام السيد خدام، ولاسيما انه يلزم، وان بصورة غير مباشرة، من هو ارفع مقاماً من السيد خدام في الجمهورية العربية السورية.

بيد ان ثبوت جدية هذا الكلام، بعيداً من ان يخفف من الشعور بالصدمة، يزيده حدة. فالذي انبأنا به نائب الرئيس السوري هو انه حان لسوريا ان تبدّل نمط تعاطيها مع الجمهورية اللبنانية ورجالها، ليس الا! وهذا حقا يستحق التهليل متى نكون استيقظنا من الصدمة.

تكثر التحليلات التي تدعي تفسير التحول الموحى به او، على الاقل، الكلام الذي يبشر بتحوّل. ولا يتوانى البعض عن ادراجه في سياق خلاف داخلي سوري لا يطيب تخيله الا لجنس المشككين، فيما يذهب بعض آخر الى توهم ضغوط خارجية على سوريا، كأن دمشق بحاجة الى من يرشدها الى مصلحتها. أليس ابسط من كل ذلك، واكثر افادة لمستقبل العلاقات اللبنانية - السورية، ان نأخذ الكلام على هو ما عليه؟ اي كلام مسؤول بحجم مسؤولية نائب الرئيس السوري، وهو للتذكير المولج ادارة «الملف اللبناني» كما يقال منذ اعوام واعوام.

ان هذه الخبرة الطويلة هي تحديداً ما يتيح للسيد خدام استخلاص الدروس مما وصلت اليه السياسة السورية في لبنان. ولعل الدرس الابلغ، بحسب ما يُفهم من اقوال السيد خدام، ان تلك السياسة «استُدرجت» الى ما يشبه المأزق بسبب تفاقم تناقضاتها، او، بتعبير ادق، التناقضات التي بات يغذيها الشركاء اللبنانيون. ولا شك ان السيد خدام اكثر دراية من غيره بهذه التناقضات بعدما بلغت درجة تعريض مقامه

نفسه. فعندما يصل السجال الداخلي اللبناني الى اقحام نائب الرئيس السوري في المناوشات العادية بين اطرافه، وعندما يصبح نائب الرئيس السوري في حاجة الى ان يدافع عنه جمع من المستشارين الاعلاميين (اللبنانيين)، فيما كان يتوقع ان يهب كل لبنان صوناً لهيبته، فهذا يعني ان الخطر صار داهماً. وهو ليس فقط خطراً على شخص او على مقام، وانما على ما هو اهم من الاشخاص والمقامات، عنينا الشراكة الاستراتيجية اللبنانية - السورية.

ولكن لحسن الحظ، حظ سوريا ولبنان، السنة رئاسية والاستحقاق لناظره قريب، والسيد خدام من اصحاب النظرات الثاقبة، فضلا عن سرعة البديهة. الا يكفي ذلك لنفهم سبب تبشيره بتحول مقبل بمناسبة التبديل الرئاسي؟ الا يكفي ذلك لندرك كم انه يمكن السوريين ان يكونوا جديين في مسعى طالما انتظرناه، الى استبدال الطاقم المولج ادارة شؤون لبنان برجال قادرين على بناء الدولة فيه؟ وان لم يكن من اجل لبنان، فمن اجل سوريا.

في اي حال، يعرف الجميع، والسوريون قبل غيرهم، انه سيصعب التراجع بعدما تم رفع السقف الى هذا الحد وحصر المرشحين باثنين او ثلاثة، بما يستثني كل من يفتقد طاقة القيادة وحس الدولة. لكن الجميع يدرك ايضا ان مثل هذا التراجع سيظل ممكناً، بل يعود اسهل ان بقي من يملك قامة القيادة على صمته.

١٩٩٨/٩/٢١

حيرة سوريا

المسؤولون السوريون في وضع لا يحسدون عليه: اليهم ترجع الكلمة الفصل لكنهم على ما يبدو في حيرة من امرهم. من يدري؟ قد يصل يوم تندم فيه سوريا على كونها «الناخب الوحيد» في انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية. فوحدانية القرار تزيد من حجم المسؤولية والحيرة تزيد معها حتى تقفز الى العلن.

اي مفارقة هذه التي تعيشها سوريا في لبنان؟ فهي لم تكن يوماً متحكمة بالسياسة اللبنانية كما اليوم، ومع ذلك لم يظهر عليها مرة مثل هذا الارتباك الذي ينم عليه الكلام المنسوب تارة الى هذا المسؤول في دمشق وطوراً الى ذاك. فضلاً عن التدخل اللبناني السافر، والمستنكر طبعاً، في الشؤون الداخلية السورية الذي باتت تجسده حرب «المكاتب الاعلامية»، وابرز فصلين فيها تصدي «المكتب الاعلامي» التابع للرئيس رفيق الحريري لمنتقدي نائب الرئيس السوري قبل اسبوعين ولجوء «المكتب الاعلامي» الخاص بالرئيس نبيه بري يوم امس الى عباءة وزير الخارجية السوري. في هذه المناسبة يحمل البيان الاخير خبراً لا يستهان به، اذا اخذناه على محمل الجد، فهو يجعل من السيد فاروق الشرع احد المسؤولين عن «الملف اللبناني» وهو الدور الذي لم نعهده فيه والذي لا يدعيه اصلاً.

بيد ان مصدر الارباك الاكبر في تلمس صورة السياسة السورية الراهنة يأتي من المسافة بين «الكلام السوري الجديد» كما صار يوصف والمناورات التي ينشط بها ابرز شركاء دمشق في لبنان. فبينما ترتفع وتيرة

«الكلام الجديد» حتى يصل الى حد الدعوة الى التجديد ليس فقط في الرئاسة «الاولى»، وانما ايضاً في الرئاسة «الثانية»، وربما «الثالثة»، تشهد الكواليس تحركات مناقضة تدور حول تعديل المادة ٤٩ من الدستور، سواء لجهة اقرار تمديد ثان للرئيس الهراوي او لجهة ترئيس قائد الجيش.

بالطبع، قد يكون مرّد هذه التحركات الى رغبات مراكز القوى المختلفة في لبنان واسقاط هذه الرغبات على السياسة السورية على امل دفعها الى تبني مصالح فئوية محلية. والا، لما كان لهذا «الكلام الجديد» من معنى. ام تراها سوريا نفسها تخشى وقع اكتشافاتها الجديدة، فتتردد امام الاستنتاجات اللازمة؟ ذلك ان «الكلام الجديد» خطير، فهو لا يعني فقط تبديلاً للطاقم المولج رعاية شؤون لبنان، بل تعديلاً جوهرياً في سلوكية الاطراف المنخرطين في ادارة العلاقة اللبنانية - السورية، وصولاً الى تنفيذ بند اتفاق الطائف المتعلق باعادة انتشار الجيش السوري. ولا يخفف من وطأة هذا الكلام كون التعديل المنشود هو لمصلحة سوريا في نهاية المطاف. لكن هذا لا يبرر ان يسعى من يدعي صداقة سوريا بين اقطاب السياسة اللبنانية الى الاستفادة من تردد دمشق للاستمرار في لعبة الاحجام العقيمة، ولاسيما ان العدول اليوم عن «الكلام الجديد»، والابقاء على نظام الحماية كما هو سيشكل في المقابل انتكاسة لسوريا نفسها.

لا داعي اذن الى المزيد من الحيرة. الخروج من المأزق مصلحة سورية بمقدار ما هو مصلحة لبنانية، والسياسيون القادرون على تجسيد التجديد متوافرون، اولاً في مجلس النواب، وكل تردد ينال من استقرار البلدين الشقيقين على حد سواء. فلمَ لا يصير «الكلام الجديد» اخيراً سياسة جديدة؟

١٩٩٨/٩/٤

حبّ الصمت قاتل

لمَ كل هذا السكوت فجأة؟ هل نضب «الكلام السوري الجديد»؟ أم بطلَت الحاجة اليه؟ هل كان كلاماً عابراً؟ ام انه استفز المنطق «القديم» اكثر مما يلزم فاضطر الى الاحتجاب؟

كلا، لا يمكن. لا بد ان يكون وراء السكوت الداهم سبب تقني فحسب. فالكلام الذي سمعناه، والذي أريد لنا سماعه، لا يمكن ان يستتبع الصمت. لقد رفع «السقف» الى حد صار النزول عنه هبوطاً الى الهاوية.

تلك هي في المناسبة أدهى أخطار التحول المعلن في السياسة السورية. انتظرناه حتى اليأس، فما كاد يحصل حتى أدمنّاه، لا نقدر على التنفس إن لم نحصل على جرعتنا اليومية من التعقل الموعود.

لكن ذلك هو ايضاً ابرز مظاهر «نجاح» السياسة السورية القديمة في لبنان. كانت سوريا عنوان الازمة فأصبحت مفتاح الحل. من عندها يأتي الفرج.

أو لا يأتي.

طبعاً، ثمة ما يدعو الى الأسف في ان يكون قرار الفرج، ولا نقول الافراج، حكراً على سوريا. ولكن ما العمل؟

فهذا مجلس نوابنا، لا نملك افضل منه، ومعظم اعضائه نسوا على الارجح ان ما يسمى استحقاقاً رئاسياً هو في الاصل انتخاب. تعرفون، انها عملية الاختيار الموصوفة في الكتب، والاختيار يقع على من يحصل على الاكثرية بزيادة صوت واحد. والصوت يعني... كفى! لا أمل يُبحث عنه في هذا المحفل الذي لا يذكر من آليات العمل الديموقراطي الا

التعديل (برفع الايدي).

وما يدعو الى الاسف في غياب النواب اللبنانيين عن السجال الرئاسي (خلا «المشاورات» التوضيبية التي ستترجم لنا أجواء دمشق) ليس ما ينم عليه من اضمحلال لأي ارادة لبنانية فحسب، وانما ايضاً لما يستتبعه من طمس للحاجة اللبنانية الى التعبير. هكذا، يكون التغيير الموعود به رهناً بالمزاج السوري، وهو ما يضر بالمصلحة السورية نفسها. فلو أمكن ادخال شيء من الشفافية الى آلية القرار السوري - ومن يُدخلها افضل من النواب اللبنانيين ان شاؤوا؟ - لكنا ضمنّا على الاقل ان الاسباب الموضوعية التي تدفع بسوريا الى تعديل في سياستها، اي الى لا تعديل للمادة ٤٩ (في كل بنودها)، لن تعطلها في اللحظة الحاسمة عوامل ذاتية من نوع الخوف من المجهول او المعرفة الشخصية او درجة «اختبار» هذا وذاك. ولو امكنت الاستفادة من «الكلام السوري الجديد» لابراز حاجات لبنان الراهنة، لكنا استطعنا ان نمنع هذا الكلام من الخفوت، بل لربما نجحنا في دفعه الى الامام، اي في نقله من عموميات المواصفات المطلوبة من رئيس افتراضي، الى المؤهلات الملموسة للمرشحين المعروفين، ان لم يكن المعلنين.

لحسن الحظ، لم يفت الأوان بعد. الصمت السوري المستجد قد يكون موقتا، وكيف لا يكون كذلك عندما نعرف ان سوريا صارت واعية اكثر من بعض اللبنانيين اخطار البقاء في المستنقع، ولا سيما الاقتصادية منها؟ فهي التي جاهدت منذ عقدين من اجل الا يقاسمها أحد في لبنان، فكيف لها ان تقبل تقاسم وصايتها مع الهيئات المالية الدولية ان تفاقمت الازمة؟

آن الأوان لم يفت، وهذا ما يستطيع النواب اللبنانيون وحدهم اثباته. والمناسبة سانحة لهم في «المشاورات» التي دعيوا اليها. لكن شروط نجاحهم، ونجاح سوريا معهم ومعنا، هو ان يبارحوا لمرة حبهم للصمت

والصامتين، فهو حب قاتل.

١٩٩٨/٩/١١

اطباء بلا حدود

أما وقد خرج وزير الخارجية السوري فاروق الشرع، ولحسن الحظ، من العناية الفائقة، فلماذا لا ندخل اليها الآن، املاً في مثل هذه النهاية السعيدة، العلاقات اللبنانية - السورية برمتها؟

ان تكون تلك العلاقات عليلة، رغم تميزها، فهذا ما لا يخفى على كل من ليس له علة في السمع والبصر والدماغ معاً. ولا حاجة الى البحث طويلاً للاستدلال على مبلغ المرض، اذ لنا في ما احاط ادخال الوزير الشرع مستشفى الجامعة الاميركية ما يكفي من عوارض الورم والتشنج في عضلات القلب والعقل معاً. فبينما كانت تتدفق انهر من الزهر وامواج من العواطف على جناح الوزير السوري، كانت شوارع بيروت وصالوناتها تطن برجع الصدى المنذر بعودة الروح الى عقدة التفوق اللبنانية المزمنة تجاه الشعب السوري، والتي عبرت عنها عن غير قصد احدى الصحف حين عنونت ما تعريبه «الشرع ينقذه اطباء لبنانيون». ومن نافل القول ان في كلا الموقفين، «الرسمي» و«الشعبي»، المعلن والخفر، مظاهر غير صحية البتة.

صحيح ان عقدة الاستعلاء «الخواجاتي»، المبطنة عادة بشيء من العنصرية «العادية»، بقيت ملطفة هذه المرة. وهذا يعود، بالاضافة الى حسابات الامر الواقع، الى شخصية المسؤول السوري الذي اثارت حالته كل هذه الضجة. فالوزير الشرع الذي لا يتعاطى شؤون «العلاقات المميزة» لم يُعرف عنه في لبنان انه تسبب بالاذى الى احد. وهو، بسبب

ابتعاده عن الساحة المحلية تحديداً وانشغاله بمحاورة شخصيات عالمية تطرب الاذن اللبنانية لمجرد سماع اسمائها، يتمتع بهالة من الرصانة والاحترام يفتقدها الكثيرون من زملائه. وهذا، بالمناسبة، ما رشحه لأن يصبح رئيس حكومة مرحلة التحول في سوريا، كما كان يتردد في الكواليس منذ اشهر.

بيد ان هذه الميزات الشخصية نفسها تساهم في تظهير المعاني الملتبسة لتهافت الطبقة السياسية، بطاقمها الحاكم كما بجناحها المعارض، على مستشفى الجامعة الاميركية. فاذا كان الوزير الشرع ليس من الذين يتدخلون في كل شاردة من العلاقات المميزة وواردة، فانه يستصعب ان يكون على معرفة بكل كبير وصغير من الذين عادوه. وعليه، يرجّح ان يكون عدد من باقات الورد المفروشة امام المستشفى مرسلة لا الى المريض نفسه، وانما الى من هم حوله واعلى منه. وهي بذلك اشبه باعلانات الولاء لصيغة من العلاقات اللبنانية - السورية اظهرت ظروف معالجة الوزير الشرع كم اصبحت عديمة الفائدة.

فاذا كان من درس يستخلص من هذا الحدث، ورب ضارة نافعة، فهو ان «العلاقات المميزة» قابلة لأن تقوم على اسس جديدة فلا تعتمد غير مرجعية المنفعة المشتركة، بدل ان تضيع في صراعات صغيرة واحتكام يومي الى دائرة قرار خفية. ذلك ان الاطباء الذي اجروا العملية الجراحية للوزير الشرع لم يكن في وسعهم ابداً مراجعة هذا القطب السوري او ذاك حتى يقرروا اين يعملون المبضع ومتىَ، والا لما نجا مريضهم.

وهذا سبب اضافي لتمني التعافي السريع للوزير الشرع. فبعدما اختبر صحة القاعدة القائلة بأن تعطي خبزك للخباز (خصوصا حين لا يستطيع ان يأكل نصفه)، صار له دافع شخصي محسوس للدفاع عن فكرة تعميم هذه الممارسة، بدءا بمجال اختصاصه. فليكلف اذن ديبلوماسيون لبنانيون بجدية الاطباء الذين عالجوه صوغ الموقف الديبلوماسي اللبناني

(في تلازمه مع الموقف السوري، بلا نقاش). وبعد ذلك، ليترك قانونيون لبنانيون يبلورون قانون الانتخاب الانسب لابراء الجسم الانتخابي اللبناني المنازع ومن ثم يمكن الذهاب ابعد في تميز العلاقات، ولاسيما ان كتب للوزير الشرع، بعد تعافيه، ان يحتل المنصب الذي عينته له الشائعة. فيولى مثلا مصرفيون لبنانيون، وبعضهم سوري الاصل، مهمة انتشال القطاع المصرفي السوري «من الكوما» اي الغيبوبة ويُسأل الاطباء اللبنانيون، وبعضهم ايضاً سوري الاصل، كيف يداوون القطاع الطبي في سوريا، اقله للتخفيف من تجليات عقد النقص والاستعلاء التي تغذيها ممارسة الامر الواقع للعلاقات المميزة.

٨/ ١٠/ ١٩٩٩

رأفةً بسوريا

اولاً، ان جرائم اسرائيل ضد لبنان والعرب لا تنسى.

ثانيا، ان تفعيل الغرائز الطائفية لا يخدم المصالح الوطنية العليا.

ثالثا، لنعد الى السياسة.

كانت كل المؤشرات توحي قبل اسابيع ان سوريا دخلت عهداً جديداً محكوماً بالتغيير، في الداخل كما في الخارج. رئيس شاب، وان بثياب حزبية وعسكرية قديمة، استحقاقات اقتصادية لا تحمل التأجيل، مجتمع يتعطش الى الخروج من الثلاجة، معادلة اقليمية معدلة جذرياً بعدما اعطى تلازم المسارين الطيّب الذكر ثماراً فاقت حسابات التكتيك. ولأن سوريا القوية التي جسدها حافظ الاسد هي اساساً القوية في لبنان، كان من الطبيعي ان يفهم من مؤشرات التغيير انه سينعكس على لبنان اياه، بل انه قد يبدأ منه.

وهذا بالفعل ما فهمه جزء من الناخبين اللبنانيين فجاء اقتراعهم كأنه محرر من طيف طالما اثقله، مثلما فهمه ايضا بعض اصدقاء سوريا، وعلى رأسهم وليد جنبلاط.

ولكن يبدو ان ثمة سوء تفاهم. فاذا كانت سوريا دخلت عهداً جديداً، وكيف لا تدخله بعد انتهاء ثلاثين عاماً من حكم رئيس واحد أوحد، فان السياسة السورية ما زالت تعاند الانتقال من عهد الى عهد. في سوريا اولاً، حيث يتأخر التصدي للمهمات التحديثية التي اتخذها الحكم شعاراً، وان يكن المناخ صار اخف ثقلاً بفعل المرحلة الانتقالية. وفي لبنان ثانياً، حيث التراخي المسجل في القبضة السورية لم يفض الى التخلي عن ادوات السيطرة القديمة، وهذا ما يؤكد بالمناسبة ان التراخي المذكور لم يكن منّة من احد.

ليس ادل على هذه المعاندة من التعبئة التي تم اللجوء اليها في وجه نداء مجلس المطارنة الموارنة من اجل اعادة انتشار الجيش السوري في لبنان كمقدمة لانسحابه نهائياً منه. قطعاً، لا احد يتوقع ان يتم تبني مثل هذا الموقف بالاجماع، والنص يستحق اصلاً المحاججة في اكثر من بند، ولا سيما ما يتعلق منه بالعمالة السورية، فالدقة في التشخيص الاقتصادي كما السياسي، فضلاً عن ضرورة مقاومة الغرائز العنصرية عند اللبنانيين، كانت تفترض مقاربة اكثر تعقيداً لهذه المسألة. لكن نداء بكركي كان يستحق بالتأكيد رد فعل اقل استعجالاً، سواء من القيادات الروحية الاسلامية او من اركان «الحزب السوري» في لبنان، بمختلف انتماءاتهم الطائفية، ولا سيما ان مطلب خروج الجيش السوري استند بما لا يحمل اللبس الى النص الميثاقي المؤسس للجمهورية الثانية والمجدد للعيش المشترك.

يبقى ان هذا الاستعجال البالغ ينم عن عكس ما يريد الايحاء به. فبعكس ما يتصور الذين جيشوا انفسهم للدفاع عن الوصاية السورية

(والذين دعوهم الى ذلك)، ان المسارعة الى حشد الطاقات السجالية ضد بكركي لا تفيد بوجود غالبية وطنية مؤيدة لسوريا، وانما تعطي عن الطبقة السياسية الحاكمة في لبنان بدعم من سوريين صورة الجسد المسعور من قرب اكتشاف عريه.

ليست سوريا هي من يخشى العري، وهي التي تتطلع الى خلع ثياب بالية مستعارة اثقلتها. ربما بعض رجالها يفعلون، ومعظم مواليهم. ولكن ان تقف حفنة من الرجال المنتفعين، بالسياسة او بالاقتصاد، لتؤخر تغييراً لا مفر منه، فهذا تحديداً ما يجب ان يخشاه السوريون، لأن منع التغيير في لبنان اليوم لا يعني سوى منعه في سوريا غداً. وهذا ما لا يقبله احد.

رأفةً بسوريا قبل لبنان.

٢٠٠٠/٩/٢٢

الاستقلال، فقط الاستقلال

طبعاً، كان يمكن المشاهد الذي استفزه نقل «تلفزيون لبنان» وقائع الاحتفال بذكرى الحركة التصحيحية السورية ان ينتقل بسرعة الى اهتمامات اخرى، وخاصة ان تبدلاً ما في المناخ، تصحيح التصحيح ربما، اتاح للتلفزيونات الاخرى التفلت لمرة من موجبات الاخوة والتنسيق. لكن من استطاع تجاوز ردة الفعل الغريزية فبقي متسمراً امام الشاشة العامة لم يُضِع وقته بالضرورة، اذ توافرت له جرعة من الانفعالات لا تقل اثارة عَن المسلسلات العاطفية التي تُبث عادة في مثل هذا الوقت من المساء.

والحق ان المشهد لا يمكن الا ان يكون مؤثراً عندما يعرض

الحشرجات ما قبل الاخيرة لجماعة في طور الانقراض، كما هي حال «حزب التلازم» في لبنان. للتدقيق، ليست مكونات هذا «الحزب» معرضة للانقراض المادي، وما يتهددها يطاول فقط تماسكها وتشكلها في جبهة متراصة. ولعل البحث عن اسباب لطمأنة النفس وسط هذه الحشرة هو ما يفسر التنادي للاجتماع حول رموز بدت يوماً ما ثابتة، كالاحتفال بهذه المناسبة على هذا الشكل، ولو للمرة الاخيرة.

المرة الاخيرة حقاً؟ يصعب الجزم في هذا الموضوع، كما في كل المواضيع السورية، وكم بالاحرى السورية - اللبنانية. لكن الحظوظ كبيرة ان يكون مثل هذا التكهن صائباً. ليس بالضرورة لان انهاء الوصاية السورية على لبنان سيكون قد انجز قبل مرور اثني عشر شهراً، وان يكن هذا الملف قابلاً للتحرك اسرع بكثير مما يتوقع، وخصوصاً بعدما ثبت انه يستحيل اقفاله بعد الآن، وانما لأن سوريا قد لا تجد نفسها بعد الآن في احتفالات كهذه. فحتى لو افترضنا ان الاصلاح في سوريا لن يقدر على اجتياز عتبة التغيير الديموقراطي الحقيقي، فإن تعزيز مكانة «الحرس الجديد» يفترض، بعد احترام مبدأ اللياقة في السنة الاولى، تظهير مناسبات اخرى اكثر التصاقاً بشعارات المرحلة ورموزها، كما يستدل اصلاً من طغيان صور الخلف بشار الاسد فيما المحتفى به هو السلف حافظ الاسد.

الا ان استحالة المحافظة على الجمود، ان في لبنان او في سوريا او في ما بينهما، لا تعني ان الامور ستذهب في الاتجاه الصحيح بمشيئة عدالة التاريخ المفترضة، ولا حتى باهتداء مفاجئ من القيادة السورية لما يخدم مصلحة البلدين معاً. فثمة مسؤولية لبنانية لا تقل اهمية عن المسؤولية السورية، بل هي مسؤولية مزدوجة.

المسؤولية الاولى، والشرط الاساسي ليتم التغيير، هي في رفع الصوت، وهذا ما حصل اخيراً، وهذا ما يجب ان يستمر حتى لا يعود

ممكناً التحايل على ارادة الاستقلال الوطني بحجة حصر مناقشة موضوع الوصاية السورية في مؤسسات السلطة، او بحجة تحصين الموقف الداخلي اللبناني من الاهتزازات.

هنا تقع تحديداً المسؤولية الثانية، وهي مسؤولية ابقاء قضية الوصاية السورية في اطار مفهوم الاستقلال الوطني وحده، ودون ان يرقى شك الى ما يعنيه الاستقلال وما لا يعنيه. ففي مقابل الخطاب الواضح لوليد جنبلاط او سمير فرنجية، ثمة الكثير من اللغط، ولا بد من تبديده.

وما يجب الا يعنيه مطلب الاستقلال هو اولاً التراجع، عند بعض المطالبين بخروج القوات السورية، عن صيغة التوازنات الداخلية التي رسا عليها الطائف. بتعبير اوضح، لا يمكن ان يكون مطلب خروج الجيش السوري قناعاً لرغبة اقلية في العودة الى ما كان يسمى ولو زوراً «الهيمنة المارونية». فوجوب اعادة التوازن الى التركيبة السياسية، اي تطبيق الطائف بعدما جرى الانقلاب عليه، لا يمكن ان يكون، حتى في المخيلة، تمهيداً لانقلاب آخر معاكس على الميثاق الوطني الجديد.

ولكي يتأكد صفاء النيات، يتوجب ربما على الداعين الى انهاء الوصاية السورية ان يتنبهوا اكثر الى بعض المفردات والمفاهيم. فحذار مثلاً تحريك العنصرية اللبنانية «العادية» حيال العمال السوريين. وحذار التلذذ بادعاءات التفوق الحضاري، خصوصاً عندما نكون في بلد صنع بعض مجده الحضاري، اي الثقافي والفني والاقتصادي والمصرفي، سوريون. اكثر من ذلك، قد يكون المطلوب حتى يعلو الصوت ويتسع مداه فلا يعود قابلاً للاسكات، ان يجد المطالبون بالاستقلال وسيلة للتأكيد ان كلامهم عن الاخوة مع سوريا ليس من باب رفع العتب، وان رفض اختزال عروبة لبنان بالعلاقات المميزة الراهنة ليس نبذاً للعروبة، بل هو اقبال عليها.

عند ذلك، وعند ذلك فقط، يكون قد بلغ «حزب الاستقلال» حجماً

لا يعود يسمح لـ«حزب التلازم» حتى باحتلال ... الشاشة.

١٧/ ١١/ ٢٠٠٠

حدَثَ... لم يحدث... ماذا يحدث؟

يحسد البعض الصحافي احياناً، وخصوصا من يحمل (او يُحمّل) صفة «المحلل السياسي»، لاعتقادهم انه من الخاصة، يفقه المنطق الخفي وراء الاحداث ويلم بخبايا لعبة تفوت قواعدها على العامة. لكن من يدعي التحليل السياسي في لبنان اليوم بات في وضع لا يُحسد عليه. فلا يكاد يستجمع ما تيسّر من معلومات وتسريبات عن حدث حسبه انعطافاً، حتى يأتيه حدث جديد ينسف التحليل.

واذ يسارع «المحلّل» الى استقراء معاني الحدث الجديد، يباغته حدث ثالث يعيده الى ما كان عدّه قبل حين انعطافاً، فرابع ما يلبث ان يناقض الثالث، فخامس يلغي الرابع ... وهكذا دواليك حتى تكون أعْيته سُبُل ادراك توجه السياسة المتحكمة بمآل العلاقة بين لبنان وسوريا (وبمصير كل منهما)، فيعزف يائساً عن متابعة خطب الرئيس اميل لحود ومبادرات الرئيس نبيه بري وتحركات الرئيس رفيق الحريري واستقبالات الرئيس بشار الاسد ومطالعات الوزير فاروق الشرع، ناهيك باجتهادات كل من ليسوا رؤساء او وزراء من اصحاب المشورة واحياناً القرار. عند هذا الحد من الضياع الفكري، لا دواء لإراحة الذهن سوى الانصراف الى مشاهدة «سي. ان. ان»، بحثا عن «مسلسل» اقل تعقيداً، فرز الاصوات يدوياً في فلوريدا مثلاً.

فمذ اضاع الاميركيون اسم رئيسهم في صناديق بالم بيتش وميامي، والتندر بديموقراطية الثقوب (وثقوب الديموقراطية) في الولايات

المتحدة سيّد كل جلسة سياسة في ارجاء المعمورة، من هافانا الى موسكو، ومن الحمرا الى المرجة. من حق هافانا وموسكو، ولندن وباريس وروما وغيرها، من حقها ربما ان تسخر من تلعثم الناخب الاميركي. ولكن الحمرا والمرجة، وما بينهما وما بعدهما؟ قطعاً، ما يحصل في فلوريدا اقل غرابة مما فيهما. فالاميركيون يعرفون انهم لا يبحثون الا عن اسم رئيسهم. اما في الحمرا وفي المرجة فلا لبس في اسماء الرؤساء، وكل الالتباس في ما يريدون ان يفعلوا، كل على حدة او مجموعين، في الموضوع الذي يشغل العباد.

الالتباس في بيروت؟ الامر صار عادياً وليس فيه ما يدفع الى الاستغراب. اما ان يتسرب الالتباس الى سوريا، فهذا ما يثير الدهشة. لعله تلازم المصيرين بعد المسارين عمم اخيراً الفوضى على طريق الشام في الاتجاهين بعدما كان اختلال نظام السير محصوراً في اتجاه واحد. والحال ان رد فاروق الشرع على مبادرة نبيه بري، وهو الذي لا يقل دراية بالشأن الدمشقي، بل ومراساً فيه، عن الوزير السوري، يطرح علامات استفهام، في ظل سعي الرئيس السوري الجديد الى ايجاد لغة مختلفة للحديث عن لبنان ومعه. وكأننا صرنا بحاجة الى اعادة نظر في ما خلناه ثابتاً من علم «القاسيونولوجيا» (نسبة الى «قصر الشعب» في جبل قاسيون وفي ترجمة هي الاقرب الى «الكرملينولوجيا»، او علم سيمياء الكرملين في العصر السوفياتي).

لا تعني هذه المراجعة بالضرورة ان ثمة معارضة داخلية في سوريا للسياسة المقررة على اعلى مستوى. فالاحتمال وارد ان تكون سوريا قيد التحضير لاقرار سياسة جديدة حيال لبنان وان التباينات مباحة بانتظار ان يستقر الرأي على خطوة معينة. الا ان التأخر في الاقدام على اي خطوة، وان يكن يساهم في التدريب على تعددية الرأي، لا يخدم المعلن من السياسة السورية الجديدة، سواء في لبنان او في سوريا نفسها. فأي

تأجيل للقرارات الحاسمة قد يؤدي الى تعميق الشروخ، وعلى مستويين. أولاً في سوريا حيث ظهور التباينات في الموضوع اللبناني قد ينعكس سلباً على كل ملفات التحديث والاصلاح الاخرى. وثانياً في لبنان حيث يفضي التأخير في رفع الوصاية السورية سوى الى تغليب الخطاب المتشدد، وإن يكن المشروع الاستقلالي العقلاني قادراً حتى الآن على احتواء مشاعر العداء الكامنة تجاه سوريا، كما يستدل من مشهد البطريرك صفير وهو ينهر المتظاهرين امام صرحه لترديدهم شعارات مسيئة.

بيد ان الحل، في لبنان، كما في سوريا، لن يكون في سحب مسألة الوصاية السورية من التداول، مثلما يقال، وقد صار جلياً ان ذلك لا يحصل بقرار فوقي، وخصوصاً عندما تكون جمهورية البعث على مشارف عهد التعددية الاعلامية، وان محصورة بالاحزاب المسموحة.

الحل؟ عندما تكون المشكلة في الالتباس، لا حل الا بإثنين، وبالاثنين معاً: القرار والشفافية.

وعند ذلك ايضاً، لن يحسد «المحلل السياسي»، اذ تصبح السياسة واضحة للعامة قبل الخاصة. وفي سوريا قبل لبنان؟ لا بأس.

١/ ١٢/ ٢٠٠٠

حتى لا نفهم خطأ

إذاً، كنا فهمنا خطأ ما يجري: ليس اللواء غازي كنعان من يقاوم نزعة الانفتاح في السياسة السورية حيال لبنان. فها هو رئيس «جهاز الامن والاستطلاع» يعيد الى وليد جنبلاط الاعتبار السوري الضائع، ومن دون ان يضطر الاخير الى ان يتراجع عن مواقفه من تصحيح العلاقات او يدفع اي ثمن غير ... اعادة اعتبار كنعان نفسه طرفاً في الانفتاح لا عدواً له.

ويزيد من اهمية الاكتشاف ان عودة جنبلاط الى الكلام، بعد معاودة الاتصال به، اتت غداة مبادرة الرئيس رفيق الحريري في اتجاه العماد ميشال عون، وهي المبادرة التي يقال، رغم ما آلت اليه، ان كنعان لم يكن بعيداً عنها. وهذا في ذاته، إنْ ثبت، يطرح الكثير من الاسئلة حول لعبة الاحجام ليس في السياسة اللبنانية وحدها، وانما في كل المركّب اللبناني-السوري. وابرز هذه الاسئلة، مجدداً إنْ تأكد موقف عنجر من مبادرة الرئيس الحريري، هو ما يتعلق بالدعم الذي وجده رئيس الجمهورية ومن حوله لاحباط هذه المبادرة. فاضطرار رئيس الحكومة الى الاستعانة ضد نفسه بإثنين من اركان حربه هما الوزيران سمير الجسر وفؤاد السنيورة، يوحي أن المسألة تجاوزت اختبار القوى المزمن بين بعبدا وقريطم لتطاول قصوراً اخرى في عاصمة اخرى.

بيد انه لا يمكن بعد بناء الهياكل النظرية المتكاملة على هذه الاشارات، بدليل ان مشروع الانفتاح على العماد عون لم يرافقه توجه مماثل في قضية سمير جعجع. على العكس، تم احباط فكرة العريضة النيابية من اجل تصحيح قانون العفو، بل جاء هذا الاحباط على خلفية تبدل جديد في مواقع المبادرين (والداعمين) اعادهم الى ما وآدَ مبادرة الرئيس نبيه بري. فالرئيس لحود هو من أمّن الغطاء للعريضة، على الارجح بعد استمزاج المرجعية السورية، او احد اقطابها، والبعض يقول القطب الاعلى فيها، اي الرئيس بشار الاسد. لكن ذلك لم يحُل، على ما بدا، دون اعتراض الممثل المقيم لتلك المرجعية على آلية تنتهي الى رفع التحريم عن سمير جعجع.

لا نظرية متماسكة اذاً تفسّر الاصطفاف، ولا اصطفاف ثابتاً اصلاً يمنعنا من ان نفهم خطأ ما يجري. جل ما في الامر، على الاقل حتى اللحظة، ان الضبابية التي غلبت على الطبقة السياسية-العسكرية في لبنان اخذت تتسرب الى مرادفتها السورية.

ولا يخفف من هذه الضبابية ان يكون عدد الفاعلين السوريين في السياسة اللبنانية قد انحسر. وقد كان لافتاً ان تؤدي التحولات في اروقة السلطة الدمشقية في الاشهر الاخيرة من حياة الرئيس حافظ الاسد الى حصر صلات الساسة اللبنانيين بجهتين اثنتين لا ثالثة لهما: إما «العاصمة الاتحادية» كما يسمي عنجر احد النبهاء المتنبهين الى مسرى الزمن الطويل في العلاقات الثنائية، وإما (للأرفع رتبة او الأكثر حظوة) «قصر الشعب» في جبل قاسيون حيث مركز السلطة الاسمى في الاقليم الوازن من «الاتحاد»، ولو كان المدخلان معاً تحت اشراف وارث الرئاسة والزعامة بشار الاسد. لوهلة، بدت هذه الصيغة المبسطة هادفة، مقارنة بزمن ليس بقديم كانت فيه تعددية الارتباطات اللبنانية مع كوكبة من رجال السياسة و/ او الامن النافذين في دمشق هي التي ترعى التوازنات في لبنان فتضبط المراوحة، ولم يكن احبّ منها الى قلب الحاكم المتحكم بالبلدين.

لكن عصر المراوحة انتهى. وها هي مفارقة اللحظة التي تبحر فيها سوريا الى حيث لا تدري بعد، فلا يعود يدري احد فيها (او منها) اين هو واين يجب ان يكون.

اقتراح من اجل استعادة اليقين: لو أُخذ بمطلب نواب في مجلس الشعب السوري بانهاء حكم المخابرات في سوريا، وتالياً في لبنان، ألن يرتاح القيّمون على القرار في البلدين، كما الطامحون الى المشاركة فيه، فلا يعودون يتساءلون كل صباح اين يقف زميلهم او غريمهم او رئيسهم او مرؤوسهم، حتى يقرروا ماذا يفعلون بدورهم؟

وإن هم لم يرتاحوا، ألا نكون ارتحنا نحن، فلا نعود نأبه إنْ فَهِمنا خطأً ما يجري والى اين يجرون؟

٢٠٠١/١/١٢

تلازم الحرية

المنطقة في غليان، فماذا يفعلون؟ يقاضون معارضاً وكأنهم لا يزالون يخافونه رغم عقد امضاه في المنفى. يبحثون في ملاحقة محطة تلفزيونية وكأنهم يأبهون بما يقال في التلفزيون او في الصحافة او حتى في الشارع. يطالبون صحافياً بالاعتذار عما قاله او لم يقله، وكأنهم فكّروا هم يوماً في الاعتذار عما يفعلونه.

سؤال برسم القانونيين: اذا اخذ زيد على عمر انه كرئيس لا يحترم مقام رئاسته، من الذي يكون نال اكثر من المقام؟ وفي اي حال، لم نتعود مثل هذا الحرص عند اهل الحكم او اعوانهم المفوّهين. لعمري ان امرهم غريب: لم يظهروا مرة اهتماماً بصون شرعيتهم، وها هم فجأة يرتعشون من الغيرة عليها.

ألأنّ المنطقة في غليان، ولا شيء اكثر الحاحاً من رص النفوس؟ او لأن التوازن الاستراتيجي لا ينقصه ليكتمل سوى احترام «المقامات»؟ او لأن الخط الاعوج، كما يقول المثل الشعبي، يأتي من الكبير؟ في الحقيقة، المثل لا يقول ذلك حرفياً، لكنه من الافضل ان نسكت عما يصرّح به، خوفاً عليه وعلى باقي الامثال الشعبية من ان يتناولها إخبار من الامن العام فاستنابة قضائية او قرار من مجلس الامن المركزي، بتهمة التعرّض لمقام شقيق.

فدمشق الشقيقة لا تترك بيروت هذه المرة تعتب عليها. المنطقة في غليان، ودمشق تستكين الى عاداتها القديمة، تُخرج خطاب الصمود والتصدي من البراد وتنبش منطق التخوين من قبره.

مثقفون يطالبون بالحرية؟ كلا، انهم يأتمرون بالاجنبي، وأصلاً من

قال انهم مثقفون؟ واذا كانوا مثقفين، من يثبت انهم مفكرون؟ وفي ما عدا ذلك، فان ابواب دمشق مفتوحة لجميع الاشقاء، وليست قائمة الشروط الموضوعة على دخولهم اليها الا من قبيل الاخوة والتحبّب. اما اللبنانيون منهم، فلا حاجة حتى ان يصلوا الى دمشق، ويستطيعون التوقف في عنجر حيث ينعمون بكل الروابط التي من الطبيعي ان يقيمها مندوب الامن السوري مع فئات البلد الذي انتدب اليه (وعليه؟).

تضخيم، هذا الكلام؟ بالكاد، اذا اعتبرنا، وهل من لا يعتبر، ما جاء في المقابلة الاولى للرئيس السوري الجديد، المنشورة الاسبوع الماضي في الزميلة «الشرق الاوسط» والتي باتت متوافرة لمنفعة العامة والخاصة في كتيب وزّع على جميع الصحف بفضل الجهود المشكورة لـ«دار البعث». وقد صار لنا مع هذه المقابلة دستور للعلاقات المميزة وشرعة لتلازم المسارين (الجولان ومزارع شبعا، إنْ نسيتم). فاذا وضعنا جانباً المقدمات العلمية المنهجية التي يهوى الرئيس الدكتور بشار الاسد ان يستهل بها كل جواب له، تبرز الخطوط العامة للسياسة السورية في عصر التغيير، وخلاصتها ان لا تغيير في السياسة السورية.

لا في لبنان ولا في سوريا.

وان بقي شيء مبهماً، فقد جاءت توضحه ردود الافعال، «المرحبة» ولا ريب كما جرت العادة ان يقول التلفزيون السوري، فضلاً عن تصرفات المسؤولين اللبنانيين وتصريحاتهم، وليس اقلها دلالة محاولة الرئيس رفيق الحريري تقديم فلسفة جديدة لامتناع السلطة عن ارسال الجيش الى الجنوب واقراره في هذه المناسبة بمنطق لبنان الساحة، حتى لا نقول الورقة.

بازاء هذه الاستمرارية التي اختار ان يغلّبها الرئيس السوري الشاب، يصبح السؤال عن مآل التغيير ملحاً. صحيح ان التغيير لم يكن قراراً ارادياً للطاقم الحاكم في سوريا، وانما نتيجة منطقية لتطلع المجتمع السوري

الى الحركة والحرية بعد عقود من الجمود والانغلاق. الا ان العهد الجديد كان اوحى انه سيتعامل بشيء من الليونة مع هذا التطلع، وخصوصاً انه بات مضطراً الى اتخاذ توجهات اقتصادية لا تستقيم الا مع تفعيل حركة المجتمع واسترجاعه حريته. اما وقد صار المطالبون بهذه الحركة وتلك الحرية مستهدفين في الخطاب الرسمي، ومن اعلَى مقام، وعلى امل الا يستهدفهم شيء اخطر من الكلام ولو رئاسياً، فقد بات لزاماً اخذ العلم بانتهاء فترة السماح التي تُمنح تلقائياً كل حاكم في مطلع حكمه.

وبما ان العلاقات المميزة ليست مزاحاً، ولا تلازم المسارين وكم بالحري وحدة المصير، فإن فترة السماح تنتهي في الآن نفسه في البلدين التوأمين، بدليل تشابه اللهجة التي تكلّم بها الرئيس السوري عن كل منهما. ولعل في ذلك رسالة اخرى الى المثقفين السوريين، وابلغ معنى من الرسالة الرسمية، بل دعوة صريحة الى ان يُدخلوا لبنان اخيراً في تحليلاتهم حول السياسة السورية الرسمية، وفي حساباتهم للمستقبل.

كما ان في هذا التزامن رسالة الى اللبنانيين، بل دعوة لا تقل اهمية الى التمييز بين مصالح النظامين المتلازمين وتلازم حرية الشعبين. ففي هذه الحرية وحدها صون للدول والشعوب لحظة تغلي المنطقة كلها، ناهيك باحترام للمقامات.

٢٠٠١/٢/١٦

العقلانية الجديدة

يجهد المجتهدون منذ اللحظة لتتفيه مبادرة السلطة السورية الى الاعلان عن سحب جزء من قواتها من محيط بيروت. هذا يقول ان لا

صلة بين هذا القرار وحملات المطالبة اللبنانية برفع الوصاية وان اعادة الانتشار كانت ستنجز ابكر من ذلك لو لم تعلُ الاصوات لتنادي بها وتلح عليها. وذاك يدعي ان الاجراء اختبار للنيات قررته السلطة في دمشق دون اعتبار لاحد غير التنسيق مع السلطة في بيروت. وربما يذهب ثالث الى وضع الخطوة في سياق احتمالات المواجهة مع اسرائيل. وعند جميع المجتهدين هاجس واحد: ان تبقى السلطة السورية في منأى عن تهمة الخضوع للضغط، كأن التعامل بواقعية مع الضغوط عيب في عرف حافظ الاسد.

حسناً، لم تخضع السلطة السورية للضغط. ولكن من يستطيع الانكار ان مبادرتها تأتي لتلبي، وان جزئياً فقط، مطلباً مرفوعاً في لبنان من دون توقف منذ نهاية الصيف؟ صحيح ان دمشق سعت الى التخفيف تدريجاً من الاحتقان السياسي قبل ان تعمد الى الاعلان عن الخطوة الجديدة. الا انها لم تنجح في هذا المسعى من دون تنازلات بدأت شفهية عن منطق الاستعلاء الذي ظل ابواقها في لبنان، فضلا عن اركان السلطة اللبنانية نفسها، يتوعدون بموجبه كل من تجرأ ونادى بتصحيح العلاقة بين البلدين.

لذلك تحديداً، تكتسب المبادرة السورية الاخيرة اهمية مضاعفة، طبعا بشرط ان تكتمل. فهي اولاً تدل على ان السلطة السورية باتت تقر بوجوب تحسين العلاقة مع لبنان، وان لم يكن بعد بوجوب تصحيحها بالكامل، وان وعيها ضرورة هذه المهمة يفوق تمسكها برمزيات فارغة. ثم انها تشير ثانياً الى ان المسؤولين السوريين استخلصوا الدرس من غياب الشفافية في ادائهم اللبناني (وربما ايضا السوري)، فلم يعودوا يحجمون عن الاعلان عن خطوة سياسية بهذا الحجم. والحق ان الاعلان عن اعادة الانتشار يكاد يعادل اهميةً الخطوة نفسها، طبعاً هنا ايضا بشرط الا تكون الشفافية مجرد سلاح تكتيكي.

كلها اذاً دلائل ايجابية، على امل الا يثبت العكس. غير ان تلك الايجابية في ذاتها تحمل ما يحز في النفس. ذلك انها بحت سورية والسلطة اللبنانية براء منها. فرغم صدور الاعلان عن بدء عملية اعادة الانتشار عن مديرية التوجيه في الجيش، ورغم اشارات المصادر وغيرها الى التوافق بين الرئيسين، لا يغيب عن ذهن احد ان المبادرة الاخيرة تأتي تتويجاً لعملية استعادة زمام الملف اللبناني الى ايدي المسؤولين السوريين بعدما بدت السلطة اللبنانية عاجزة عن الاضطلاع بمهمة ادارة الحوار الوطني الا بدفع سوري، بل اصرار.

والانكى ان الغياب الرسمي اللبناني مستمر بعد القرار السوري. فلا اطار سياسي - مجلس الوزراء مثلا - للاعلان عن هذا القرار، وانما بلاغ اداري عسكري، وكأن لا مدلول سياسياً للتطور الحاصل. ولا اشارة الى ما نص عليه اتفاق الطائف الا على لسان مسؤول رفيع رفض الافصاح عن اسمه!

لنترك السلطة اللبنانية لشأنها. فغيابها، اذ يؤكد ان العلاقة بين البلدين لا تزال احادية الجانب، يدفع الى وضع العقلانية السورية الجديدة تجاه المعارضات اللبنانية في سياق استعادة روحية الانفتاح في دمشق نفسها، حيث يلفت التزامن بين خطوة اعادة الانتشار وبوادر تخفيف التشنج تجاه بعض المعارضات السورية.

وكانه كان يتوجب انتظار مرور عام على انتقال السلطة في سوريا حتى تستعاد آمال التغيير.

٢٠٠١/٦/١٥

إفتحوا الأبـواب

الامور صالحة، اذاً يجب اصلاحها! لا يقولون ذلك حرفياً، ولكن هذا هو بالتحديد المنطق الجديد، بل تلك هي سنّة السياسة اللبنانية بعد السورية في عصر التغيّر والتغيير الذي فتحه رحيل حافظ الاسد.

ثمة ارتقاء، قطعاً، قياساً بمراحل سابقة كان شعارها: هكذا هي الامور وهكذا ستظل، تدبروا رؤوسكم او موتوا في غيظكم فهذا عندي سيّان. غير أنّ الحاجة تبقى ماسّة الى المزيد من الشجاعة، على الاقل حتى يستقيم المنطق فيأتي الاصلاح في مكمن الخلل.ولا يختصر بمعالجة مظاهره. اما الاكتفاء بنصف شفافية، فهذا لا ينبئ، في احسن الاحوال، الا بأنصاف حلول.

في سوريا، المعادلة باتت معروفة: خطاب الاصلاح يفيد ان السلطة اخذت علماً بالمأزق، لكن تعيين الاسباب التي اوصلت الى المأزق ينتهي حكماً الى الاقرار بمسؤوليتها فيه، فيهدد بأن ينزع عن القيمين عليها أهلية ادارة عملية التصحيح. انها ازمة الشرعية في أوضح تجلياتها. شرعية جديدة لن تأتي الا من الحركة، وشرعية قديمة كرّسها الثبات ولو في الخطأ، فبدت كأنها طبيعية لا يمكن التخلي عنها تحت طائلة الانكشاف. من هنا، في أغلب الظن، تأرجح القرار بين حذر حرس قديم يعرف اكثر من غيره قيمة الثبات في مكانه، وتعطش جيل الصاعدين الى تحريك الامور (والناس). مع العلم ان شبكات التحالفات والمصالح المتشكلة منها السلطة السورية اقل تبسيطاً من ذلك، خصوصاً ان الاجماع لا يزال قائماً بين كل هؤلاء، وسواء انتموا الى هذه الفئة او

تلك، على التمسك بدولة الرعية او ما سمّاه المفكر السوري الكبير انطون مقدسي«النظام الاستبدادي» («النهار»، ٢٠ حزيران).

بالمقارنة، تبدو حاجة السلطة السورية الى اللامنطق اقل الحاحاً في لبنان. هذا طبعاً إذا صفت النيات وانحسم أن الموضوع الذي يجب التصدي له هو مستقبل العلاقات بين بلدين لا غنى لواحدهما عن الآخر، وليس سياسة هيمنة و«سلبطة». فعندما يكون الوعي راسخاً بأن للبلدين مصلحة مشتركة في إقامة حياة متوازنة وعزيزة، لا يعود هناك مشكلة إذا اعترف كل واحد للآخر بالأخطاء التي ارتكبها في حقه. وأوروبا هي خير دليل.

لقد اعترف لبنان كثيراً وجداً بأخطاء ارتكبها أو ارتكبت من خلاله، وقد يبقى عليه التخلص من نظرة مستهجنة الى السوريين ومن تعامل يومي يلامس أحياناً العنصرية. أما سوريا فلا تزال تصر، في ما يبدو، على أنها كانت دوماً على حق، بل أن ما فعلته كان تضحيةً منها لأجل مصلحة اللبنانيين. والإصرار على الخطأ هو خطأ مضاعف، إذ ان الخطاب الذي ساد بعد قرار إعادة الانتشار وحتى لو كان على ألسنة اللبنانيين أكثر من السوريين، يهدد بتبديد معنى الخطوة الأخيرة.

لم يشارك في الحرب اللبنانية أيّ ملاك. ربما كان البعض على حق في هذه الفترة أو تلك، لكن في محصلة خمسة عشر عاماً قتالاً، لا يستطيع أحد أن يدّعي البراءة، لا السوريون ولا غيرهم. وإذا كان لا بد من قراءة التاريخ الذي بدونه لا ذاكرة تستديم ولا مجتمع يتعافى، فيفضَّل أن تبقى تلك القراءة خاضعة للكتابة العلمية وليس للسجالات الآنية. وفي الأحوال كلها، قد يكون أكثر إفادة عدم تمنين اللبنانيين من كيسهم. فحتى لو افترضنا أن سوريا لعبت دوراً في إنقاذ هذا الطرف أو ذاك، أو في وقف الحرب، فإن الاستفادة التي جنتها من موقعها المكتسب في لبنان، سواء لجهة تدعيم وزنها الاستراتيجي، أو شد أزر اقتصادها العليل، أو

إعطاء مزيد من الدفع لنخبها السياسية الحاكمة، تمثل ثمناً كافياً.

ولكن، لندعْ التاريخ جانباً. لقد آن الأوان لبناء الشراكة اللبنانية ـ السورية على نظرة مستقبلية، وإذا كان من معنى لخطوة إعادة الانتشار فهو أنها أعادت فتح أبواب المستقبل. فلا يغلقنّها أحد، لا هناك ولا هنا.

ولأن الأبواب بقيت موصدة طويلاً، يجب الاستمرار في دفعها. أما التوقف عند خطوة واعدة، ولكنها تفتقر الى ما يضفي عليها مشروعيتها السورية الرسمية، فقد يتركها يتيمة، دليلاً جديداً على عناد كونفيديرالية الرعية. من هنا الى هناك.

٢٢/٦/٢٠٠١

كل خبرات لبنان

اذا كانت ازدواجية الحياة السياسية اللبنانية بحاجة الى اثبات، فأي اثبات اعظم من الذي يعطيه التعاطي العلني مع قضية نقل اللواء غازي كنعان من عنجر الى دمشق. الحدث هو من دون جدال الاهم ليس فقط هذا الاسبوع، بل منذ على الاقل اربعة اعوام، ان لم يكن منذ ١٩٩٢. ومع ذلك، لا تصريحات علنية (وصادقة) حول هذا الموضوع الا لما ندر من السياسيين. حتى عندما خرجت الصحف بالنبأ متأخرة (بعد يومين على وروده من «وكالة الصحافة الفرنسية»)، ظل السياسيون يتكلمون في العلن عن مواضيع اخرى. طبعاً، ليس قصدهم التعامل مع هذه القضية وكأنها لا - حدث، كمن يعمد الى فعل مقاومة صامت للامر الواقع. ففيما تزخر الصحف بتصريحاتهم حول شتى المواضيع، لا يشغل بالهم الا موضوع واحد، وعنوانه سؤال: ماذا تعني ترقية اللواء كنعان الى منصب امني رفيع في قلب نظام الحكم السوري بعدما كان مفوضاً تدبير

شؤون خاصرته اللبنانية الملحقة؟

الجواب عن هذا السؤال لا يتطلب فقط معرفة دقيقة في علم «العنجرولوجيا»، والا لكان الكثيرون قد بلغوا اليقين باعتبار ان اروقة السلطة وزواريبها تعج بالمتخصصين في هذا العلم. لكن الجواب الصحيح يفترض ايضاً وخصوصاً إلماماً في علم «القاسيونولوجيا»، وهو الذي لا يقين فيه لأحد.

لا بد من ترك السؤال عالقاً بضعة اسابيع. وفي اي حال، ثمة اشياء اكثر اهمية. ولعل ما هو الاهم من التساؤل عن معنى ترقية اللواء كنعان ونقله الى دمشق هو التساؤل عن معنى المحافظة على المنصب الذي تبوأه حوالى عقدين من الزمن.

طبعاً، ليس المقصود بالمنصب ما تُفصح عنه تسميته الرسمية، اي «رئيس جهاز الامن والاستطلاع للقوات السورية العاملة في لبنان». فمع ان لهذه الصفة دلالة بالغة، كونها تحيل على ارجحية الامني على العسكري في عمل القوات السورية في لبنان (ناهيك بخارجه)، فانها تبدو متواضعة جداً مقارنة بالمهام التي نُسبت الى اللواء كنعان، من انتخاب المرشحين للترشيح للادوار العامة وتنظيم لوائحهم الظافرة، الى تنظيم المحاصصة في التعيينات الادارية، ومن دون ان ننسى الجهد المضني الذي بذله في مصالحة هذا من الرؤساء مع ذاك على مر عهدين. اصلاً، ان الهوة بين الاسم والمسمى، عندما يأتي الامر الى منصب اللواء كنعان السابق، دليل آخر على ازدواجية الحياة السياسية اللبنانية (والسورية معها).

وعليه، فإن التساؤل الحقيقي هو عن حاجة لبنان الى من يقوم بهذه المهام، وجله لا اساس دستوري له، وعن حاجة سوريا لانتداب ضابط كبير، لا مرجعية له غير مرجعية الحكم في دمشق، لممارسة الوصاية على لبنان. والسؤال، بالمناسبة، لا يخص اللبنانيين وحدهم. فبعد هذا

الحدث، لا عذر عند احد من المعارضين السوريين للتغافل عما يجري في لبنان، مثلما جرت العادة. فاذا كان منصب الضابط المنتدب لشؤون «القطر اللبناني» صار يؤهّل صاحبه لتسلم «الامن السياسي» في المركز السوري نفسه، فهذا يعني ان «وظيفة» لبنان في منظومة القوة الاقليمية السورية استحالت وظيفة داخلية سورية.

هل يمكن القفز من هذا الاستنتاج الى تنبؤ حول مآل شكل الحكم في سوريا؟ ذلك ان انتقال مهندس ازدواجية الحياة السياسية اللبنانية، بكل ما اكتسبه في لبنان من خبرات قانونية ودستورية، وإن شكلية، يوحي ان نظام الحكم في سوريا قد يحتاج الى صقل الازدواجية التي في داره، اذا اقتضت الظروف الاقليمية، بعد نهاية حكم البعث في العراق، تشكيلاً جديداً للسلطة في دمشق.

بالتأكيد، ليس هذا النوع من «اللبننة» ما يتمناه المرء لسوريا، ولكن لا بأس، فالامر قد يحمل ارتقاءً، فضلاً عن الترقية.

٢٠٠٢/١٠/١١

IV

سؤال جديد ولا جديد

ماذا لو تنسحب سوريا؟

قد يبدو السؤال ضرباً من الوهْم اذا نُظر اليه من لبنان حيث الاعتقاد الاكثر شيوعاً ورسوخاً هو أنّ الحرب على العراق ستفضي الى تجديد التفويض الاميركي لسوريا على غرار ما حدث عام ١٩٩٠ عشية «عاصفة الصحراء». ولكن أليس الاقتناع اللبناني بأن التساؤلات حول مستقبل السيطرة السورية محض أوهام، أليس هذا الاقتناع بدوره وهْماً؟

في الحقيقة، ان فرضية انسحاب الجيش السوري من لبنان لا تتعدى حجم جُمَلٍ إعتراضية تدخل في سياق تساؤلات اشمل حول صورة المشرق العربي بعد التفكيك المرتقب لنظام البعث في العراق. ومع ذلك فان مجرد ورود هذه الفرضية على ألسنة مراقبين عرب يعتبر في ذاته تغييراً، وان لم يبقَ للبنان ما يكفي من الاهمية في الجغرافيا السياسية الاقليمية حتى تخرج هذه الفرضية من اطار الجمل الاعتراضية الى صدر الصفحات الاولى. صحيح ان المراقبين العرب الذين يذهبون هذا المذهب يستخفّون على الارجح بمدى «التطبيع» الذي ناله لبنان، والمقصود ليس تطبيع العلاقات مع اسرائيل، بل التطبّع بطبائع الاستبداد المتجدد. غير ان فرضية الانسحاب السوري عندما تتبادر الى الذهن لا تتأسس على تعديل في ميزان القوى اللبناني-السوري، بل على استشراف معالم النظام الاقليمي الجديد، وأوّلها ما هو ظاهر منذ الآن، اي قبل استتباب هذا النظام.

وحتى لو تركنا جانباً مسألة الديموقراطية التي تدعي الولايات المتحدة تشجيعها في العالم العربي والتي تطلب الكثير من الوقت، بالافتراض ان

تصفى النيات في واشنطن وهو ليس بالأمر اليسير، ثمة عامل آخر يدفع الى طرح مسألة مستقبل الهيمنة السورية على لبنان. انه التوجّه الاميركي الى حصر سياسات الدول العربية، بما فيها التي كانت تعد يوماً نافذة، ضمن حدودها الجغرافية. فاذا كان التأثير المصري غير مرغوب فيه في السودان، من المنظار الاميركي، واذا كان على المملكة السعودية ان تتخلى عن تطلعها الى سياسة كامل الجزيرة العربية، الى حد انها باتت مضطرة الى التعايش مع نزعات استقلالية قوية في كل من قطر والبحرين، فضلاً عن اليمن، فما الذي يسوّغ لسوريا، ودائماً من المنظار الاميركي، المحافظة ليس فقط على قدر من النفوذ السياسي في لبنان، بل على موقع هيمنة سياسية - عسكرية - مخابراتية كاملة؟

طبعاً، يمكن ان يكون الجواب ان ضرورة الحفاظ على الاستقرار في الجنوب اللبناني هي ما يبرر اميركياً غضّ الطرف عن الاستثناء السوري. او لنقل ان هذا كان يمكن ان يشكّل جواباً شافياً لو ان المقاربة الاميركية للصراع العربي - الاسرائيلي لم تُدخل في اولويّاتها القضاء على «الارهاب»، وهو العنوان الذي تترجمه واشنطن، عندما يأتي الأمر الى لبنان، مطالبة بنزع سلاح «حزب الله» ونشر الجيش على الحدود. ومما لا شك فيه ان هذه المطالبة (وهي للمناسبة تتقاطع مع رغبات العديد من اللبنانيين، وليس فقط المسيحيين منهم) ستصبح اكثر الحاحاً عندما تفرغ الولايات المتحدة من همّ صدام حسين فتنصرف الى رسم قواعد لعبة جديدة في المنطقة. عندها، ستكون سوريا امام واحد من حلّين: اما معاندة واشنطن واما التخلي جهاراً عن «حزب الله» بما يعنيه هذا التخلي الرمزي من كلفة بالنسبة الى نظام يحتاج على الدوام الى تأكيد شرعيته «القومية». امام هذين الحلّين السيئين، لن يكون غريباً ان تفضّل سوريا حلاً ثالثاً هو ايضاً حلّ سيئ لكنه يجنّبها المواجهتين على حد سواء، فتترك الساحة اللبنانية تتدبّر أمرها.

ثم ان مثل هذا الخيار التكتيتي قد يجد ما يبرره استراتيجياً، شرط ان ندرك ان الاطار الاستراتيجي الذي تَعدُنا به المرحلة المقبلة هو غير الاطار الذي كان يتحرك فيه حافظ الاسد. ولعل اهم تعديل سيطرأ على هذا الاطار انه يفرض اعادة توطين الحسابات الاستراتيجية في الداخل السوري، بدل نشرها على الخط الامامي اللبناني. فلا يعقل ان يبقى تركيز نظام البعث في سوريا على خاصرته الغربية عندما يكون توأمه اللدود في الشمال الشرقي قد زال من الوجود، وحلّت محله فديرالية عراقية يحرسها عشرات الآلاف من العسكر الاميركي.

وغني عن القول ان هذا الاحتمال (الواقعي جداً) لا يقارن بشيء مما عرفه حافظ الاسد طيلة حكمه المديد، وهو خصوصاً لا يحمل اي وجه شبه مع انتشار مشاة البحرية الاميركيين في لبنان بعد الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢. وعليه، سيكون على الحكم السوري ان يعيد اختراع نفسه من دون ان يستطيع الركون الى تهديد بالمواجهات العسكرية من اجل تأكيد حاجة الغرب اليه، وهذا لا يعني سوى الاصلاح في اتجاه نظامٍ اقل انغلاقاً.

بالتأكيد، ان سابقة اجهاض «ربيع دمشق» لا تدفع الى الكثير من التفاؤل. لكن التحرك الدولي للرئيس بشار الاسد يوحي، رغم التزامه علناً باليقين الموروث، ان الحكم السوري صار في طور البحث عن معادلات جديدة تمكنه من البقاء وسط العاصفة. ولا يخفى في اي حال ان التبني الغربي لوارث حافظ الاسد، كما يستشفّ من بين سطور البيانات المشتركة في لندن او باريس، يقوم على الرهان بأنه راغب في احداث نقلة نوعية تدخل سوريا الى العصر وان تشجيعه عليها يزيد من قدرته على القيام بها.

اما اذا عزم الرئيس السوري الشاب اخيراً على مثل هذه الخطوة، فانّه سينتبه بسرعة الى ان تحديث النظام السوري يفترض من باب أوْلى اعادة

تموضعه، مثلما بدأت تفعل بعض الاصوات المعارضة في سوريا، وفي مقدمها رياض الترك. طبعاً، لا احد يتوقّع من المسؤولين السوريين ان يأخذوا بكلام المعارضة. غير ان مجرد طرح الموضوع اللبناني في سوريا، ولو على السنة معارضين، يشكل مؤشراً الى ان لبنان لم يعد «حلاً» مريحاً للنظام السوري، بل قد يصبح عنواناً للأزمة البنيوية التي يعانيها. ولا بد ان يكون نقل اللواء غازي كنعان من موقع والي «الاقليم» اللبناني الى وظيفة عليا في «المركز»، وان لم تثبت بعد المعادلة التي سيتحرك ضمنها، قد القى بضوء جديد على الفهم السوري للعلاقات الراهنة مع المحمية اللبنانية.

قبل ثلاثة اشهر، لم يكن احد في لبنان يتصور السياسة اللبنانية من دون غازي كنعان، حتى انه لو جاء احدهم وسأل عن احتمال «انسحابه» لقيل له انها فرضية وهمية. فأي منطق يمنع الآن «وهم» تعميم هذه الفرضية، بعدما صارت واقعاً، على كل «القوات السورية العاملة في لبنان» التي كان اللواء كنعان ذات يوم مؤتمناً على امنها؟

ربما قد آن الأوان لإيلاء «الاوهام» قسطاً من التأمل الجدي.

٢٠٠٢/١٢/٢٠

ماذا لو تنسحب سوريا؟ [٢]

لو كان في سوريا حياة سياسية شفّافة، لأمكن القول ان احتمال انسحاب الجيش السوري من لبنان دخل السجال السياسي الداخلي فيها بعد ما قاله رياض الترك في مقابلته مع «الملحق». طبعاً، هذا ليس الوضع راهناً. ولكن، رغم ان السجال السياسي لا يزال معدوماً في سوريا ورغم ان مقابلة الترك لم تصل اليها الا بواسطة الانترنت والآلات

الناسخة، فان مجرد ورود كلام بهذا الوضوح عن وجوب احترام حرية لبنان واستقلاله، وعلى لسان رمز المعارضة السورية، بما له من صدقية واحترام داخلها وخارجها، يعني ان فرضية الانسحاب ليس ذاك الوهم الذي يتصوره معظم اللبنانيين.

وعليه، قد يكون صار ملحاً ان يبدأ اللبنانيون أخذ هذا «الوهم» في الاعتبار، على الاقل حتى لا يجعلوا منه، عندما يتحقق، الكابوس الذي يحكي عنه من يريدون نهي التفكير به.

قطعاً، لا يعني انسحاب الجيش السوري من لبنان، او حتى نستعمل تعبيراً ادق، اعادة تموضع انتشار سوريا الاستراتيجي الى داخل حدودها القطرية، لا يعني نهاية نفوذها في لبنان. اذ انها تملك بوضوح ما يكفي من الامتدادات في الجسم السياسي اللبناني حتى تنجح في فرض مرحلة انتقالية اطول بكثير من تلك التي شهدتها انظمة المعسكر السوفياتي في اوروبا الشرقية. هذا حتى لا نحكي عن السيناريو الكارثي الذي يُرَوّج له احياناً والذي يستسهل احداث فتنٍ جديدة قد تبرر، وإن بعد حين، استعادة «المبادرة السورية».

وفي اي حال ليس المطلوب ان ينعدم النفوذ السوري كلياً في لبنان، وذلك لسببين على الاقل. اولاً لأن السياسات الاقليمية والدولية تكره الفراغ وتسعى دوماً الى ملئه، فكم بالحري وسط التجاذبات التي قد تتعرض لها المنطقة بأسرها بعد الضربة الاميركية للعراق. فحتى وإن يكن صعباً تصوّر انتعاش الاحلام الامبراطورية الاسرائيلية على حساب لبنان في لحظة لا مشاريع امبراطورية فيها الا لأميركا، فلا حاجة الى دغدغة الطموحات الصهيونية الكامنة. اما السبب الثاني فهو ببساطة ان لا مصلحة للبنان في ان تنظر سوريا الى انسحابها منه كأنه هزيمة لها، فتتعثر من جراء هذا الشعور مسيرة اعادة بناء السياسة السورية. على العكس، ان مصلحة لبنان تقتضي ان ترى سوريا في انسحابها زيادة لا نقصاناً،

فتتشجع على استعادة ديموقراطيتها الداخلية، لما يعنيه هذا الرهان بالنسبة الى مستقبل الشرق الاوسط عموماً، ومستقبل لبنان خصوصاً. لذا، فان اول خطوة تُطلب على حد سواء من الحكومة اللبنانية، اي حكومة، ومن المعارضة، اي معارضة، اذا تحقق الانسحاب السوري، يجب ان تكون المجاهرة بضرورة تفعيل معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق، علّها تكتسب اذذاك معناها المرتجى.

يبقى ان النفوذ ليس الهيمنة، والمناعة المطلوبة ضد التجاذبات الاقليمية المحتملة لا تتلاءم مع تشاطر سوري - لبناني حول المعنى الذي سيكتسبه انهاء نظام المحمية الراهن. فلا مناعة حقيقية اذا اصرّت التركيبة الحاكمة في ظل الحماية السورية على استدامة الانقلاب على الطائف بعد ان يكون رفع عنها الغطاء رحيل «الحامي». ولا مناعة ايضاً اذا كان انهاء نظام المحمية مناسبة لاعادة النظر في ميثاق العيش المشترك بحجة ان الانقلاب عليه افرغه من معناه. ففي الحالين عودة الى السيناريو الكارثي.

بين هذين الحدين، المهمة ليست سهلة بالتأكيد. فاذا كان السيناريو الكارثي معروفاً، فان سيناريو النهاية السعيدة لم يجهز بعد. بل ان اعادة اختراع لبنان، والانسحاب السوري لا يحتمل اقل من ذلك، تفترض حل عدد من المعضلات ليست الهيمنة السورية الا واحدة منها، وان تكن حالياً الاكثر طغياناً. ولعل الوضع الذي سيفضي اليه انهاء نظام المحمية لا يقارن، من حيث حجم الملفات التي يفتحها، الا بنهاية الحرب. وعليه، قد يكون من الضروري العودة الى هذه النهاية، بمعنى اعادة تأسيس جمهورية الطائف.

صحيح ان التأخر عن مهمة بناء الدولة اكثر من عقد زاد من حدة عدد من المشاكل الموروثة من الحرب. اصلاً، لم يكن هناك من حاجة لاعادة التأسيس لولا ذلك. وصحيح ايضاً ان الحساب العقلاني يرجّح ان

يشرف على عملية اعادة تأسيس جمهورية الطائف جزء من الطبقة السياسية نفسها التي افسدت قيامها، فلا نهاية سعيدة بالكامل. لكن للوقت الضائع، منذ اجهضت الجمهورية، فائدته، اذ انه سمح بتعيين مكامن الخلل، وتالياً بتحديد شروط اعادة التأسيس، واولها تفكيك تركيبة جمعت اسوأ مخلفات زمن الحرب، وفي مقدمها الميليشيات المنتصرة والمتحولة مافيات في جهاز الدولة، مع اسوأ اكتشافات زمن السلم، وعلى رأسها بالمناصفة ديكتاتورية المال وحكم العسكر.

اما كيف سيتحول جزء من الطبقة السياسية من تخريب الجمهورية الى تأسيسها من جديد، فتلك المعضلة الاكبر.

ربما آن الأوان لمواجهة المعضلة، فلا يصبح حلها وهماً.

٢٠٠٢/١٢/٢٧

ماذا لو تنسحب سوريا (بالكامل)؟

عندما كتبنا قبل شهرين متسائلين: «ماذا لو تنسحب سوريا»؟ («النهار»، ٢٠ و٢٧ كانون الاول ٢٠٠٢)، لم نكن نرمي الى الضرب في الرمل ولا الى تسجيل سبق صحافي حتى ندّعي ان ما يحصل الآن من انسحاب سوري (جزئي) خطوة اولى على طريق تثبيت فرضية جلّ ما اثارته في حينه سخرية «الواقعيين». كان الغرض من هذا السؤال، ولا يزال، دعوة المعنيين بالشأن العام الى «التفكير بشكل مختلف»، على ما يقال احياناً لتسهيل حل معضلة رياضية تبدو عصية على المنطق التقليدي. والتفكير بشكل مختلف يعني في لبنان مبارحة المسلمات اللبنانية، بما فيها ما يتعلق بالديمومة المفترضة للهيمنة السورية. ذلك ان هذه المسلمة التي لا يجرؤ لبنانيان اثنان على مناقشتها، خوفاً من تهمة

اللاواقعية اكثر من اي شيء آخر، لا تصمد طويلاً امام التفكير بشكل مختلف، اي امام توسيع البيكار الذي يجري ضمنه التحليل، الى كامل الفضاء الاستراتيجي السوري، وقد بدأ يخضع، مثله مثل كل الحسابات ذات الطابع الاقليمي، الى عملية اعادة تحديد تحت وطأة التحضيرات الحربية الاميركية ضد العراق. من هذا المنظار، كانت فرضية الانسحاب السوري، ولا تزال، فرضية واقعية.

غير أن «الواقعية» على الطريقة اللبنانية لا تهتزّ لأيّ شيء، فإذ حصلت «إعادة انتشار» لم يسبقها أيّ تمهيد، للقوات السورية، فإننا نسمع من جرائها كل التفسيرات باستثناء التفسير الذي يضع الوجود العسكري السوري في إطاره الموقت. قد يكون لهذا الإجراء الأخير ألف سبب وسبب، ولكن أياً تكن الأسباب، فإن أهمّ ما ينمّ عليه هو أن المعطى الاستراتيجي السوري في لبنان قابل للتعديل، وإنْ لم يكن اللبنانيون قابلين للاتعاظ. ولعل أسوأ تعبيرات «التطبيع» اللبناني بما يعنيه من تطبّع بطبائع الاستبداد، هو أن نسمع رجال دولة مفترضين يخففون من أهمية هذا الانسحاب، كمن يقول مثلاً إن الذي يستطيع إعادة الانتشار بملء إرادته ومن موقع القوة، يستطيع أيضاً معاودة الانتشار. وكأن تحريك الجيوش في الشرق الأوسط، وإن في لبنان المعتاد على ذلك، هو كتعيين الوزراء. للتذكير، فإن سوريا التي نجحت في الإمساك مجدداً بالوضع اللبناني عام ١٩٨٤، لم تستطع العودة الى بيروت قبل ١٩٨٧، بعدما سوّغت لها ذلك حروب الميليشيات الفالتة من عقالها.

إن هذه السابقة تحديداً تدفع الى التمييز بين الوجود العسكري والهيمنة السياسية المخابراتية. والحق، فإن ما حصل من انسحابات من بيروت والجبل خلال السنتين الماضيتين، لم يفضِ الى نهاية الهيمنة السورية. بل على العكس، تمرّغت الطبقة السياسَية في الأحضان السورية. غير أن هذا التميز لا يلغي أهمية الوجود العسكري في تشكل

الهيمنة. بمعنى أن استمرار نظام «الحماية» من دون قوى عسكرية سورية، وهو حاصل الى حدّ بعيد اليوم، يضع المسؤولية على اللبنانيين، سواء أكانوا في السلطة أم في المعارضة.

مسؤولية السلطة ومن يلوذ بها معروفة، ولا حاجة الى التبحّر في هجائها. جلّ ما في الأمر أن مقارنة الحسابات السورية الجديدة بتملّق الطاقم السياسي الحاكم، من رئاسة لبنان دورة الجامعة العربية الى «ضبضبة» فضيحة تبييض أموال عابرة للحدود، مروراً بالعلاقات المميزة جداً للمرافق العامة من مطار ومرفأ، ومن دون ان ننسى الكازينو، تفترض رمي هذا الطقم الحاكم جملةً وتفصيلاً.

أما المعارضة فمسؤوليتها طبعاً أخفّ، لكنها تستحق الانتقاد، لأنها، على تلاوينها، حائرة في موضوع العلاقات اللبنانية - السورية، بين أوصاف تكتفي بـ«الوجود العسكري السوري» وأخرى تذهب مذهباً يلامس العنصرية في الكلام عن العمالة السورية، فيما هي تتنصّل من الأسئلة الأساسية. فمتى نسمع، يا ترى، نائباً يطالب بعقد اجتماع ولو مغلق للجنة الدفاع الوطني في المجلس لإحاطة ممثلي الشعب بالأرقام الدقيقة للإنتشار العسكري السوري في لبنان، أو لإعلامهم بالأسباب التي لا تزال توجب وجود المراكز المخابراتية والأمنية السورية في المناطق التي انسحب منها الجيش السوري. بيروت مثلاً!

فإذا كانت قيادة الأركان الإسرائيلية، كما هو مرجح، تعرف تفاصيل الانتشار السوري، فليس من سبب يمنع النواب اللبنانيين من امتلاك مثل هذه المعرفة. على الأقل، حتى لا يفاجأوا غداً بانسحاب جديد يتمّ باسم الطائف من مناطق توهموا أنها أخليت سابقاً (للمناسبة، لم يلحظ اتفاق الطائف إلاّ مرحلتين للانسحاب السوري، أولى الى البقاع وثانية الى ما وراء الحدود).

لكن المسؤولية الكبرى للمعارضة أنها لم تنجح في تكتيل نفسها في

ما قد يشبه طائفاً جديداً يؤسس لبديل لبناني من الفراغ السوري الآتي، فإذا حان واقعياً وقت السؤال: «ماذا لو تنسحب سوريا بالكامل»؟، فإن تفكك الجسم السياسي اللبناني يوحي لاواقعية الاستقلال اللبناني.

٢٠٠٣/٢/١٢

لا تسْقِني سراً...

قبل يومين استهل الصحافي الاميركي توماس فريدمان تعليقه في صحيفة «نيويورك تايمس» بنكتة قال انها راجت عبر رسائل الهواتف الخليوية انطلاقاً من القاهرة، وهي على شكل عرض تجاري من نوع «اثنين في واحد» موجه الى الاميركيين، اذ تقول لهم: «خذوا سوريا، فتحصلون على لبنان مجاناً». ويوم امس تكفّلت السلطات القائمة في لبنان، ومَن وراءها في سوريا، باضفاء طابع الجدية السمجة على هذه النكتة. فمع الاعلان عن قائمة الحكومة التي زُعم انها برئاسة رفيق الحريري، يكون لبنان الرسمي قد جهر بانه لا يزال فعلاً، مثلما يقال عنه، ملحقاً بالحكم السوري، ومجاناً، بكل ما للمجانية من معنى.

قد لا تكون الحكومة الجديدة اسوأ في العمق من كل التي سبقتها منذ بدأ تطبيق اتفاق الطائف وتحويره. بل ان معظم الوزراء الذين يستفظع العقل توزيرهم، سبق لهم ان شاركوا في الحكومات المتعاقبة منذ ١٩٩٢، وبعضهم كان بين «اقطاب» الحكومة الاخيرة. الفضيحة اذاً ليست في الاسماء، ولا حتى في غياب التوازن الداخلي للتركيبة الحكومية، بل هي في التوقيت. ولنكن اكثر صراحة، الفضيحة ليست لبنانية بل سورية. فمنذ سنوات لم يعد احد يتوقع من الطاقم المحلي المولج ادارة البلد لا رؤية ولا شجاعة، فيما لا يزال الاجماع العربي

والاجنبي ينتظر من الحكم السوري شيئاً من العقلانية، رغم فشل هذا الحكم في الايفاء بوعود التغيير التي لوّح بها عندما انتقلت مقاليده من جيل الى جيل.

والفضيحة، سورياً، تكمن في ان التغيير الحكومي الذي تم فرضه في لبنان تحت جناح الليل، لا يعني سوى التشبث بثوابت الانغلاق فيما الرياح الدولية تعصف في اتجاه الانفتاح فالمزيد من الانفتاح، وبقوة مضاعفة بعدما استحالت رياحاً اقليمية بفعل وجود عشرات الآلاف من العسكر الاميركي على مسافة ساعات قليلة من دمشق. ولا تفسير لهذه المفارقة الا باحد الاحتمالين: إما ان سوريا لا تقيم اي اعتبار للبنان، فلا ترى ان الضعف المستجد في «المركز» يحول دون تجديد هيمنتها على المحمية اللبنانية وتمديد البهدلة التي لازمتها، وإما ان النسق المتّبع في لبنان هو «بروفة» للتصرف السوري المقبل في سوريا. وفي الحالين، لا ينم التصرف السوري عن فهم جدي لحجم التحول الذي طرأ على الشرق الاوسط مع سقوط بغداد والذي يهدد، في ما يهدد، بوضع حد لتسع وعشرين عاماً من الحظوة الاميركية للنظام البعثي في دمشق.

من لا يعيش في لبنان له عذر ان هو اعتقد ان سوريا والولايات المتحدة على تضاد دائم. لكن اللبنانيين يعرفون ان التعارض الايديولوجي بين الولايات المتحدة وسوريا البعثية كان على الدوام قابلاً للاحتواء منذ دخول الجيش السوري الاراضي اللبنانية عام ١٩٧٦. فباستثناء حقبة قصيرة دامت سنتين، في اوائل عهد الرئيس الاميركي رونالد ريغان، في بداية الثمانينات، كان لبنان على العكس اطاراً لتفعيل علاقة جيدة، واحياناً جيدة جداً، بين حكم حافظ الاسد والادارات الاميركية المتعاقبة. وهذا ما كان يدفع الديبلوماسية الاميركية الى التمايز عن الكونغرس حيث العداء لسوريا من دون رقيب. بل ان استحالة استضافة الرئيس السوري في واشنطن بسبب وضع بلده على لائحة

«الدول الداعمة للارهاب»، دفع رئيسين اميركيين الى لقاء حافظ الاسد في ارض محايدة هي جنيف، وكأنه زعيم الاتحاد السوفياتي ليس الا. وحتى اسابيع خلت لم تخرج ادارة جورج بوش الابن نفسها عن هذه المقاربة الودودة، اذ جاهرت بتحفظها تجاه مشروع «قانون محاسبة سوريا».

ولا يخفى ان التفاهم الاميركي-السوري الذي كان عرابه هنري كيسينجر عام ١٩٧٤ واعاد هندسته عام ١٩٧٦ في ضوء رغبة دمشق التدخل في لبنان، نبع من قبول واشنطن بالفصل الذي اجراه حافظ الاسد بين خطاب قومي مناهض للامبريالية لا يتبدل، وممارسة افرطت في البراغماتية كان عنوانها الابرز عدم الاخلال باتفاق فصل القوات على جبهة الجولان. اما الاستثناء الوحيد في هذين المسارين البراغماتيين، فجاء في الفترة الممتدة من ١٩٨١ الى ١٩٨٣، بما تخللته من مواجهة اسرائيلية - سورية مرعية اميركياً وبمواجهة سورية - اميركية مدعومة ايرانياً. الا ان التفاهم ما لبث ان استتب، وفي عهد ريغان نفسه، من دون حتى ان يعكّره التحالف المستمر بين دمشق وطهران في عصر الحرب العراقية - الايرانية وما استتبعها من «حروب الرهائن» في لبنان. وجاءت الترجمة الجلية لهذا التفاهم في مباركة الولايات المتحدة الخيار السوري لرئاسة الجمهورية اللبنانية عام ١٩٨٨ والتي اختصرها المبعوث الرئاسي ريتشارد مورفي بجملة يذكرها معظم اللبنانيين: «إما الضاهر وإما الفوضى». كذلك يذكر اللبنانيون ان التفاهم ظل سائداً طيلة التسعينات، وان الولايات المتحدة لم تحاول لحظة منع سوريا من تحويل البلاد الى محمية تتحكم بأصغر تفاصيلها.

بيد ان البهلوانية التي كان يفرضها الفصل بين مقامي السياسة الواقعية والايديولوجيا القومية، والتي تألق فيها حافظ الاسد، لم تعمّر طويلاً بعد وفاته. تلك البهلوانية كانت ممكنة ما دام الطرفان متوافقين على اعطاء

الاولية للبراغماتية. لكن الذي حصل ان احدهما، اي الولايات المتحدة، استرسل للايديولوجيا فانكسرت قاعدة اللعبة، وجاءت نشوة الانتصارات العسكرية لتكرّس الانكسار. فبعدما ابدت واشنطن رغبتها في منح الرئيس السوري الشاب فرصة، فظلت تراعيه وتخلع عليه عباءة الشريك الفاعل في «الحرب على الارهاب»، ها هي توحي انه غير متمرس وتالياً غير مأمون، على حد ما قاله الناطق باسم البيت الابيض بالكثير من التعالي. والحال ان الولايات المتحدة تشعر الآن ان نجاح حربها في العراق، وان لم يعن بالضرورة نجاحها في السلام العراقي، يمكنها من التعاطي بتعال مع اي كان. واذا كانت الجمهورية الفرنسية بكل امتدادها الاستراتيجي وموقعها العالمي لا تنجو من نقمتها، فكيف تنجو الجمهورية العربية السورية بكل بعثييها؟

البعث عنوان المشكلة اليوم، من كان يتصور؟ فعندما يتضح ان كلمة «بعثي» صارت مرذولة من الناس الذين حكمهم البعث لاكثر من ثلاثة عقود في العراق، لا غرابة ان تصبح مذمة في القاموس الاميركي. ومن المؤكد انه سيلزم اكثر من مقال لرئيس تحرير جريدة البعث الدمشقية حتى يدرك جورج بوش الفرق بين البعثين، اذا كان من فرق في نظره. ولعل اكبر دليل، بالاضافة الى شكل الحكومة اللبنانية، ان المسؤولين السوريين لم يدركوا تماماً التحول الاميركي، انهم راحوا يشرحون مطولاً تاريخ صراعهم مع البعث الآخر، وكأن جورج بوش متبّحر في فكر ميشال عفلق او زكي الأرسوزي، فيما يكفيه من التاريخ ما رآه وسمعه في الاسابيع الاخيرة، من استمرار تدفق النفط العراقي في اتجاه سوريا، الى فتح الحدود امام المتطوعين العرب مروراً باستصراخ المفتي كفتارو لينادي بالجهاد ضد الاميركيين ، ومن دون ان نحكي عن احتمال لجوء مسؤولين من البعث الآخر.

لكن الضغط، وان حرّكه الظرف العراقي، فانه لا يُختصر به. فلائحة

المطالب باتت معروفة، بل ان قارئ الصحف يستطيع استكشاف معظم بنودها وحده، من الاستمرار في كبح جماح الاسلام السني الاصولي (ولكن هذه المرة في لبنان ايضاً) الى نزع سلاح «حزب الله»، الى اقفال مكاتب الفصائل الفلسطينية في دمشق ووقف اللعب بورقة المخيمات الفلسطينية. انها مطالب صعبة لكنها غير مستحيلة، ولا ريب ان واقعية حافظ الاسد كانت ستتأقلم معها لو كتب لها ان تواجهها. لكن المشكلة التي لا يستطيع ارث حافظ الاسد المساعدة على حلها، هي ان هذه المطالب ليست مطلوبة من السياسة الواقعية بل ايضاً من الايديولوجيا القومية، اي ان المطلوب من سوريا هو ان تعلن ما تفعله هذه المرة، فاذا نزعت سلاح «حزب الله» فلأنها تقبل بوقف المقاومة، واذا اقفلت مكاتب «حماس» و«الجهاد» فلانها لم تعد تدعم الكفاح المسلح...

لكأن جورج بوش يريد الآن من محاوريه السوريين ان يستلهموا أبا نواس في قوله: «ألا فاسْقني خمراً وقل لي هي الخمر/ ولا تسْقني سرّاً إذا أمكن الجهر». لكن بوشَ الابن لا يهوى الشعر ولا يرضى باستَعارة، وقد يظل حانقاً حتى يقرأ ترجمة لنثر بيّن تكتبه المتبقية من جريدتي «البعث»، قبل ان تغير اسمها... ويردده «وكلاء البعث» الجدد والقدامى الذين تضمنتهم الحكومة اللبنانية الجديدة قبل ان يغيّروا جلدهم...

١٨/٤/٢٠٠٣

سَحْب الرخصة

محكمة التمييز اللبنانية حكمت على [تلفزيون] «ام. تي. في.» بالاعدام، فأي هيئة سوف تقاضي غداً الذين قضوا على ما تبقّى من مستقبل لبنان الاعلامي؟

انها اكثر من مفارقة، وقل جريمة اقتصادية، ناهيك بالفضيحة الاخلاقية: في الوقت الذي يفجّر الاعلام العربي طاقات تُهيّئه ليشكل احد معابر العرب الى عولمة الديموقراطية، نجحت حفنة من السياسيين اللبنانيين في حرمان لبنان رأس ماله واسبقيته في هذا المجال.

انها افجع من مفارقة، وقل كارثة ثقافية وحضارية، ناهيك بالجريمة السياسية: في الوقت الذي يكتشف العرب انه يتوجب عليهم استبطان قيم الديموقراطية حتى لا يصادرها السيد الاميركي، نجحت حفنة من اللا-مسؤولين تم تنصيبهم ولاة امر اللبنانيين، في القضاء على تجربة عربية في الديموقراطية كانت لا ريب منقوصة لكنها قابلة رغم ذلك لافادة محيطها.

قد يعتدّ البعض بما يعتبره سباحة عكس التيار. في الحقيقة، انها قيادة عكس السير، وعلى حافة الهاوية.

ليس غريباً ان يفقد لبنان الرسمي البوصلة، فقد مضى عليه اكثر من عقد وهو يستغني عنها باعتباره لا يحتاج الى ان يعرف سوى الطريق (العسكري) الى دمشق. الغريب هو ان سوريا في صدد اضاعة البوصلة بدورها، اذ لم تنتبه بعد الى ان التحديات التي تواجهها هي من نوع جديد بالكامل لا يفيد فيها ارث حافظ الاسد. فمن الواضح حتى الآن ان الرد السوري لم يكن بالمستوى، وليس الخفوت الموقت للضغط الاميركي عزاء كافياً.

بدأت سوريا بمحاولة التنصّل الايديولوجي مما ساد في بغداد، من خلال القول ان البعثَين ليسا سيّان. وحتى يؤكد للجميع ان انقلاب عام ١٩٦٦ لا يسمح بالخلط بينهما، ذهب الحكم فيها الى حد التضحية بصورة المقتدر التي يهواها، فاقفل باب بلده امام امين الحافظ، الرئيس (الانقلابي هو الآخر) الذي خُلع في تلك السنة. يبدو ان دمشق نسيت ان دمشقياً عظيماً اسمه معاوية ترك لها ولنا درساً في السياسة حين قال انّ

العفو عند المقدرة قوة. وكأنه لم يعد هناك في دمشق ما يكفي من المقدرة حتى يستخرج منها حكامها الراهنون قوة. ام ان مسؤولي البعث المتبقي لا يريدون ان يتركوا ادنى شك حول براءتهم من الدماء التي اهرقها البعث البائد، على غرار ما تفعل العائلات عندما يدان احد ابنائها فتسارع الى نشر بيانات في الصحف للتنصّل من الفاعل واعلان نبذها له.

من يدري، فقد يرى ورثة البعث غداً ضرورة في ان يذهبوا الى حد اعادة الاعتبار الى صلاح جديد، رفيق درب حافظ الاسد في «اللجنة العسكرية» والرجل القوي في النظام الذي جاء به الانقلاب البعثي الثاني، قبل ان يزجّه الثالث، تحت اسم «الحركة التصحيحية»، في سجن لم يبارحه الا ميتاً. صعب، طبعاً. طيب، قد يكون الاسهل التخلي عن محاولة الفصل بين البعثَين لمباشرة تفكيك أوجه الشبه الاخرى مع النظام البعثي المخلوع.

لكن الحكم السوري، وهنا الطامة الكبرى، لا يريد ان يقرّ بأوجه الشبه. يعتقد انه يستطيع الاكتفاء بتسليم صهر صدام حسين او ابو العباس، ويترك الاخويات غير الخيرة عنده كما في لبنان على حالها، غير عابئ بالمأزق. اصلاً، هو لا يرى مأزقاً، على الاقل علانية. اي مأزق؟ الا ترون اننا نحكي من الند للند مع واشنطن؟ وبالفعل ها هي دمشق «ترحّب»، بلسان وزير خارجيتها، بكلام الرئيس بوش يوم الاحد الماضي. للايضاح، ربما وجب استعادة الصورة كاملةً من خلال ربط التصريحين معاً. عندها، يتبيّن ان سوريا «ترحّب» بقول الرئيس بوش انها «فهمت الرسالة»، او انها تسرّ: نعم، لقد فهمنا الرسالة وسوف نتصرف على اساسها.

ان مشهد الهوان السوري امام عجرفة ادارة اميركية سكرت من انتصارها العسكري، لا يدعو الى الزهو. فلا شيء يطمئن في القوة

الاميركية، وان استطاعت تحريك هنا وهناك بعض الآليات الديموقراطية. واسوأ شيء يمكن ان يذهب اليه اللبنانيون هو تمني اضعاف سوريا بالقوة، ليس لانها قد ترتد عليهم بمباركة اميركية، كما سبق ان فعلت، ولكن منعاً لفتح الطريق امام شهية اسرائيلية مستعادة. لكن التشاطر السوري، في المقابل، لا يبعث الا على التشاؤم، وفي مستقبل البلدين على حد سواء. فسوريا تتشاطر عندما ترفض ان تغيّر نمط تعاطيها مع لبنان.

عندما خلف الرئيس الجديد بشار الاسد اباه، قيل ان سوريا قد تنحو منحى الصين الرأسمالية، وان لبنان قد يكون بالنسبة اليها بمنزلة هونغ كونغ. ولعل اللحظة الراهنة تشكل الفرصة الاخيرة، بعد فرص كثيرة ضاعت. اذ كان في امكان سوريا ان تستفيد من لبنان، ليس للمحافظة على جمودها كما عهدت بل لتحرك آلية التغيير. وبدل ان تعتبره مساحة مستباحة لتبييض التراكم الرأسمالي الذي حصّله دعاة الاشتراكية الوطنية، كان يمكنها الانطلاق منه لتبييض آليات الحكم، من خلال استلهام بعض من الارث الديموقراطي الذي بقي فيه، بل من خلال استعادة هذا الارث وتوسيعه، ومن ثم اعادته الى اراضيها مع جنودها عندما يعودون. لكن سوريا لا تزال تفضل التأجيل، وكأنها لا تزال تنعم بقدرة حافظ الاسد اللامتناهية على التأجيل. وهي بذلك لا تكتفي بتضييع الفرصة لصنع مستقبل افضل للبلدين، بل تحكم على مريديها اللبنانيين بأن يلغوا من اذهانهم احتمالات المستقبل.

غداً، سوف ينتهي نظام الحماية السوري في لبنان، ولن يسعى احد الى مقاضاة المسؤولين السوريين، اذا بقوا في سدة المسؤولية، على ما فعلوه بلبنان، لأن البلدين يجب ان يرتبطا بافضل العلاقات. ولكن اللا-مسؤولين اللبنانيين الذين يضيّعون المستقبل بعدما خرّبوا الحاضر، كيف يهربون من المحاسبة، بل كيف يَنْفَذون من تنفيذ الحكم؟ فالحكم في

حقهم قد صدر، وهو يوازي في اقل تقدير سحب الرخصة، مثل ما حصل مع «ام. تي. في.»، وهنا ايضاً من دون اي مجال للطعن او التمييز.

٢٠٠٣/٤/٢٥

كيف تنسحب سوريا

هل هي مشكلة فهم، ام محاولة لتأجيل الاستحقاقات ام فقط استسلام لسليقة التذاكي علّ «الشطارة» الموروثة تنفع مرة اخرى، وان في ظرف لم يعرف مثيله مصدر الارث؟ اياً يكن السبب، يبدو ان فرع البعث في دمشق لم يستخلص بعد العبَر من السقوط المدوي لتوأمه اللدود في بغداد. فها هو يجهد ليروّج، عَبر مسرّبي «الاسرار» المعتمدين في لبنان، انه لم يحدث شيء في نهاية الاسبوع الماضي حين جاء وزير الخارجية الاميركي كولن باول يعرض شروط اللعبة الجديدة على المسؤولين السوريين قبل ان يعرّج على بيروت لإبلاغ المتلازمين معهم حرفية ما قاله في قاسيون: لم يحدث شيء غير «الحوار»، لم يحمل باول املاءات ولا طلبات، لم يذكّر بضرورة انسحاب الجيش السوري من لبنان، لم يتكلم بلهجة تهديد مبطنة، ومن سمعه في مؤتمره الصحافي السابق لـ«الحوار» يقول ان الرئيس الاميركي يملك ادوات اخرى غير الديبلوماسية لادارة السياسة الاميركية، لم يفهم قصده. من يدري؟ قد يدعي المسرّبون المجتهدون غداً ان باول لم يأت اصلاً الى دمشق، كان شبيهه، والدليل ان احداً لم يفكر في تسخين جبهة مزارع شبعا لاستقباله، كما درجت العادة.

اللهم لا شماتة! اصلاً، ان حجم الهيمنة الاميركية التي باتت تلقي

بظلها على المنطقة برمتها بعد الزلزال العراقي، يبعث على القلق اكثر بكثير مما يدعو الى التشفي. ولكن ما الحيلة اذا كان التصرف السوري الرسمي وصداه اللبناني يوازيان الاختباء وراء الخيال؟ فالتسريبات الموجَّهة لا تجدي نفعاً هذه المرة في حضور سياسة اميركية تمارس ما يمكن تسميته شفافية التهديد. فما لم يقله باول في دمشق، اذا صدّقنا الرواية الفصيحة اللبنانية - السورية، كرّره بنفسه بعيد عودته الى واشنطن. والاملاءات التي لم يملها، بحسب الناطقة بلسان الخارجية السورية، تكفّلت بجردها قبل وصوله كوندوليزا رايس في حديث الى صحيفة اسرائيلية. وضرورة الانسحاب من لبنان التي لم يشر اليها، على ما يزعم «الصحّافيون» اللبنانيون، ذكّر بها معاونه ديفيد ساترفيلد في مقابلة مع «الجزيرة» بعد يومين...

يحق طبعاً للحكم السوري ان يناور، ولكن ما الجدوى من التعامي؟ ويحق ايضاً لوكلائه في لبنان ان يتشبثوا بولائهم له، فلولاه لما توكّلوا، ولكن ما النفع من التوهّم؟ فالوهم في لبنان صار اليوم عكس ما كان.

في ماض ليس ببعيد، أشهر فحسب او حتى اسابيع، كان التفكير في احتمال انتهاء الهيمنة السورية يعدّ ضرباً من الوهم. اليوم، اضحى الاعتقاد ان هذه الهيمنة ستظل قائمة الى ما لا نهاية وهماً بدوره. ليس لأن باول ورايس وساترفيلد وغيرهم من المسؤولين في واشنطن او من اعضاء الكونغرس لوّحوا ويلوّحون بضرورة الانسحاب السوري، فهذا الموضوع ليس على رأس الاولويات الاميركية حتى الآن. بل لأن التأقلم الذي نصح به باول الحكم السوري، بما يعنيه من استجابة التطلعات الاميركية، يفضي الى تعديل جوهري في سياسته، وصولاً الى حد تغيير النظام القائم جلده سعياً للديمومة.

وسواء غيّر النظام السوري جلده ام لم يغيّره، فان قدرته على الاحتفاظ بغنيمته اللبنانية الموروثة صارت موضع شك في ظل انقلاب

استراتيجي يضيره تمدّد اي قوة اقليمية خارج حدودها، كما يستدلّ من الطلبات الاميركية التفصيلية الى دمشق (اقفال مكاتب الفصائل الفلسطينية، نزع سلاح «حزب الله»، عدم التدخل في الشأن العراقي). وعليه، يكون لزاماً الانتقال، في ما يخص لبنان، من التساؤل عن احتمال الانسحاب السوري الى البحث في كيفية انجازه بما يضمن المصلحة الوطنية، فضلاً عن المصلحة العربية العامة، ولا شيء يضمنهما اكثر غير العودة الى اتفاق الطائف روحاً ونصاً والتمسك بعلاقات مميزة مع سوريا لا تقوم على الاكراه.

وفي هذا المعنى، فان اللبنانيين مدعوون قبل اي شيء آخر الى التحرر من حال الشلل الفكري الذي اصابهم جراء تطبيع البلاد بطبائع الاستبداد، من اجل التوافق على آلية خروج الجيش السوري ومخابراته مشكورين، ولمَ لا، على روزنامة هذا الخروج؟ ولئن يكن من الصعب توقّع ذلك ممن هم راهناً في السلطة، كونهم اكثر المعرضين للخسارة، فان المعارضين، على اختلاف مشاربهم، مطالبون بجهد مزدوج، بل مثلث. ذلك بأن منطق التعامي عن التغييرات السائد في دمشق يملي على اللبنانيين، مسلمين ومسيحيين، ان يفعلوا ما فعله معهم اصحاب القرار السوريون طيلة اكثر من عقد من الزمن، اي ان يفكروا في مصلحة اشقائهم نيابة عنهم.

٩/ ٥/ ٢٠٠٣

"عندما" تنسحب سوريا

«عندما يتم سحب هذه القوات تكون سوريا في حلّ من المسؤولية عن حركة «حزب الله» المتواجد في الاراضي اللبنانية حصراً، ولن يكون

بمقدور الاميركيين او الاسرائيليين الطلب من سوريا اي موقف او اجراء سواء كان سياسياً او عسكرياً» . حين كتبنا في هذه الزاوية ما يشبه هذا الكلام قبل اشهر ، كان التفكير بمجرد احتمال خروج القوات السورية من لبنان يعتبر ضرباً من الوهم . لكن الوقت حان ، على ما يبدو ، لكي يتبناه ، ولو مناورة ، دعاة الثبات القومي ، واي دعاة لاي ثبات . فالجملة المذكورة هنا ليست مستلّة من افتتاحية لجريدة «النهار» ، ولا هي محاولة من معارض لبناني لتهوين الامر امام المسؤولين البعثيين ، انها تأتي بقلم اللواء بهجت سليمان ، مدير احد فروع المخابرات السورية واحد اركان النظام في دمشق حيث عدّ يوماً الرجل القوي ، وتحديداً في الفترة التي تلت وفاة حافظ الاسد وانتقال رئاسة الجمهورية الى نجله بشار ، قبل ان يُسدل الستار فجأة على وعود الربيع .

ويزيد من اهمية ما اورده اللواء سليمان حول احتمال استكمال انسحاب القوات السورية من لبنان اعتماده لصيغة غير مشروطة . اذ لا يغيب ان الكلمة المهمّة في كل هذه الفقرة هي «عندما» . لا يقول «اذا» ، يقول «عندما» ، بل يضع الانسحاب في اطار زمني اقصر بكثير من ذاك الذي حدده رئيسه في مقابلته مع «نيوزويك» حيث ربط انهاء الوجود العسكري السوري بالحل الشامل ، وهو الامر الذي اثار كوندوليزا رايس ، مستشارة الامن القومي للرئيس الاميركي ، قبل يومين .

صحيح ان الاطار الذي جاء فيه هذا الكلام ، وهو مقال منشور بشيء من التواضع في صفحة داخلية من عدد امس للزميلة «السفير» ، لا يجعل منه اعلاناً رسمياً . كما ان غياب الشفافية في سوريا لا يسمح بالتكهن بحجم الدور الذي يؤديه راهناً اللواء سليمان . كذلك فان الاستعراض الذي يقوم به للوضع السوري بازاء التهديدات الاميركية يبدو ممسوكاً بهاجس التمسّك اللغوي باليقين البعثي الرسمي ، وهو «ان سوريا قادرة على التحرك وسط خيارات سياسية كثيرة» . لكن تحت هذا الخط العام ،

ينثر اللواء سليمان مجموعة افكار مثيرة، واحياناً متناقضة، وكأنه يطلق بالونات اختبار لا ندري ان كان نطاقها الحوار الداخلي بين اهل النظام في دمشق ام انها رسائل موجهة الى جمهور معين قد يكون الجمهور اللبناني مثلما قد يكون الجمهور السوري. فذلك ايضاً غير واضح، وخصوصاً ان الافكار الاكثر اثارة عنده تتعلق على حد سواء بالوضع اللبناني وبالسياسة السورية الداخلية.

في ما يتعلق بلبنان، لا يخشى اللواء الكاتب الوقوع في التناقض، ولعله يبحث عنه عمداً. فاذ يدّعي ان معالجة الوجود السوري في لبنان «تتطلب اقصى درجات الجرأة والتحلي بالمسؤولية لانها ترتكز على بعض الحقائق التي يرفضها التفكير التقليدي في المسائل الاستراتيجية والسياسية»، فاننا سرعان ما نكتشف ان اهم «الحقائق» التي تنتج من هذا الانقلاب المفهومي هي ان «الوجود السوري في لبنان هو من ثوابت العلاقة الاخوية والتاريخية». وبعد الاشارة الى تمسّك «الحكم اللبناني الحالي» (كذا) بالوجود العسكري السوري، لا يلبث ان يستطرد ان واشنطن «تضمر غير ما تعلن» بسبب «خوفها من ان يتحوّل جنوب لبنان الى «ساحة» من ساحات الصراع الذي لا يزال مفتوحاً مع العدو الاسرائيلي»، وان الاميركيين «يودون» في الحقيقة «استمرار الوجود السوري في لبنان»، من دون ان ينسى التذكير بدور سوريا كعنصر ضبط بازاء وجود «اكثر من مئة الف فلسطيني» في الجنوب، ولا الاشادة بهذا الدور كونه «يحافظ على البوصلة ويمنع انفلات الامور التي تنقلب وبالاً على الجميع». حتى الآن، لا شيء غير المعهود عند المسؤولين السوريين وحاملي الولاء لهم من اللبنانيين، وكلهم ما برحوا يسعون الى التخفيف من حدة ما قاله وزير الخارجية الاميركي كولن باول خلال جولته الاخيرة في دمشق وبيروت، غير عابئين بما صرّح به في العلن بعد ذلك، وبما ردده غيره من اهل القرار في واشنطن، وآخرهم كوندوليزا

رايس التي نُشر تصريحها القاسي والواضح بخصوص الهيمنة السورية على لبنان في اليوم نفسه الذي صدر مقال اللواء الكاتب.

بيد ان سليمان استبق الامر، وهنا الجديد. فبعدما اكد لنا ان الوجود السوري في لبنان موضع تمسّك من الحكم اللبناني وموضع قبول من الولايات المتحدة، يمضي ممتدحاً «استمرار سوريا في سحب قواتها من لبنان - بعد ان قطعت شوطاً بعيداً في هذا المضمار». واذ يعود الى التذكير بان «الحاجة الى سوريا كعنصر توازن ستظل قائمة، بل وستصبح اشدّ، في ظل اختلال التوازن الديموغرافي (؟) وتزايد نفوذ الاصوليين وارتفاع الاصوات التي تطالب باعادة صياغة السلطة»، يذهب الى ان «قيام سوريا بسحب قواتها من لبنان منذ مدة، وبالتدريج، يشكّل «ضربة معلم» نظراً لما فيها من براعة سياسية تضع الولايات المتحدة واسرائيل في حالة من الارتباك والحرج الشديدين اللذين قد يدفعان بهما الى اعتماد منطق التفاوض والمساومة واحلاله محل لغة الشروط والمطالب والاملاءات». الحجة غير مقنعة لكنها تسمح للكاتب بالقفز الى فكرة اخرى، اكثر جذرية، وهي التي تتحدث عن تحرّر سوريا من اي مسؤولية حيال حركة «حزب الله» في الجنوب «عندما يتم سحب هذه القوات»...

والآن، لنحاول استقراء منطق سليمان. ماذا لو كان يقول لأقرانه في دمشق: تعالوا نلتفّ على التهديدات الاميركية، لا من خلال المراهنة على الوقت، بل بتفريغها من مضمونها؟ ماذا لو كان يقول: لقد آن الاوان لطي صفحة تجنباً لما لا يحمد عقباه؟ قد لا يكون مثل هذا التأويل صائباً بالضرورة، لكنه جائز بالتأكيد، ولعل اكثر ما يجيزه هو الكلام الذي يسوقه اللواء الكاتب في الموضوع الداخلي السوري، حيث دعوته الى الانصات للمعارضة بالكاد مقنّعة.

في الموضوع الداخلي، يبدأ سليمان بالقول ان «في سوريا ليس هناك معادون للنظام القائم فيها، وانما هناك «معارضون» له، غير ان

معارضتهم له هذه لا تندفع الى ما هو ابعد من المطالبة بتحقيق بعض الاصلاحات السياسية والاقتصادية مثل الغاء حالة الطوارئ وانهاء الاحكام العرفية واصدار قانون للاحزاب وترشيد توزيع الثروة الوطنية».

لا يخفى طبعاً على الكاتب، وهو من هو، ان هذا «البعض» من الاصلاحات السياسية والاقتصادية يعادل تغييراً كاملاً في تركيبة النظام، لكن من الواضح ايضاً ان اختيار صيغة تخفيفية يفضي الى اضفاء شرعية رسمية على مطالب المعارضة. وسليمان لا يتأخر اصلاً في منح شهادة في الوطنية الى المعارضين. فحتى لو سارع الى الاعتراف بان «مواقف هؤلاء «المعارضين» يجب الا تكون سبباً في النيل من عزيمة الحكم على تمنيع الحالة الوطنية»، فانه يردف في الحال بان «ما جرى في العراق من ركوب بعض المعارضين - خاصة شيوخ العشائر - على دبابة اميركية من اجل استلام السلطات والمناصب، بعيد تماماً عن اخلاقيات ومناقب السوريين، ولا يجرؤ على فعله احد منهم».

وحتى لا يلتبس المعنى على احد، يضيف سليمان فقرة تبدو خارجة من الخيال. هاكم: «قبل بضعة ايام ذكر احد «المعارضين» انه كان في زيارة لمنتدى ثقافي وانه فوجئ بوجود رياض الترك هناك، وقد ادلى الاخير بآرائه حول كثير من شؤون البلاد وشجون المنطقة بعد الغزو الاميركي للعراق، واعرب «المعارض» عن اعجابه بهذه الاراء مؤكداً انها تستند الى احساس عال بالمسؤولية الوطنية خاصة ما قاله الترك من انه يجب علينا الا نحمّل الحكم ما هو اكبر من طاقته ...»!

للتذكير، ان بهجت سليمان مسؤول كبير في المخابرات، ورياض الترك سجين سياسي سابق بات رمز المعارضة السورية. ولعل الاكثر دلالة من كل ذلك ان سليمان لا يشعر بحاجة الى التعريف بالترك، وكأنه يعترف له منذ الآن بدور في الحياة السياسية السورية...

وكأن عودة الروح الى السياسية في دمشق بعد الانتهاء من حالة

الطوارئ ودولة الحزب، لم تعد مرهونة هي الاخرى، وتماماً مثل الانسحاب من لبنان، باداة شرط، بل بظرف زمان.

١٦/ ٥/ ٢٠٠٣

حتى تنسحب سوريا... مرتاحة

المشهد معروف عند هواة افلام المافيا: «العائلة» تعرض حمايتها على من لا يشعر بحاجته الى حماية، يرفض العرض فلا تلبث «العائلة» ان تدبّر له مكيدة، كتفجير محله او قتل حيوانه المفضل او اثارة «النقابات» ضده، فيصبح عرض الحماية مبرراً، والابتزاز مقبولاً والخوّة اهون الشرور. انه «العرض الذي لا يُرفض»، بحسب اللازمة التي ترد على لسان مارلون براندو في «العرّاب» ويتبناها آل باتشينو في دور ابنه وخلفه.

«العرض الذي لا يُرفض» ليس اختراعاً سينمائياً، ولا هو وقف على عالم الجريمة المنظّمة، فهو معهود في العلاقات بين الدول، اذ كان وراء شيوع نظام الحماية في عهد الاستعمار، لكنه كان ايضاً وراء قيام «محميات» غير معلنة في القرن العشرين. كما انه معهود في الحروب الاهلية التي تفلت من عقالها وتنسى مسبباتها السياسية لتستحيل صراعاً بين عصابات مسلحة تعيش من اقتصاد الخوّة. وهو اخيراً سائد في دول تنعم ظاهراً بالسلم الداخلي، لكنها تعاني من «حراسة» هذا السلم على أيدي أجهزة امنية منتفخة تجمع بين الوظيفة القمعية وتحصيل التراكم الرأسمالي الاوّلي الناتج من اقتصاد غير منظور هو الآخر منتفخ. وهذا النموذج بات دارجاً في عدد من الدول التي خرجت من الاتحاد السوفياتي وفي بعض الدول الافريقية الغنية بالموارد الطبيعية.

بيد ان من يريد متابعة التطبيقات السياسية لقاعدة «العراب» لا يحتاج الى الذهاب بعيداً، ويكفيه ان ينظر حوله فكل تنويعات «العرض الذي لا يرفض» باتت متوافرة في لبنان. ما يسود فيه هو نظام «حماية» كامل متكامل، بل مسنود بنص رسمي، وان يكن اسمه «معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق»، وهو النص الذي لم يلبث «الحماة» وحاملو الولاء لهم من «المحميين» ان تجاوزوه من خلال التمديد لمنطق الخوّة الميليشياوية الموروث من الحرب، والتسليم بأرجحية نظام امني - مالي يعبر الحدود باقتصاده غير المنظور واثريائه الجدد.

يبقى ان المهتم بهذا النموذج من السوسيولوجيا السياسية لم يعد يملك ما يكفي من الوقت للاستمتاع بالتشبيهات السينمائية، ذلك ان هذا النظام العابر للحدود يعيش آخر لحظاته. ورغم التشابك الوثيق الذي احدثه هذا النظام بين البلدين والذي لا يعبّر عنه بالتأكيد مفهوم «الاحتلال» بالمعنى الحرفي، ورغم حجم المصالح التي بني عليها، خصوصاً داخل الدولة الحامية، فانه بدأ يستشعر ان خروجه من المأزق الذي يتهدد تركيبته الاصلية يمرّ بالتخلي عن مكتسباته الفرعية. ولا شك في ان هذا الشعور يدفع الى التهاون مع التعبيرات الملتبسة التي تحاول تنظيم النهاية، وآخرها تصريح الرئيس السوري بشار الاسد حول شروط انسحاب قواته من لبنان.

للوهلة الاولى، يبدو كلام الرئيس السوري الشاب مجرد تنويعة اخرى على وزن «العرض الذي لا يرفض»، بل انه يحيل ايضاً الى بعض المشاهد السينمائية الكلاسيكية التي نرى فيها مسدساً يُشهر للاستحصال على اعلان حب، فضلاً عن تجديد الولاء. الا ان الكلام نفسه يندرج في الوقت نفسه في سياق تراجعي واضح. فهو اولاً يرافق خطوات على جميع المستويات تنمّ عن بدايات وعي مقتضيات «التأقلم» الذي دُعيت اليه سوريا. وكانت آخر هذه الخطوات، بعد تبديل ملابس «الفتوة»

ووقف العمل بمنهج التنشئة العسكرية في المدارس، ذهاب وزير الخارجية السوري، واستطراداً مرافقه اللبناني، الى الاجتماع الاوروبي - المتوسطي في كريت، متخلياً بذلك عن حجة وجود وزير الخارجية الاسرائيلي التي اعاقت طويلاً استفادة سوريا، ومعها لبنان، من آليات برشلونة للتعاون.

الى السياق العام، يزيد من دلالة الكلام انه يأتي من رأس الحكم السوري، وهو الذي لا يضطر في العادة لتجنيد نفسه من اجل ان يبرّر شخصياً نظام الحماية المفروض على لبنان. فالمعهود ان يكتفي «الرئيس القائد» بالعموميات القومية الطابع فيما يترك الى اركان سياسته ممارسة «العرض الذي لا يرفض»، والى غلاة الموالين له من المحميين التنظير لفوائد سلب ارادتهم.

والاهم من ذلك كله هو ان رأس الحكم في سوريا يعرض نفسه لأن يقع في تناقض مع اشارات اخذت تتكاثر في دمشق حول حتمية حصول ما كان مستحيلاً التفكير به قبل أشهر، وما لا يزال هو يقاوم خطابياً حصوله. المقصود بهذه الاشارات هو طبعاً انسحاب القوات السورية من لبنان، وإن رافق الحديث غير الرسمي عنه تهويل، هو الآخر جديد على هذا المستوى من المسؤولية، بالمشكلات التي قد تنشأ في لبنان بعد ذلك.

التهويل مفهوم، فنحن في اللحظة التي لم يخلع فيها بعد النظام السوري جلده، فيرتاب ويتردّد ويعود الى السليقة التي تأسس عليها، لكنه يعرف انه لا يستطيع ان يذهب بعيداً، لأن هذه السليقة هي تحديداً ما احمرّت العين منه. ثم ان النظام السوري يعرف انه صار هو ايضا مضطراً الى سماع «عرض لا يرفض»، ومن صاحبة الحماية الأوحد في العالم. كما انه يعرف ان هذا العرض اقل سوءاً بكثير من الذي قد يتبعه. بل يدرك انه مناسبة لاعادة التأسيس، وصولاً ربما الى تجديد شبابه.

قطعاً، لا يجوز ان تترك اعادة التأسيس الى تقدير النظام السوري وحده، لما يمكن فعله وما لا يمكن. فاعادة التأسيس هي المهمة التي تُدعى اليها اليوم كل القوى الفاعلة والمتمتعة بمقدار من التمثيلية في المنظومة التي يحكمها النظام السوري بقاعدة «العرض الذي لا يرفض»، اي في سوريا وفي لبنان معاً.

ولعل المفارقة ان المهمة اسهل في سوريا، وان تكن اكثر جذرية. فالارض عادت بوراً هناك، بعد عقود من احراق الحياة السياسية. وعليه فان آلية اعادة التأسيس هي آلية كلاسيكية، تبدأ برفع حالة الطوارئ والاحكام العرفية، وتمرّ بمؤتمر للحوار الوطني كالذي طالبت به شخصيات سورية في عريضة وصلت الى يد الرئيس بشار الاسد، لتصل الى صوغ دستور جديد، وان يكن مسلماً به سلفاً ان حجم التغيير الذي سيسجله هذا الدستور الجديد لا يعني مباشرة تخلي كل من هم في الحكم عن حكمهم، على العكس، فان الانفتاح السياسي قد يكون في هذه المرحلة، انجع وسيلة لاضفاء الشرعية على نظام لا يحتاج الى اكثر من التمثّل بالنظام المصري او الاردني ليقنع العالم بانه تغيّر. غير ان حدود التغيير المتوقع لا تنفي حجم التحول الذي سيحدثه، وابرزه تحديد فضاء سياسي سوري يمتاز بحد ادنى من الشفافية، الامر الذي يحتم بدوره التخلي عن الفرع اللبناني.

اما في لبنان، فان الآلية اعقد لاسباب تتعلق بالتجربة الميثاقية. فليس المطلوب هنا في حال من الاحوال ابرام دستور جديد. الدستور موجود، ومؤتمر الحوار حصل قبل اربعة عشر عاماً في مدينة حجازية اسمها الطائف، ونتج منه تجديد العيش المشترك في «وثيقة الوفاق الوطني». المطلوب فقط تطبيق هذين النصين، الدستور واتفاق الطائف، بعد تنظيفهما من الشوائب التشريعية التي اضيفت اليهما (كقانون الانتخاب)، وذلك على يد حكومة انتقالية تحمل اكبر مقدار من التمثيل السياسي ومن

الفاعلية الادارية، فتؤسس لسلطة بديلة.

الحياة السياسية في لبنان لا توحي مثل هذا التحول، هذا صحيح، ويفضل ابطالها الغرق في السجال حول التجديد لرئيس الجمهورية، وهو للمناسبة سجال سخيف وعقيم لأن احداً حتى الآن لم يتبرع ليفسّر للمواطنين اي اهمية عظمى يحملها بقاء الرئيس الحالي بضع سنوات اضافية، كما لم ينبرِ احد ليشرح ما الذي يقدّمه للمستقبل تعيين احد المسترئسين المنضوِين تحت لواء الولاء نفسه، وان تشاجروا معه حول طاولة مجلس الوزراء. وفي اي حال، لا يزال الوقت مبكراً للاستحقاق الرئاسي، فيما الاستحقاقات السياسية تكاد تحطم الابواب الموصدة منذ عقد ونيف. اصلاً، ان الوسيلة الوحيدة لكي يصل الى سدة الرئاسة رجل دولة قادر على بلسمة جراح هذا البلد ومواكبة اعادة تأسيس جمهورية الطائف، هي في قيام حكومة انتقالية منذ الآن.

سيكون على هذه الحكومة، في ما تبقى من عهد الرئيس اميل لحود (سنة وستة اشهر)، الاضطلاع بمجموعة من المهمات يعرف القاصي والداني مدى الحاحها: تحديد روزنامة انسحاب القوات السورية، بدءاً بانسحاب جهاز المخابرات السورية، واماكن تموضع الكتائب التي قد يتأخر سحبها (على ان يكون هذا التأخر ملحوظاً في الروزنامة)؛ تطبيق بند اتفاق الطائف المتعلق بالتقطيع الاداري تمهيداً لصوغ قانون الانتخاب المنصوص عليه في الوثيقة ذاتها؛ توحيد اجهزة المخابرات اللبنانية وترشيد عملها بما يتوافق مع الدستور والشرعة العالمية لحقوق الانسان؛ حماية «حزب الله» بما هو جزء من النسيج الوطني اللبناني ووفق الشروط الميثاقية الملازمة لديمومة هذا النسيج، وافضل تعبير عنها مشاركة «حزب الله» في الحكومة الانتقالية بالتلازم مع تسليمه اسلحته وتفكيك الميليشيا التابعة له؛ تسلّم اسلحة المخيمات الفلسطينية بعد جمعها على يد منظمة التحرير الفلسطينية، والتفاوض مع الهيئات الاوروبية والدولية

لتحسين شروط عيش اللاجئين بانتظار الحل الذي يتيح لهم الانضمام الى الدولة الفلسطينية الملحوظة في «خريطة الطريق»؛ مواصلة سياسة الترشيد المالي تأميناً لاستمرار آليات باريس - ٢؛ اقامة منطقة حرة اعلامية تعيد الى لبنان بعضاً من دوره الاقتصادي في المنطقة؛ واخيراً، اطلاق حوار مع السلطة في سوريا، سواء كانت جديدة او متجددة، من اجل تكامل الاقتصادَين.

مثالي؟ لا، ممكن، وبالتأكيد اكثر جدوى من صراعات الديوك فوق مزابل بيروت والمناطق. بل اكثر ملاءمة مع حاجة سوريا الى نهاية سعيدة لفيلمها الطويل تخفف اعباءها وتتركها تمضي مرتاحة نحو مستقبل افضل للبلدين معاً.

٣٠/ ٥/ ٢٠٠٣

فيما تنسحب سوريا

الحدث يوم امس كان لا-حدثاً: مجلس الوزراء لم يبحث في الانسحاب السوري الجزئي الجديد الذي حصل في اليومين السابقين. «المصادر» التي نقلت الخبر لم توضح اذا كان الحاضرون على علم بتفاصيل هذا الانسحاب او حتى بمجرد حصوله. «مصادر» اخرى اكدت قبل ذلك للصحف ان المسؤولين السوريين (لم تحدّد من منهم) اتصلوا عشية الانسحاب برئيس الجمهورية على الشاطئ الفرنسي، حيث كان يمضي بعضاً من ايام عطلته. لكن لا هذه «المصادر» ولا تلك افادت اذا كان رئيس الجمهورية قد احجم عن طرح الموضوع امام مجلس الوزراء لانه اعتبره لا-حدثاً ام لانه اعتبر ان الوزراء ورئيسهم لا شأن لهم في هذه القضايا المصيرية، ولعله في هذه الحال على حق، بدليل اللا-حدث

الآخر الذي أنار حياة لبنان السياسية هذا الاسبوع. فقبل احجام مجلس الوزراء عن تناول الانسحاب السوري الجديد، تألّق مجلس النواب في تجاهله لعملية الانسحاب الجارية فيما هو منعقد في جلسة استجوابات متلفزة.

وما يزيد من خطورة اللا-حدثين انهما تليا اشارة ولا اوضح سمعها عدد لا بأس به من الوزراء والنواب عشية الانسحاب السوري الاخير، خلال حضورهم الاحتفال بالعيد الوطني الفرنسي في قصر الصنوبر، اذ قال السفير فيليب لوكورتييه بالحرف: «ها قد اكتملت شروط استرجاع لبنان ليس فقط ازدهاره، لكن ايضاً استقلاله الكامل في مناخ اقليمي هادئ» («النهار»، ١٥ تموز ٢٠٠٣). فعندما يأتي هذا الكلام على لسان ممثل دولة تميّزت في كل عقد التسعينات بممارستها الرقابة الذاتية على خطابها المتعلق بالعلاقات اللبنانية - السورية منعاً لأي التباس قد يدفع بعض اللبنانيين الى المغامرة من دون حساب، تصبح لامبالاة الوزراء والنواب، ناهيك بالرؤساء، علامة فارقة لضحالة الطبقة السياسية.

ليس من الصعب التكهن بدوافع النواب الى هذه اللامبالاة الظاهرة: ممثلو «حزب التلازم» وهم يشكلون ٩٠ في المئة من المجلس يحتاجون الى بعض الوقت حتى يهضموا الخبر ويشتمّوا اتجاه الريح الذي سينقل اليهم، بعد حين، التوجيهات الاخوية لتجديد يقينهم المهتزّ، ونواب المعارضة القلائل الذين نجوا من المجازر الانتخابية يضعون ايديهم على قلوبهم خشية منهم ان يفسّر كلامهم تشفّياً فيستعدي المسؤولين السوريين ويدفعهم الى وقف انسحابهم، وكأنهم صدّقوا ان سوريا لا تسحب قواتها تحت الضغط. اما دوافع الوزراء فأبسط بكثير: هم في مناصبهم لتسيير الاعمال الجارية، او للايحاء بذلك، ريثما يحين وقت استحقاقات لن يُسأل رأيهم فيها.

ربما نقسو عليهم عندما ننسب اليهم مثل هذه الدوافع ونطالبهم برأي،

فعذراً. ليس فقط لأن لا رأي لمن لا يُطاع، بل لأن لا رأي لمن لا يرى. لا يرون فضيحة مالية - سياسية على باب بيتهم تتحوّل بقدرة قادر «فُضَيحةً» بحت مصرفية بعد تشذيبها من كل ما يمكن ان يطول مسؤولين لبنانيين او سوريين واولادهم، فكيف لهم ان يروا الانقلاب في الجغرافيا الاستراتيجية وفي الفكر السياسي الذي يطرق باب سوريا. حتى بين المعارضين، كان من الصعب قبل اشهر وجود صدى للتحليل القائل بأن الانسحاب السوري لم يعد ضرباً من الوهم. واذا كان هذا التحليل اتّسع الآن، بعد تهاوي اصـــنام البعث في العراق واللعب الاميركي على اعصاب البعث المتبقي في دمشق، فان معظم المعارضين لا يزالون يترددون في الاقرار بأن الخروج العسكري السوري من لبنان صار لناظره قريباً. فكم بالحري اعضاء «حزب التلازم» واركانه ورؤساؤه الذين ما فتئوا يرددون ان سوريا قوة لا تهون ولا تتراجع حتى انتهوا الى تصديق انفسهم.

ولكننا ما دمنا على عتبة مرحلة جديدة، فقد يطيب التسامح. فلنعترف لهم اذاً بظروف تخفيفية. كثير من الحق عليهم، هذا صحيح. غير ان بعض الحق ايضاً على المسؤولين السوريين. ليس لأن هؤلاء اعتادوا التكتّم الى حد انهم ينسون اطلاع مريديهم من اللبنانيين الى اين هم سائرون، بل لانهم عهدوا المراوغة الى حد لم يعودوا يعرفون انفسهم متى يخرجون منها وإلى أين. فكل ما اتى من دمشق منذ شهرين، نصف اصلاح من هنا وربع انفتاح من هناك، يوحي بأن قدرة المسؤولين على استشراف الافق لا تتعدى الاسبوع في احسن الاحوال. ولنا في نشاز الاوركسترا السورية - اللبنانية عندما تعزف كلاسيكياتها الاقليمية اثبات وازن على ذلك: تنطلق ابواق «حزب التلازم» لتشجب غياب سوريا (والحاقاً لبنان) عن قمة شرم الشيخ العربية - الاميركية ولا تعود تسكت، واذ ينطق اخيراً قائد الاوركسترا، يستغرب كيف ينسب له إنه اراد الذهاب

الى القمة وهي لا تعنيه، وتعاود الابواق الكرّة للمطالبة بتخصيص سوريا (والحاقاً لبنان) بـ«خريطة طريق» اخرى ولا تنفك تعزف على هذا المنوال اسابيع واسابيع حتى يحرك القائد اخيراً عصاه ليقول مجدداً ان الامر لا يعنيه.

غير ان الظروف التخفيفية لا تجدي الا في معرض التسامح مع العمى الماضي، ولا تبرر في حال من الاحوال ان يبقى الطاقم الحاكم اللبناني مختبئاً وراء اصبعه. فاذا كان عجز المسؤولين السوريين عن استشراف ما قد يحصل بعد اسبوع يفسر احجام مواليهم اللبنانيين عن رؤية ماذا يحدث امام اعينهم، فما الذي يبرر لهؤلاء عدم تنبّههم الى الخطوات التي تنتهي دمشق الى الاقدام عليها، ولو على مضض. لا يرون، نعرف، ولا يقرأون الصحف، هذا مفهوم، ولكنهم الا يسمعون ايضاً، ونحن نعلم من طمأنة «المصادر» لنا ومن الصحف التي نقرأها ولا يقرأون، انهم يتلقون الاتصالات التي تنبئهم بحصول الخطوة قبيل حصولها؟

ام تراهم اقتلعوا من اذهانهم ملكة التفكير بأنفسهم ونبذوا اي جرأة فما عادوا قادرين حتى ان يتوجّهوا الى أولياء نعمتهم بالسؤال البسيط الذي تَبَادر الى كل مواطن: وماذا بعد؟

بتعبير اوضح: ماذا بعد «الانسحاب الرابع»؟ سنسلم جدلاً انه فعلاً الرابع، كما قيل في سوريا، والاصح انه الثاني بعد الذي حصل قبل حرب العراق. فالانسحابان الأولان في بداية عهد الرئيس بشار الاسد اندرجا في سياق مختلف اختلطت فيه رغبة امتصاص حركة المعارضة اللبنانية الآخذة في الاتساع مع ارادة اعطاء صورة جديدة عن سوريا بعد حافظ الاسد، فيما الانسحابان الأخيران يأتيان في سياق تحوّل استراتيجي يشمل كل منطقة الشرق الاوسط وحركة سوريا فيها، فضلاً عن انهما ينمّان عن بداية اقتناع دمشق بان وجود عسكرها في لبنان الى نهاية، بدليل اخلاء مواقع على مقربة من حدودها في عكار وبعلبك. وفي اي حال،

ليس المهم عدد الانسحابات الحاصلة حتى الآن، المهم هو معرفة عددها الاجمالي وتسلسلها وحجمها ونوعيتها والزمن المتبقي قبل استكمالها. فمتى يحصل «الانسحاب الخامس»؟ وما الذي سيليه؟ انسحاب سادس، سابع، عاشر؟ وما الذي ستشمله الانسحابات المقبلة؟ الوحدات العسكرية وحدها ام عناصر المخابرات، وهي للتذكير لا تزال في مواقعها في بيروت، في حي الرملة البيضاء؟

طبعاً، ليس مضموناً ان يحصل المسؤولون اللبنانيون على الاجوبة الشافية ان طرحوا هذه الاسئلة. لا بأس، فالجواب الحقيقي لن يتأخر كثيراً بعد الآن. لكن الاسئلة قد تكون اكثر فائدة من الاجوبة، على الاقل من منظار مستقبل السياسة اللبنانية. فكيف لهذه السياسة ان تستقيم اذا ظل القيّمون عليها صامتين فيما سوريا تنسحب وتتركهم عراة حتى من تهمة التبعية؟

١٨/ ٧/ ٢٠٠٣

وجه جديد ولا جديد

السيدة بثينة شعبان نجم صاعد. منذ اشهر، لم يعد يمرّ اسبوع من دون ان نسمع لها رأياً. هي الوجه الجديد للديبلوماسية السورية، يقولون. عندما ارادت دمشق تحسين صورتها في واشنطن الشهر الفائت، ارسلت اليها السيدة شعبان في جولة اعلامية - سياسية، ورافقتها شائعات او تسريبات تفيد انه تمّ اختيارها لهذه المهمة ليس فقط لأنها المسؤولة عن الاعلام الخارجي في وزارة الخارجية السورية، بل لانها قد تخلف السيد فاروق الشرع على رأس الوزارة.

لم تتكلل المهمة بالنجاح المنشود، هذا معلوم، وبدا ان السيدة

شعبان، رغم معرفتها بعدد من الصحافيين الاميركيين، لم تف بوعد تجديد اللغة الذي حملته او حُمّل اليها. لعلها لم تشأ ان يكون الأجانب اول من يتلمّسون التغيير، مفضلة من باب الاصالة والحميّة القومية اعطاء الاولوية الى الجمهور العربي. ولكن ها هي مقابلتها اللبنانية الاخيرة («اذاعة لبنان الحر» ونصها في عدد امس من «النهار»)، تؤكد ان المستمع او القارئ العربي لن ينال اكثر من صانع الرأي الاميركي. لا تغيير، لا تبديل، لا تجديد.

السيدة شعبان وجه جديد لا يقول اي جديد. ربما لا تستطيع، فبعد اعوام امضتها تترجم ثوابت حافظ الاسد الى زواره الاجانب، والاميركيين تحديداً، وفي كل مرة لساعات وساعات على ما يُذكر، قد يكون من الصعب مطالبتها بشيء من الابداع. والحال انها عندما تدلي بتصريح، او تكتب مقالة لاعطاء دروس في القومية والتوجيه الاعلامي، او يستضيفها برنامج تلفزيوني، تبدو على الدوام كأنها لا تزال تترجم فكر حافظ الاسد.

مقابلتها اللبنانية الاخيرة لا تشذ عن هذا السلوك. الانسحاب السوري الاخير؟ «الخطوة من دون شك ضمن اتفاق الطائف، والاتفاق لم يحدّد وقتاً لتنفيذها بل تتمّ حين يكون جميع الافرقاء مستعدّين لإعادة الانتشار». وما المشكلة اذا كان اتفاق الطائف لا يقول ذلك على الاطلاق، ولا يستخدم مفهوم «الافرقاء» بل تعبير الحكومتين اللبنانية والسورية؟ للمناسبة، ما الذي يجب اضافته الى الحكومتين لنصل الى صيغة الجمع التي اختارت ان تستخدمها السيدة شعبان؟ اقطاب الحكم الذين تسيّرهم سوريا؟ «حزب الله»؟ حلفاء آخرون؟

في اي حال، لا مشكلة، ذلك ان «كل حريص على لبنان لا يجد مشكلة بين البلدين». التدخل اليومي السوري؟ مجرد «وهم او اشاعة»، تؤكد السيدة شعبان: «ان الناس واهمون ان سوريا تتدخل في كل كبيرة وصغيرة في لبنان،

وهذا غير صحيح». على العكس من ذلك، ان «سوريا تتحمل عبئاً كبيراً في لبنان»، بل هي «تساهم مساهمة فعالة في انهاء الحرب الاهلية في لبنان». لاحظوا صيغة المضارع: الحرب الاهلية لم تنته الى اليوم، سوريا تساهم في انهائها.

حسناً، متى تنتهي سوريا من انهاء حرب انتهت منذ ١٢ عاماً؟ وهل في نيّتها ان «تنهي» ذات يوم مساهمتها في هذا «الانهاء» فلا ينتهي لبنان ويستعيد استقلال قراره؟ حذار، فعند السيدة شعبان ان مثل هذه المقاربة لا تخدم مصلحة لبنان والعرب.

تريدون الدليل؟ اليكم هذه الفقرة التي يجوز اعتبارها من دون تأخر احدى روائع لسان بعثي خشبي يبقى في لحظة الافول يعشق الدوران في الفراغ كما في ايام العز: «انا لا اريد ان اتوقف عند الذين كانوا ينادون باستقلال القرار الفلسطيني، الآن وجدنا ما يعانيه الفلسطينيون، وان اسرائيل لا تسمح لهم باستقلال القرار الفلسطيني، اي ان هدف اسرائيل وهدف الذين يساندونها ليس مصلحة لبنان والعرب، انما اثارة الفرقة والانقسام بين العرب». يا ليل!

ما الذي ينبئنا به التصرف الاسرائيلي الراهن حول المحاولات السورية الماضية لفرض الوصاية على الفلسطينين؟ وما العلاقة بين الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين والوصاية السورية على لبنان؟ وكيف تبدأ الحجّة بفلسطين وتنقل على حين غرّة الى لبنان؟ وكأن التفسير يمكن ان يغيب عن احد: «سوريا لديها منظور قومي وتحاول ان تكون هي ولبنان يداً واحدة في وجه الاحتلال ومقاومته. قد تكون هناك اخطاء لكن النيّة والهدف ان نكون بلدين مقاوَمين للاحتلال، نشكل كتلة واحدة من القومية العربية في وجه كل محاولات سرقة هويتنا وانتمائنا وتعريفنا».

أفهمتم؟ لا يكفي ان نقاوم على امل ان تنتفي في يوم من الايام الحاجة الى المقاومة. كلا، فـ«النيّة والهدف» ان نكون بلدين مقاوَمين للاحتلال.

ثمة بلدان نياتها واهدافها ان تكون زاهرة، حية، متعافية، منتصرة، قوية. ثمة بلدان اخرى قد تكتفي بان تكون اقل فقراً واكثر عدلاً. اما نحن، فرجاؤنا ان نكون بلدين مقاوَمين. أتُراها مقاومة للمقاومة كما الفن للفن؟ خطأ، لم تحزروا. لا بد انكم نسيتم «الرسالة الخالدة». السيدة شعبان لم تنسها، بل تروح تستلهمها مطمَئنّةً الى ان «لبنان وسوريا يشكلان جذوة النهوض العربي والتمسك بالهويةَ العربية».

وهذا قطعاً ما لا يطمْئِن.

٢٠٠٣/٧/٢٥

متى معبر عنجر؟

تحدث احيانا في السياسة اللبنانية تطورات لا يعرف أحد من اين تنبع فجأة ولماذا تتوقف. الحقيقة ان تعبير «السياسة اللبنانية» كبير، وكذلك كلمة «تطورات». لكن المهم ان شيئاً ما يحصل احياناً من خارج الاهتمامات السائدة، وهذا في ذاته مصدر انتعاش وسط اللعبة الرتيبة المعتادة. وان تكن الاسئلة التي تطرحها هذه التطورات اكثر من الاجوبة التي تأتي بها. آخر مثال على ذلك الحملة اللبنانية - السورية لاقفال المعابر «غير الشرعية» على الحدود بين البلدين. فبينما كان الحديث يدور (ولا يزال) عن انسحاب جديد للقوات السورية، هبطت على الصفحات الاولى للصحف مسألة المعابر الحدودية.

طبعاً، المسألة لا تتصل بالسياسة اللبنانية الا بشكل هامشي، ومن الواضح ان هذه الحملة لم تطلق تلبية لمطلب لبناني رسمي. فعندما يأتي الامر الى العلاقة مع سوريا، ليس من احد في السلطة اللبنانية يتقدم بأدنى مطلب، وإن عابراً. والارجح في هذه الحال ان الموضوع متعلق

بالفوضى الادارية السائدة في سوريا وباعتبارات ترشيد التهريب في مرحلة ما بعد [حكومة] مصطفى ميرو.

اما من الناحية اللبنانية، وبصرف النظر عن المصالح الخاصة لأهل الاقاليم الحدودية، فان اقفال المعابر كما جرى لا يأتي بجديد. بل لعل المصلحة اللبنانية العليا تكمن في فتح الحدود على مصراعيها امام التبادل الاقتصادي وامام حركة الافراد (المدنيين)، على ان تتخذ تدابير لعقلنة التكامل في الفضاء المشترك وقوننة انتقال العمالة بين البلدين، وفي مقابل ان يتم اقفال المعابر الاخرى، السياسية والعسكرية، ومنها تلك «الطريق العسكرية» المشهورة التي تجعل من الحدود بين البلدين حدوداً افتراضية واهية.

فاذا كان من «معبر» يجب اقفاله، فانه «معبر» عنجر وما يتفرع منه من «معابر» مخابراتية حيث يجري تهريب السياسة اللبنانية برمتها، ومن دون اي اعتراض من القيّمين عليها.

«ما دام القاضي راضي»، سيقول قائل. وسيردف آخر: لولا عنجر، لكان صار الوضع السياسي لا يطاق بفعل تناحر المسؤولين اللبنانيين. خطأ: الوضع السياسي لا يطاق الآن، وهو كذلك منذ سنوات، وليست التشنجات بين المسؤولين اللبنانيين ظروفاً تخفيفية للسوريين الذين يقفون بينهم او وراءهم ويهرعون لاطفاء الحرائق الناتجة منها. أليس هؤلاء اللبنانيون في المواقع التي يحتلونها لأن عنجر اقامتهم فيها، او لأنها «هرّبت» من خلال معبرها قرار دمشق بايصالهم اليها؟

في جميع الاحوال، السؤال ليس لبنانياً، بل يتعلق بالسياسة السورية التي تعرف انها تحت المجهر الغربي عموماً والاميركي خصوصاً، لكنها لا تأبه إنْ اعطت عن نفسها صورة عدم الجدية، وفي المواضيع الاكثر جدية. ليس لبنان المسألة الاساسية في السياسة الاميركية المتشددة حالياً تجاه سوريا. هذا محسوم. لكن لبنان هو بالتأكيد الحيّز الذي يمكن ان

تتبيّن فيه بأكبر مقدار من الوضوح والجذرية ارادة سوريا اعطاء صورة جديدة عن نفسها، على ما تُسّره للمسؤولين في دمشق بعض النصائح الصديقة. بدلاً من ذلك، تفضّل دمشق ان تتسلى باقفال بضعة معابر حدودية بعيدة عن الانظار فيما تستمر في العبور يومياً الى قلب الحكم اللبناني، وفي وضح النهار. وكأن دمشق لا تريد ان تعطي ما بقي لها من اصدقاء في وزارة الخارجية الاميركية اي حجة للتصدي لـ«صقور» الادارة والكونغرس. وكأنها لا تريد ان تسلف الديبلوماسيات الاوروبية الساعية للتخفيف من الضغوط عليها اي سلفة تتسلح بها امام الولايات المتحدة. وكأنها تقول انها لا ترغب في أي جديد، ولا تقدر على النظر الى البعيد.

أحقاً ما بقي احد في دمشق يرى ابعد من اللحظة الراهنة؟

٢٠٠٣/١١/٧

V

مغامرة الديموقراطية

حين تغامر سوريا... بالديموقراطية

أهو السقوط المدوي لنظام البعث في العراق بما كشفه من جرائم لصدام حسين تتفّه فداحتها سجلات كل أنداده؟ ام هو توهّم البعث الآخر انه لا يزال يستطيع التستّر بتشاطره في اللعبة الاقليمية للايحاء أن لا شيء تغيّر؟ ام هو، على العكس، حجم الانقلاب الحاصل في الجغرافيا السياسية العربية بما يستدعيه من طي لصفحة البعث؟ اياً يكن السبب، كان لافتاً ان تمرّ الذكرى الثالثة لرحيل حافظ الاسد من دون كبير ضجة في سوريا وفي لبنان معاً. حتى وارثه في رئاسة الجمهورية العربية السورية وفي القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي نسي الاشارة الى هذه الذكرى في المقابلة الطويلة التي بثتها قناة «العربية»، مع العلم ان ذكرى موت الاب هي ايضاً ذكرى بداية عهد الابن. ولم يعرف المشاهد اذا كان مرد هذا السكوت بقاء طيف حافظ الاسد مهيمناً ام ابتعاده عن واقع السياسة السورية.

والحال انه، في غياب اي اشارة واضحة الى تلك الحادثة، اوحى الحديث التلفزيوني للرئيس بشار الاسد بالشيء ونقيضه. فبينما كان اختيار المفردات يعلن ان حافظ الاسد لا يزال يدير السياسة السورية، راحت المحاججة بما كشفته من رغبة في الحد من الخسائر امام المعطى الاميركي الجديد، الاستراتيجي والايديولوجي، تسرّ بان حافظ الاسد بات من الماضي. وقد جاءت بعض التحليلات لتؤكد هذا الانطباع وتفيد أن دمشق صارت تفتقر الى المهارات التكتيكية التي عرف بها الاب، وان يكن من الظلم محاكمة النظام الحالي دوماً في ضوء ما حفظته الذاكرة من

هذه المهارات، اذ ان الجديد الاميركي ليس معهوداً في مدرسة حافظ الاسد.

يبقى انه، مع اخذ العلم بان سوريا تهيئ لانسحاب قواتها الى داخل حدودها، والاشارة اليتيمة الى ان التغيير لا يمكن ان يقتصر على الاشخاص، كان اداء الرئيس بشار الاسد يبعث على الاحباط. صحيح ان الاسد لم يساعده «غياب» محاوره الذي بدا كأنه نسي ملفه في الفندق فلم يطرح اياً من الاسئلة الاساسية لا عن مستقبل البعث ودولة المخابرات، ولا عن زج محاولة الاصلاح الاولى في المعتقل الى جانب رياض سيف وعارف دليلة ورفاقهما، ولا عن ديمومة جماليات الاصنام والصور العملاقة في دمشق بعد تهافتها في بغداد. ولم يكن وارداً في ذهن الرئيس ان يستبق الاسئلة بنفسه. فما نعرفه عن السياسة الاعلامية السورية يدفع الى الاعتقاد ان «خفر» الصحافي جزء من شروط المقابلة.

اذاً، لا جديد في سوريا؟ بلى، لكنه لا يأتي على لسان مسؤول، بل بقلم احد ابرز المثقفين السوريين. انه «الاختيار الديموقراطي في سوريا»، الكتاب الاخير لبرهان غليون.

المؤلف ليس مقيماً في سوريا، هذا صحيح، لكنه عاد يتردّد عليها منذ بضع سنواتٍ بعد نحو عقدين من المنفى، والكتاب في اي حال صادر عن دار «بترا» السورية وعنوانها في دمشق. صحيح ان المعلومات الآتية من هناك تقول ان الكتاب غير متوافر في المكتبات السورية، لكن الرئيس بشار الاسد لن يجد صعوبة على الارجح في الاستحصال على نسخة منه. ولعله ان فعل سيجد فيه ما يخاطب اولاً هوايته في المحاججة، مسنودة هنا بثقافة سياسية صلبة، وثانياً سبيلاً لائقاً لتنظيم نهاية مرحلة يصفها غليون بـ«مذبحة السياسة» واطلاق التحول الديموقراطي السلمي والتدريجي الذي يعيد الحيوية الى مجتمعه ويتيح المصالحة الوطنية الفاعلة.

«التحول الديموقراطي في سوريا» كتب قبل الحرب الاميركية في العراق. والاهم ان كاتبه لم ينتظر ان تصبح الديموقراطية العربية مطلباً اميركياً. فعندما اصدر «بيان من اجل الديموقراطية»، عام ١٩٧٧، كانت الولايات المتحدة مشغولة في غض الطرف عن السياسة التوسعية والقمعية للحكم السوري. وكان برهان غليون ايضاً من الاعضاء المؤسسين للمنظمة العربية لحقوق الانسان التي ينسى معظم الناس انها جاءت كردة فعل على اجتياح اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢، وهو مذذاك يمضي معظم وقته بين التأليف في باريس والمشاركة في ندوات عربية هاجسها النهوض والديموقراطية. ولعل اجمل ما في الكتاب نجاح غليون في نقل هذه التجربة الثقافية والتجريبية التي راكمها في اوروبا وحواضر عربية مختلفة، ووضعها في تصرف المعارضة السورية، بواسطة نَفَس تربوي يجوز وصفه بالتنويري والنهضوي.

ورغم ان الكتاب، الذي جاء على شكل ردود على اسئلة الناشر لؤي حسين، يفتقر الى وصف شامل لاحوال سوريا (ولبنان معها)، الا ان ذلك لا يقلل من شجاعة الكاتب، الفكرية والسياسية على حد سواء. الشجاعة الفكرية تتجلى في قبوله الخوض في مسألة شائكة في العالم كله، وليس فقط في سوريا، هي مسألة الاشتراكية. وهو اذ ينتقد نقداً مبرحاً تجارب الاشتراكية الواقعة، يغرف من النقاش الدائر في الاوساط الاشتراكية الديموقراطية في اوروبا وفي صفوف حركة مناهضة العولمة النيوليبرالية، ولا يتردد في اعلان انحيازه الى اليسار الديموقراطي، داعياً الى استعادة المعنى الانساني والتغييري الاصلي لمفهوم اليسار. وفي ذلك، يرد غليون على اتهام كُثُر سماعه خلال «ربيع دمشق» وهو ان معظم المثقفين المعارضين ينهلون من المشارب نفسها التي غذّت حكم البعث. والاهم من ذلك انه ينجح في توصيف الوضع السوري الرسمي بين يمين محافظ متطرف ويمين معتدل. اليمين المتطرف هو الذي

يمسك مقاليد الحكم ويحول دون اي تغيير . اما اليمين المعتدل، فهو في تعريفه ممثل بقيادات من الصف الثاني تريد الاصلاح الاقتصادي من دون السياسي، تأميناً لمكان لها في تقاسم الغنائم . بيد ان مقاربته للاشتراكية، التي تبدو للوهلة الاولى في غير محلها قبل ان يتذكر القارئ كم ان لغة الاشتراكية لا تزال حاضرة في سوريا، لا تعني عند غليون ان الاختيار الديموقراطي حكر على مثقفي اليسار دون غيرهم . اما الشجاعة السياسية، فهي لا تكمن فقط في التوصيف القاسي لـ«الاجتياح الديكتاتوري»، بل ايضاً وخصوصاً في اعتراف الكاتب بما قد يعترض تجربة الديموقراطية في سوريا، سواء لاسباب طائفية او اسلاموية او بسبب التدهور الاقتصادي . بل انه يذهب الى ان «لا شيء يضمن ان لا يعود البعث الى السلطة (تذكيراً، كُتب الكتاب قبل العراق) اذا خسرت القوى الديموقراطية المعركة ولم تعرف كيف تقود الصراع من اجل الديموقراطية» . الا ان اياً من هذه الاخطار لا يثني غليون عن اولويته، وهي بناء الديموقراطية . واذ يقر ان «كل نظام ديموقراطي هو مغامرة تاريخية حقيقية»، يسارع الى التأكيد: «لا تستطيع اي قوة سياسية ان تُشرط دخولها في حلبة التنافس السياسي، خاصة عندما تضع نفسها كجبهة خلاص من الديكتاتورية، بضمانات من اي نوع» .

اما الخلاص من الديكتاتورية، فيمر بانجاز عقد اجتماعي تعبّر عنه انتخابات حرّة ويترجمه دستور ديموقراطي . ولا خيار آخر الا الفوضى او الهيمنة الاجنبية . وانصاف الحلول لا تجدي، يضيف غليون الذي يحاذر تهوين الامور على السلطة من اجل استرضائها او تبسيط مهمة المعارضة . على العكس، فانه يذهب الى ان قبول المعارضة بتقاسم السلطة قبل اي انتخابات، سيشكل تعدّياً على سيادة الشعب وتعريضاً للهدف الملح . ذلك «ان المضمون العميق للبرنامج الديموقراطي في سوريا» هو «وضع حد للنظام الشمولي» ليس الا، بما يعنيه من الغاء لـ«نظام الوصاية الابوية

او السياسية او الحزبية على المجتمع» وبناء لـ«دولة مواطنين لا عزبة اقطاعية، يتحكم فيها وبمصير سكانها اسياد متوجون ومخلدون لا يسألون عما يفعلون، تدعمهم ميليشيات لا ترمي الطاعة لغيرهم ولا تخضع هي نفسها لقانون غير ارادتهم واهوائهم».

الصورة قاتمة ولا يخفف منها شيء. فبخلاف ما قد يجده مواطنون عرب من خارج الشام وبعض اللبنانيين المأخوذين بهاجس التصدي، فان سياسة سوريا الاقليمية لا تمنح النظام ظروفاً تخفيفية، فلا يغيب عن غليون ان «الاستخدام الشعاراتي المكرر للمسألة الوطنية» هو ايضاً مرفوض، ولا ان الصراع مع اسرائيل يتطلب تماماً عكس ما تفعله السلطة، اي الانفتاح على المجتمع والتسلح بتماسكه. الا ان الحكام السوريين فضلوا استغلال الانتماء العروبي القوي لمواطنيهم «من اجل اخضاع السوريين، واحياناً غيرهم من العرب (والمقصود طبعاً اللبنانيون والفلسطينيون) لأشكال من النظم وانماط من الحكم وسياسات ليس لها علاقة على الاطلاق بالقومية العربية او بالعروبة».

ان هذا التمظهر الخارجي كان سمة عهد حافظ الاسد. وهو يبدو الآن جزءاً من النواة الصلبة لتركته، وهو جزء يبدو واضحاً ان ابنه ووارثه يتردد في التخلي عنه، بدليل مغامرته الاخيرة في العراق ولهجته التي لم تتغير في مقابلته التلفزيونية، هذه المغامرة وتلك اللهجة اللتان يبدو انهما لا تزالان تثيران حفيظة الادارة الاميركية.

ما دامت السياسة السورية قد اختبرت المغامرة، وان في غير محلها، أليس اجدى ان تجرب مغامرة اخرى، هي التي يدعو اليها برهان غليون من اجل مصالحة سوريا مع نفسها؟

١٦/٦/٢٠٠٣

ثورة اذا اكتملت...

في عنوانه العريض، يوازي التطور الحاصل في سوريا منذ ايام، ثورةً، او لنقل انه يفترض على الاقل بهذا القرار القاضي بفصل البعث عن الدولة ان يهزّ حتى الاعماق منظومة السلطة القائمة في دمشق والثابتة، رغم كل التقلبات الايديولوجية، منذ اربعة عقود.

وفي اي حال، لا يجوز الاستخفاف باهمية هذا الفصل بداعي الاستخفاف بما تبقى من البعث. فاذا كان صحيحاً ان النظام القائم في سوريا قد حصر سلطة القرار في دائرة لا ينتمي اليها اعضاء البعث ولا كوادره، فالصحيح ايضاً ان التعبئة الحزبية بلغت حداً من الطغيان يجوز معه اعتبار التخلي البعثي عن استملاك جهاز الدولة انجازاً في ذاته.

ولكن مهلاً، فالثورة لم تحصل بعد وما زال للحكاية فصول. وما كان يمكن ان يعني ثورةً لا يعدو كونه خطوة صغيرة، ولو استتبع الاعلان المبدئي دعوة رسمية الى المحازبين لعدم التدخل في شؤون الدولة.

الخطوة تذهب لا ريب في الاتجاه الصحيح، الا ان المسؤولين في سوريا يبدون مصرين على عدم الاقرار بصحّة الاتجاه، وكأن شيئاً ما يخيفهم، فيفضّلون على جاري العادة ابقاء الخطوة غير مكتملة. التردّد مفهوم وان لم يكن مشروعاً في ظل حاجة المجتمع السوري الملحّة الى تجديد بناه. وفي جميع الاحوال، ليس المجتمع السوري بالتأكيد ما يخيف القيّمين على سياسته ويحول دون افصاحهم عن وجهتهم (اذا كانوا يعرفونها). ما يخيفهم هو ما ينقص الخطوة حتى تكتمل ويكتمل معها الاصلاح ويستقيم.

والمفتقد في قرار الفصل بين الدولة والحزب هو، تحديداً، التعيين الدقيق لمعناه في سياق التاريخ السوري وخصوصاً انه ظهر كأنه معلق في اللازمان، لا ينطوي على مفعول رجعي ولا يمتدّ الى رؤية مستقبلية.

ليس المقصود بالمفعول الرجعي ان يصار الى تجريد البعثيين الذين سبق وانخرطوا في سلك الدولة من مناصبهم، فذلك سيؤدي، لو حصل، الى اقالة كل موظف كبير او صغير وكل مسؤول مدني او عسكري، من اصغر فرع مخابرات الى رئاسة الجمهورية. ولا نحسب ان المسؤولين السوريين بلغوا حداً من الترفّع يدفعهم الى الاستقالة الجماعية، ولو انهم اقتنعوا بوصولهم الى الطريق المسدود. فالمفعول الرجعي يعني فقط الادراك ان الشرعية التي تقوم عليها السلطة البعثية في الدولة السورية المنزوعة البعث، هي شرعية متقادمة في افضل الاحوال وان لا مجال لـ«ترقيعها»، ولا بد من البحث عن شرعية جديدة لا سبيل اليها غير عقد اجتماعي جديد.

اما الرؤية المستقبلية المفتقدة، فهي بالذات التي تمهد، اذا توافرت، لهذا العقد الاجتماعي الجديد الذي تحتاجه سوريا. شروط هذا العقد معروفة، وقد مضت اطراف المعارضة السورية بعيداً في السعي الى استيفاء شروطها، من رياض الترك وتجمعات المثقفين الى قادة الخارج في «الاخوان المسلمين». لكن السلطة في المقابل اختارت حتى الآن ان تتعامى عما يترتّب عليها من واجبات من اجل التهيئة للعقد الاجتماعي الجديد. وأول هذه الواجبات التخلي ليس فقط عن دور البعث في جهاز الدولة، بل عن احتكاره للعمل السياسي على جميع مستويات المجتمع، وثانيها الدعوة الى انتخابات عامة وحرّة تشارك فيها جميع الاحزاب، بما فيها البعث اذا شاء واستطاع، وتفضي الى تشكيل مجلس نواب يحمل صفة تمثيلية حقيقية وتكون مهمته صوغ دستور تعدّدي جديد.

بيد ان مثل هذه النظرة المستقبلية تتعدّى حزب البعث لتطرح مصير

صيغة الحكم بكل ابعادها، واولها البعد المخابراتي. ولعل الخطوة التي يجب ان تستتبع مباشرة فصل الحزب عن الدولة هي وضع حد للفصل القائم بين المخابرات والدولة، هذا الفصل الذي اتاح ويتيح اختزال الثانية بالاولى. لنكن اوضح: ليس المطلوب ان تتماهى المخابرات مع الدولة، فهذا حاصل بالفعل، بل ان تصبح المخابرات مجرد اداة للدولة، من دون اي استقلالية سياسية تتيح لها التصرف على هواها، لا يحد حريتها الا صراع النفوذ في ما بينها.

٢٠٠٣/٧/١١

كل عضّة بغصّة

المتفائل سيقول انها آلام المخاض. اما المتشائم فسيكرّر في قرارة نفسه المثَل الرائج عند اهل دمشق وسائر الشام: «بماذا أذكرك يا إسفرجل؟ كل عضّة بغصّة». لكن الاثنين سيتفقان ان ثمة شيئاً بدأ يهترئ في مملكة البعث المتبقية، والسؤال إلامَ يفضي هذا الشيء؟ الى الاختناق غصّة بعد غصّة ام الى ولادة جديدة؟ فمن نافل القول ان الاهتراء، اذا حل بعد عمر من السنوات العجاف، لا يعني بالضرورة كساداً بل قد ينعكس اصلاحاً للفساد.

ولعل ابلغ دليل على حال الاهتراء التي يمر بها النظام القائم في دمشق ان المولجين تقديم الصورة الاكثر عقلانية عنه يفقدون تماسك خطابهم وإن لم يبارحوا الجدّية المفرطة التي يعشقون التظلل بها، وآخرهم السيد فاروق الشرع، وزير الخارجية الذي قلما خرج عن الرصانة الديبلوماسية، الا مع اللبنانيين والفلسطينيين.

ندع جانباً ما تبرّع به السيد الشرع في الموضوع اللبناني، فالخطاب

السوري في هذا المجال يبدو منذ اسابيع حائراً بين اعادة اجترار الثوابت وارتجال المخارج. ثم ان ما جاء على لسانه في موضوعات اخرى خلال الاحتفال بعيد الصحافيين السوريين («النهار»، ٢٨ تموز ٢٠٠٣) اكثر بلاغة.

مما قاله السيد الشرع: «اذا اردنا ان نكون صحافيين نكتب بضمير، علينا ان نضحّي». التوصية لا ريب محمودة (وكم نحن بحاجة اليها في هذه الايام)، لو انها جاءت من ميشال ابو جودة او احد اقرانه الذين كتبوا بضمير ولم ينفكوا يضحّون. لكنها عندما تأتي من عضو في القيادة القطرية للحزب الحاكم المتحكم المستحكم منذ اربعين عاماً، فانها تدعو في احسن الاحوال الى الابتسام المرير. فاذا كان السيد الشرع يريد الاشارة بعد غيره الى تعديل مرتقب في السياسة الاعلامية السورية، ألم يكن يجدر به القول الى الصحافيين: «اذا اردتم ان تكونوا صحافيين تكتبون بضمير، علينا (في السلطة) ان نضحّي»؟ ويا ليته ذهب ابعد، فخاطب الصحافيين المواطنين: «اذا اردنا بضمير ان تكونوا مواطنين، علينا (في السلطة) ان نضحّي».

لكن لا بأس، فالاتجاه الى المخاض، ولو بعد غصّة. والارجح ان السيد الشرع لم يرغب في الذهاب ابعد لانه قبل كل شيء وزير الخارجية همّه استيعاب الضغوط التي تواجهها سوريا. وايّ ضغوط! الاشارة هنا ايضاً بالغة الدلالة حول تراجع التماسك المنطقي، اذ يقول الوزير بالحرف: «نعاني اقسى ضغوط خارجية تعرّضنا لها منذ... لا اعرف، لم اعش في القرن السادس عشر».

الجملة تستحق وقفة. اولاً، من المقصود بنون المتكلم؟ سوريا ام الامة العربية العاجزة ان تكون واحدة والاعجز عن ابتداع رسالة خالدة جديدة؟ فسوريا لم تكن موجودة في القرن السادس عشر الا في الفكر الاستيعادي للأب هنري لامنس، وقد صوّرها مقهورة بعد خروج

الامويين وتراجع المسيحية فيها، وفي كتابات انطون سعادة، لا في عقيدة ميشال عفلق. لكنهم ربما نسوا في دمشق ان مؤسس حزب «البعث» كان اسمه ميشال عفلق. ثم لنفترض ان المقصود هي الامة العربية، فهل صحيح انها لم تواجه في الماضي القريب ضغوطاً بهذه القسوة؟ اذا اكتفينا بالقرن العشرين وحده، ما رأي السيد الشرع بالانقضاض الاستعماري الفرنسي على مملكة فيصل ثم القمع المديد لقيادات «الكتلة الوطنية» ام هي ايضاً سقطت من التاريخ السوري؟ واين يضع في سلّم الضغوط نكبات فلسطين والعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وضياع الجولان بعد سيناء والقدس عام ١٩٦٧؟ واذا شاء الاكتفاء من التاريخ العربي بحقبة حافظ الاسد، فكيف يقوّم الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وما تبعه من مواجهة بين سوريا والادارة الاميركية (هي المواجهة الوحيدة في اكثر من ربع قرن)، وكيف ينساها بعد كل ما اعتدّ به المسؤولون السوريون وحلفاؤهم اللبنانيون من إسقاط للرهان الاسرائيلي - الاميركي وافشال لاتفاق ١٧ ايار؟

بيد ان اغرب ما في جملة السيد الشرع يبقى الاشارة الى القرن السادس عشر. فما يُذكر من ذاك القرن هو ان معظم المنطقة العربية، من الحجاز وارض الرافدين الى الشام والكنانة وصولاً الى الجزائر، استقرّت في ايدي بني عثمان، ولا نحسب ان عتاة القوميين العرب ما زالوا يعدّون سلالة محمد الفاتح وسليمان القانوني في مصاف المعتدين، على الاقل في القرن... السادس عشر! وحدهم القوميون اللبنانيون والقوميون السوريون، وهذا حقّهم، بقوا ينظرون الى الدولة العليّة على انها كانت في ماهيتها قوة استعمار. فهل يقصد عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي الانحياز الى احدى هاتين القوميتين، ام انه يبغي التماهي بدولة المماليك البرجيين، بما سادها من استسهال للظلم ومن طغيان للعسس و«البصاصين» أجداد المخابرات؟

يُفهم ان يفقد السياسي، وان يكن عقائدياً حزبياً، بوصلته التاريخية اذا صح انه يتعرض الى ضغوط من الحجم التي حاول التدليل عليه. لكن أليس امامه حلول اخرى؟ يمكنه مثلاً ان يقصد لبنان حيث سيجد عند مضيفيه يقيناً لا تزعزه اصداء الارتباك الآتية من دمشق، على ما نوّه به الزميل جهاد الزين، وكأن «الشعب الواحد» الذي رآه حافظ الاسد في دولتين صار الآن في عالمين. كما يستطيع ان يستضيف في دمشق اصحاب اليقين من اللبنانيين عند مرورهم، الحاشد هذه الايام، لزيارة الرئيس بشار الاسد.

الظاهرة بلغت حد المفارقة: سوريا، يقول وزير خارجيتها، تتعرض لاشد الضغوط، ورئيسها يمضي ساعات كل يوم مع سياسيين لبنانيين، وهذا لا يعني غير امر من اثنين: اما ان لبنان موضع الثبات الوحيد للسياسة السورية الخاضعة للضغوط واما انه، على العكس تماماً، موضع الضغوط التي تمارس عليها. اياً يكن الحال، لا يملك المواطن، سواء كان لبنانياً او سورياً، الا ان يتساءل عما ينفع به معظم هؤلاء، غير تمضية الوقت، ما دام يقينهم يحول دون ان ينصحوا مضيفهم بتجربة الوسيلة الوحيدة التي لم يختبرها بعد في سعيه للتخفيف من الضغوط: اعادة الاعتبار الى سيادة الدولة، بل الدولتين، بما هي تنبع، في الدولتين معاً، من الشعب، لا من حزب او جيش. ومن دون غصّة.

٢٠٠٣/٨/١

في التصيّد والتصدّي

لا شماتة ولا تشفّي ولا تصيّد، كما اتهمني احد «القراء» الذين انبروا في الفترة الاخيرة للمساجلة مع «النهار» دفاعاً عن الموقف السوري

الرسمي. مجرد ترقّب لتغيير لا بد ان يأتي، ومراقبة للظواهر التي قد تنمّ عن دنوّه، ومنها تحديداً هذه الهجمة السلمية على الكتابة سواء في «النهار» (او ضدها) او في غيرها من الصحف البيروتية.

الظاهرة صحية، لا ريب، في وجهيها. فهي من جهة تؤكد لنا ان الصحافة المكتوبة لا تزال قادرة على التأثير (والايقاظ) وان «النهار» تبلي بلاءً حسناً في تأدية هذا الجانب من رسالتها. وهي من جهة ثانية تفيد أن النظام الحاكم في سوريا صار مستعداً للكلام، وإن لم يكن بعد راغباً في الحوار. طبعاً، ليس المطلوب من هذا النظام ان يحاور صحيفة، وإن بعراقة «النهار»، بل المطلوب ان يحاور من يتحكم الى الآن بمصيرهم، اي الشعب او بالاحرى الشعبين السوري واللبناني. وفي هذا المجال لا توحي حملة الردود جاهزية واضحة للانصات الى الرأي الآخر، بدليل الاستمرار في سوق الاتهامات من نوع «التصيّد»، الى ما هناك من محاكمة النيات. لكن الظاهرة هي في بداياتها، ولا بد ان تثمر عاجلاً ام آجلاً لغة جديدة تحتاج اليها سوريا، ومعها لبنان.

ولا يهم هنا اذا كانت الردود التي تأتينا عفوية، لا تعبّر الا عن الغيرة الوطنية لكتابها، او «مطلوبة» بمعنى انها نتيجة قرار رسمي بالتصدي للمناوئين بعد طول صمود امام هجماتهم. واياً يكن المستوى الذي اتخذ هذا القرار (وزارة الاعلام؟ الاعلام الخارجي؟ اجهزة المخابرات؟ اعلى من ذلك؟). فحتى في الحال الاولى، ثمة معنى سياسي لخروج هذه الغيرة الى العلن. هل هو فقط الشعور بأن التطورات الاقليمية بعد الاحتلال الاميركي للعراق وسقوط نظام البعث فيه تحمل تهديداً لنظام البعث الآخر المتبقي في سوريا (وليس لسوريا نفسها كما يفترض المساجلون) الا اذا تغيّر؟ ام هو الشعور بأن التهديد اتى ثماره الاولى فوضع التغيير على السكة وصار لزاماً الحد من الخسائر؟

الحقيقة ان هذين السؤالين لا تطرحهما فقط قراءة الردود التي ترد على

«النهار»، بل ايضاً وخصوصاً ممارسة المسؤولين السوريين الملتبسة في هذه الفترة كما لم تكن في يوم من الايام. فقد بات واضحاً ان السياسة السورية تذهب في اتجاهات متعارضة: على السطح، خطاب لا يريد ان يعدّل نفسه فينعكس في استمرار سياسة متصلبة كالتي تم انتهاجها حتى الآن حيال مجلس الحكم الانتقالي في العراق، فضلاً عن تفضيل الجمود داخل سوريا (ولبنان) على اي خطوة اصلاحية ناجزة، وفي الوقت نفسه اشارات الى تواصل البحث عن سبل التأقلم مع الظرف الجديد، ومن هذه الاشارات ايضاً ما يتعلق بالموقف من مجلس الحكم العراقي والساحة الداخلية على حد سواء.

ومما يعبّر عن هذا الالتباس في الساحة الداخلية اخيراً التزامن بين عودة هيثم المنّاع احد المنفيين الناشطين في مجال حقوق الانسان، والانباء عن اعتقالات في حلب في وسط منتدى الكواكبي، حتى لا نحكي عن استمرار اعتقال عارف دليلة ورياض سيف ورفاقهما. بل ان عودة المنّاع في ذاتها تعكس الالتباس، كونها بُرّرت على ألسن مسؤولين، وإن على نحو غير رسمي، بموقف المنفي السابق من التهديدات الاميركية. فاذا كان رفع الحظر عن المنفيين يفترض امتحاناً في الالتزام ضد الامبريالية، فهذا لا يعني اصلاحاً ولا وعياً حقيقياً للمتغيرات.

لكن التعبير الاكبر والاخطر عن الالتباس، والذي يصل في هذه الحال الى حد الضياع، هو العجز الواضح عن تبديل الحكومة السورية بعد اشهر على انتشار كلام في كل دمشق حول قرب هذا التغيير. ولما كانت انجازات السيد مصطفى ميرو الاصلاحية محدودة، فلا بد من البحث عن سبب هذه المماطلة في مكان آخر.

ولعل الغيرة الحقيقية على سوريا تكون في البحث عن هذه الاعاقات والتصدي لها، لا لمن يرصدها.

٢٠٠٣/٨/٢٩

محاسبــة بعــد المحاسبــة

ما من احد يشك في أن ما سمي «قانون محاسبة سوريا» طرح للبحث في واشنطن بدايةً بدفع من اللوبي الاسرائيلي والمتأثرين به في الكونغرس الاميركي. وما من احد يجهل ان وزن هذا اللوبي في العاصمة الاميركية يكفل له القدرة على توجيه نسبة كبيرة من اعضاء الكونغرس، فضلاً عن التأثير على اصحاب القرار في الادارة. لكن البحث عن الاسباب والعوامل لم يعد يجدي، اذ يدخل مشروع «محاسبة سوريا» المسار الذي يحوّله قانوناً يلزم الى حد بعيد الادارة. ففي ازاء تصويت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الذي حسم مرحلة الاخذ والرد، وخصوصاً اذا اعتبرنا حجم التأييد الذي ناله النص، بات لزاماً على المسؤولين السوريين تحديد رؤية جديدة لعلاقاتهم مع الولايات المتحدة.

الخيارات ليست كثيرة، ويمكن ان نشطب منها سلفاً الضغط الاقتصادي. فسوريا لا تملك شيئاً تستطيع ان تهدّد به الاقتصاد الاميركي، والكلام عن خسارة للشركات الاميركية التي حظيت بعقود في سوريا، ومنها عقود التنقيب عن النفط، لا يفيد الا للاستهلاك المحلي، وامام جمهور يجهل سير الاقتصاد المعولم. كذلك يمكن اسقاط احتمال قطع العلاقات الديبلوماسية بين البلدين. فحتى لو ان الولايات المتحدة وضعت نفسها من خلال هذا المشروع في خانة اعداء سوريا، فلا سوريا ولا اي بلد في العالم قادر اليوم على الاستغناء عن الحد الادنى من التواصل مع عاصمة الامبراطورية العالمية، ويقيناً ان احداً لن يلوم دمشق على احجامها عن «معاقبة» تلك الامبراطورية من خلال الوسائل الديبلوماسية التقليدية، من

سحب السفير وخفض مستوى التمثيل وصولاً الى اقفال السفارة.

بيد ان استحالة قطع العلاقات تحدّ ايضاً من الاحتمالات الاخرى، تلك التي تتمثّل في الردود غير المباشرة، وذلك في المجالين اللذين حاولت سوريا ان تتحرك فيهما، اي المجال الفلسطيني والمجال العراقي. في الموضوع الاول، استبقت اسرائيل تصويت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الاميركي بخروجها على تفاهم رابين - الاسد حول تحييد الجبهة السورية-الاسرائيلية عن الصراع العسكري في الشرق الاوسط. واذا كانت لاسرائيل دوافع عديدة وراء شنّها اول اعتداء لها على الاراضي السورية منذ عام ١٩٧٤ (ليس «تصدير شارون لأزمته الداخلية» بحسب لازمة الاعلام اللبناني المتلازم الا الجزء اليسير منها)، فإن شبه التزامن بين هذا الاعتداء والتصويت الاولي في الكونغرس ضيّق هامش التحرك السوري حيال حركتي «حماس» و«الجهاد» والفصائل الفلسطينية الاخرى المعارضة لمسيرة التسوية. فضلاً عن ان الولايات المتحدة تتّجه اكثر فاكثر في هذه السنة الانتخابية الى عدم المبالاة لمآل هذه المسيرة، بدليل عدم حماستها لتنفيذ «خريطة الطريق».

اما في المجال العراقي، فالحسابات مختلفة. اذ يمكن سوريا نظرياً العمل على تخريب الخطط الاميركية. لكن ما يصحّ نظرياً لا يصلح عقلانياً. وليس التخبّط الاميركي في العراق مدعاة الى مزيد من التدخل السوري علّ التخبّط يزيد ويتعمّق. على العكس تماماً، فان الصعوبات التي تواجهها ادارة الرئيس جورج بوش قد تحفّزها، سواء عن اقتناع او لإلهاء الرأي العام، على توسيع دائرة عملياتها مثلما حصل قبل ثلاثة اشهر حين خرقت وحدة اميركية الحدود السورية على عمق عشرات الكيلومترات. ولعل الحمى الانتخابية قد تزيد من نزعة المغامرات الاميركية التي لا طائل لسوريا على احتمالها.

لا تعني استحالة الرد السوري القاسي ان دمشق لا تملك الا الإذعان

امام الولايات المتحدة. ولا بد من الاعتراف بأن احتمال الإذعان المباشر ضئيل جداً، ليس لسبب الا لأن المطلوب اميركياً من دمشق بعيد عن الوضوح حتى بالنسبة الى القيادة السورية، رغم ما قيل عن وجود لائحة مطالب جاء بها كولن باول خلال زيارته الاخيرة لدمشق. ولكن، في المقابل، فإن استراتيجية ربح الوقت التقليدية في دمشق لم تعد فاعلة، واعظم برهان لى ذلك فشل سوريا في منع تحوّل مشروع محاسبتها قانوناً. ولعل ضيق هامش التحرك هو تحديداً الدافع الاول لصوغ رؤية جديدة للعلاقة بين سوريا والولايات المتحدة.

يبقى ان تجديد النظرة الى العلاقات بين دمشق وواشنطن يفترض بدايةً استخلاص العبر، والعبرة الاولى، من وجهة النظر السورية، هي ان بداية تحوّل مشروع المحاسبة قانوناً هو فشل ديبلوماسي ذريع تترتب عليه مسؤوليات. طبعاً، لا يتوقّع احد من الحكم السوري ان يعاقب نفسه. لكن كيف يمكنه الاحجام عن محاسبة ادائه السياسي والاعلامي والديبلوماسي واعادة النظر فيه، سواء بتبديل جذري في الاطر القيادية، وهذا اضعف الايمان، او بتغيير جلد النظام، وهذا افضل بكثير؟

لا ريب انه سيمكن الدفاع اكثر عن سوريا اذا لم تعد دولة محكومة بمنطق الاستئثار الاعتباطي، واذا اختارت الشفافية ناموساً جديداً، وتصالحت مع نخبها المسجونة او المنفية، وتركت مجتمعها يستعيد الحياة فيقول هو رفضه للشروط الاميركية. فكم بالحري اذا حَرَمت القانون الذي يريد محاسبتها من عنوانه الفرعي المتعلق باستعادة لبنان سيادته؟

١٠/١٠/٢٠٠٣

عمى البطولة

يمكن الجزم منذ الآن اننا سنفتقد الكثير عندما تعود لسوريا دولة طبيعية، اي دولة شفافة لا تنتشي ببطولات لا وجود لها ولا تختبئ وراء نشوتها. ولعل اكثر ما سنفتقده في هذا السياق هو هذا الجهد الدؤوب الذي تبذله وكالة «سانا» يومياً، الى جانب صحف دمشق الرسمية الثلاثة، للعثور على انجازات خارقة وتفسير كل شيء وعكسه بها. الثمرة الاخيرة لهذا الجهد، الذي يستحق وحده صفة البطولي، هو التحليل الذي قدمته «سانا» لاقرار قانون «محاسبة سوريا واستعادة لبنان سيادته»، فعندها ان العقوبات تُفرض على سوريا «بسبب دعمها لمقاومة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي».

ليس من احد يشك في ان لولب الحركة التي آلت الى اقرار هذا القانون في كلا غرفتي الكونغرس الاميركي هو جمع من السياسيين الاميركيين الاكثر التصاقاً بالمصالح الاسرائيلية، بل ان اللوبي الصهيوني المنظم في واشنطن لعب دوراً فاعلاً في دفع منطق المحاسبة الى حيث هو الآن، اي الى مكتب الرئيس جورج بوش. الا ان اختزال حيثيات اقرار القانون بغالبية شاسعة، وفي كل من مجلسَي النواب والشيوخ، بدعم مقاومة الشعب الفلسطيني يفيد قدراً من التذاكي يرقى الى حد العمى، فضلاً عن كونه يجافي الحقيقة الثابتة في اكثر من عقدين من العلاقات السورية - الفلسطينية. لكن الانكى في هذا الخطاب البطولي انه يصعّب على المسؤولين السوريين الافلات من الخطر الذي يمثله التحوّل الجديد في العلاقة بين دمشق وواشنطن. اصلاً، الخطاب البطولي لا يتيح ابداً

ادراك هذا التحول، اذ انه يفترض عداءً اميركياً دائماً لسوريا، فيما يعرف المسؤولون السوريون الأعلى رتبة من محرري «سانا» ان العلاقة الجيدة مع الولايات المتحدة كانت احدى دعائم ديبلوماسية حافظ الاسد. بل ان بعض هؤلاء المسؤولين يتغنّون في الحلقات الضيقة بالصداقات التي تحتفظ بها دمشق في وزارة الخارجية الاميركية، وان تناسوا ان اعضاء ما يمكن تسميته - بكثير من التحفظ - اللوبي السوري في واشنطن، مثل كريستوفر روس والى حد ما ادوارد جيرجيان، ليسوا في موقع التأثير على القرار الرئاسي. والحال ان الموقف السوري يتأرجح بين تسخيف التهديد المتمثل بالقانون الاميركي الجديد وبين تعظيم الانجازات «القومية» للنظام واهله، وهي التي تفسر في رأيهم اللجوء الاميركي الى التهديد، فيضيع معنى التحول في سياسة واشنطن.

قد يتأخر الرئيسً بوش في التوقيع على قانون محاسبة سوريا، وقد يذهب الى حد الامتناع عن التوقيع حتى نهاية ولايته. وقد يصيب المسؤولون السوريون في ادعائهم ان العقوبات المنصوص عليها في القانون لن تنعكس عليهم سلباً بطريقة مباشرة ما دام الاقتصاد السوري مغلقاً على نفسه وقادراً على البقاء في حال الانغلاق الى ما شاء الله وتحمّل عباده. لكن اياً من هذه الاعتبارات لا تنفي حقيقة حصول تحول في العلاقة السورية - الاميركية ولا تقلل من حاجة سوريا الى التحصن ضد مفاعيله السياسية، ان لم يكن ضد انعكاساته الاقتصادية.

كذلك، لا يقلل من اهمية التحول الاقرار بأنه ينبع اميركياً من تشنّج ايديولوجي ويتسلح برهان، ايديولوجي هو الآخر، على تغيير جذري في الشرق الاوسط. على العكس تماماً، ان غلبة الايديولوجيا في دوائر القرار الاميركية تفسّر لماذا آلت الى الفشل حتى الآن المحاولات السورية لاظهار حسن النية في الكواليس، من خلال التعاون المخابراتي ضد ارهابيي «القاعدة»، بينما ظل الخطاب السوري في ظاهره محكوماً هو

ايضاً بتشنج ايديولوجي كالذي برز في مواقف الرئيس بشار الاسد العلنية من الوضع في العراق، قبيل الحرب واثناءها وبعدها. هذا ناهيك عن كون التعبئة الايديولوجية في الولايات المتحدة تعظّم من المسؤولية السورية في ضبط حركة مرور المرشحين للجهاد في اتجاه العراق، حتى وان يكن الفلتان في المنطقة الحدودية ناجم عن اتساعها والظروف الطبيعية السائدة فيها، وليس عن ارادة سورية واضحة وثابتة. كما ان هذا الطابع الايديولوجي يؤدي الى تخلي الولايات المتحدة عن الحسابات الباردة التي كانت تحكم نظرتها الى الهيمنة السورية على لبنان. ولا بد من القول في هذا المجال ان الكثير مما جاء في فقرات القانون الاميركي حول لبنان، وخصوصاً ما يتعلق منها بفقدانه حرية القرار، يبقى كلاماً حقاً، وان يكن يراد به باطل، وليس الرد عليه باستنفار المعارضة كي تنتصر للنظام الذي لم يأل جهداً في تهميشها وقمعها.

امام طغيان الايديولوجيا في النظرة الاميركية الجديدة، تملك ربما سوريا الرسمية ان تلجأ هي الاخرى الى ممارسة ايديولوجية، كالتي لا تتوقف «سانا» عن التغني بها. وتملك ايضاً ان تبارح الايديولوجيا لتختار مقاربة واقعية براغماتية، سواء بنشرها جيشها على الحدود مع العراق او بسحبه من لبنان، او بالاثنين معاً بحيث تضرب سرباً من العصافير بحجر واحد. لكنها بالتأكيد لا تملك ان تحافظ على الالتباس بين خطاب محكوم ببطولات «سانا» وممارسة لا تستطيع حتى «سانا» التنظير لها.

١٣/ ١١/ ٢٠٠٣

بلا ضفاف

ليس المطلوب هذا المقدار من التحول. طبعاً، لم يصدر شيء رسمياً عن دمشق، لكن ما تجمّع من مؤشرات وتسريبات في الاسابيع الماضية حول احتمالات احياء المسار التفاوضي السوري - الاسرائيلي كان كافياً لإشاعة جو من التساؤل القلق ليس فقط عند الذين ظلوا يصدّقون خطاب الصمود والتصدي في دمشق، ولكن ايضاً عند الذين يطالبون القيادة البعثية في سوريا التأقلم مع الاوضاع الاقليمية الجديدة قبل فوات الآوان. ويزيد من هذا القلق ان آخر هذه التسريبات هو الكلام المنسوب الى الرئيس المصري حسني مبارك الذي ذهب الى ان الرئيس السوري بشار الاسد مستعد للقبول باستئناف المفاوضات مع اسرائيل «بلا شروط مسبقة» اذا تعذر استئنافها من حيث انتهت، بحسب العبارة المعروفة.

فهذا فليس التأقلم المرجو. بل هذا ليس المطلوب صراحة من الولايات المتحدة. صحيح ان الادارة الاميركية سوف تنفرج اساريرها لو تحركت عجلة المفاوضات على المسار السوري - الاسرائيلي، وانها ستنشرح اكثر فأكثر لو افضت هذه المفاوضات الى اتفاق سلام سريع لم تكن تتصور واشنطن قبل حين انها تستطيع مطالبة دمشق به. فما يعرف عن لائحة المطالب الاميركية الى سوريا، التي جاء بها قبل اشهر وزير الخارجية كولن باول، لا يلحظ اتمام السلام مع اسرائيل. لكن يبدو ان ثمة في الديبلوماسية العربية، وربما في دمشق نفسها، من يعتقد انه قد يكون من الاسهل محاولة ارضاء الولايات المتحدة من خلال التلويح بملف لم تفتحه هي بدل من السعي الى مراعاتها بالقبول بعدد من الاجراءات

الجزئية. هذا مع العلم ان التجاوب مع هذه الاجراءات المطلوبة اميركياً قابل لأن يصب في مصلحة سوريا الاستراتيجية ومصلحة جيرانها العرب. او لنقل انه لا ينطوي، حتى في الحسابات السلطوية، على المعنى التاَريخي نفسه الذي يحمله احتمال اقفال الصراع العربي-الاسرائيلي في شقه السوري.

أليس تأمين الحدود العراقية، مثلاً، اهون من السير في آلية قد تؤدي الى ترسيم الحدود مع اسرائيل على عجل؟

أليس نزع اسلحة «حزب الله» خطوة اقل «نهائية» من الدخول في مفاوضات جديدة تجعل الاميركيين، ناهيك بالاسرائيليين، يرفعون سقف مطالبهم من جديد؟

أليس فك التحالف مع «حماس» و«الجهاد الاسلامي» اقل تعريضاً لمستقبل القضية الفلسطينية من الايحاء الى المجتمع الاسرائيلي بانه يستطيع تجاهل خيار التعايش مع دولة فلسطينية مستقلة؟

أليس التخلي الطوعي عن نظام الوصاية المفروض على لبنان اقل تعريضاً لمستقبل السوريين من الدخول في عملية تعيد سوريا الى مرحلة ما قبل القوة الاقليمية؟

أليس الاصلاح الداخلي وولوج درب التحول الديموقراطي اكثر ضماناً للمستقبل من الاتكال مرة اخرى على الجغرافيا السياسية لضمان الاستقرار السياسي في سوريا؟

لم تكن هذه الاسئلة لتطرح نفسها، مهما تكن وتيرة التسريبات، لولا حدثين حصلا في الاسابيع الاخيرة. الاول هو السابقة التي سجلها الرئيس القذافي حين ادرك بسرعة تستدعي الاعجاب ان الكلام الاميركي (والبريطاني) المعسول حول الديموقراطية يخفي مسعىً لفرض الولاء اكثر مما يرمي الى تغيير الثقافة السياسية في المنطقة. فمع كل خصوصيات النظام الليبي، فانه يحمل ما يكفي من التشابه مع ما هو سائد

في سوريا ليدفع الى التساؤل عما اذا كان احدهم في دمشق قد وصل الى الخلاصات نفسها، وان تكن تلك الخلاصات تترجم «اسعاراً» مختلفة في كل من الحالين. فاذا كان العقيد قد باع الاميركيين ما لم يكن يملكه، فان اي رهان سوري مماثل سوف يعني ان دمشق ستضطر، اذا شاءت الوصول الى نتيجة سريعة، الى الذهاب ابعد من مسألة اسلحة الدمار الشامل، المشكوك في وجودها هنا ايضاً. اما الحدث الثاني فهو زيارة الرئيس الاسد الى تركيا بما رافقها من تأويلات.

على مستوى العلاقات العامة، شكلت زيارة الرئيس السوري نجاحاً بلا شك، ولا سيما انها كانت مناسبة جديدة لظهور عقيلته الشابة والانيقة وولديه الصغيرين، مما اضفى عليها طابعاً من الحداثة والبساطة تفتقر اليه عادة صورة سوريا في الخارج. الا انها زرعت الشك في عقول الكثيرين ممن ظلوا يأتمون القيادة البعثية على صلابة الموقف القومي. ليس لأنها جرت من دون اي اشارة الى «اللواء السليب»، وهذا قد يكون مشروعاً نظراً لموازين القوى، فضلاً عن حركة التاريخ الديموغرافي في ساحل اسكندرونة وانطاقية منذ اكثر من ستين عاماً، بل لانها ترافقت مع كلام، وان غير رسمي، عن دور تلعبه تركيا في احياء المفاوضات. وتركيا هي، كما يذكر، الدولة التي اعتبرت قبل فترة ليس بعيدة صنو العدو الصهيوني، بسبب اتفاق التعاون الاستراتيجي الذي عقدته مع اسرائيل في عز الازمة السورية – التركية الاخيرة عام ١٩٩٨. وجاءت تسريبات تركية نسبت الى الرئيس الاسد استعداده لاعادة النظر في موقف والده من ضفة بحيرة طبريا، لتعزز عند الرأي العام احتمالات الوساطة التركية.

طبعاً، قد يكون الكلام المتكاثر عن احياء المسار السوري – الاسرائيلي مجرد فقاعة ضخّمتها الرهانات الاسرائيلية على ما قد يحوّل الانظار عن جدار الفصل في فلسطين، وقد يكون ايضاً بالونات اختبار تطلقها دمشق او العواصم العربية التي تريد لها الخير. لكن الصمت

الرسمي السوري يؤدي في الحالين الى نتيجة واحدة، وهي رفع حجم الرهان الاميركي والاسرائيلي. فاذا كانت الولايات المتحدة لم تضع التطبيع مع اسرائيل في لائحة مطالبها المقدمة الى دمشق، فانها قد تتشجع الآن على ذلك، وخصوصاً خلال هذه السنة الانتخابية وفي حضور كونغرس ملتزم في معظمه المصلحة الاسرائيلية وقادر على التسلح باداة حرب اسمها «قانون محاسبة سوريا».

وهذا تحديداً ما يجعل تبديد التساؤلات امراً ملحاً. لكن ذلك لن يتأمن بمجرد استعادة خطاب الصمود والتصدي الذي لا يجدي نفعاً ويظل عند المشككين موضع تشكيك، بل يتطلب تأكيداً واضحاً بأن السياسة السورية ليست سفينة حائرة في بحر بلا ضفاف، اللهم الا الضفة اللبنانية، وينعكس في خطوات توحي على العكس انها سائرة على خط مرسوم بثقة، يسعى الى الاقلمة بين مقتضيات ارضاء القوى العظمى ومصلحة السوريين (واللبنانيين معهم) في اطلاق عجلة التغيير بقرار ذاتي.

٢٣/ ١/ ٢٠٠٤

القلق السوري والطمأنة اللبنانية

عن السؤال المطروح منذ زمن حول ما يريده الحكم السوري من لبنان، تعددت الاجوبة مع تعدد ابعاد السياسة السورية. فهناك الجواب الايديولوجي الرائج عند الموالين للسياسة السورية وبعض معارضيها، والذي ينسبها الى الفكر الوحدوي البعثي او، في اقل تقدير، الى رغبة دفينة في استعادة وحدة سوريا الطبيعية؛ وهناك الجواب الاقتصادي الذي اخذ يتبلور منذ نهاية الحرب في لبنان والذي يقوم على رصد شبكة من

المصالح المادية تعبر الحدود ويتشارك فيها اعضاء في النواة الحاكمة في كل من البلدين المتلازمين، كما يظهر من الفضائح المصرفية و«النفطية» الاخيرة التي باتت حديث المدينة كلها؛ وهناك طبعاً الجواب الاستراتيجي الذي يرى في التمظهر اللبناني للقوة السورية اساساً لدورها في الجغرافيا السياسية. لكن، الى كل هذه الاجوبة، يبدو من مسلسل الاستقبالات اللبنانية للرئيس السوري انه يجب اضافة جواب آخر يندرج في خانة علم النفس الاجتماعي.

ما الذي يريده الحكم السوري من لبنان؟ يريد ايضاً تطميناً بانه لا يزال يمتلك صورة الفاعل القادر الواحد الأوحد. فعندما يستدعي المسؤولون السوريون اساطين السياسة اللبنانية ليمثلوا الواحد تلو الآخر بين يدي الرئيس بشار الاسد، فانهم لا يؤكدون امساكهم، على اختلاف توجهاتهم، بالوضع اللبناني فحسب، بل ان لا شيء تغيّر منذ رحيل مؤسس الصورة: الاطار نفسه، الكرسي نفسه، الطاعة نفسها. لا قلق اذاً، ففي شرق اوسط يتغير، اي طمأنينة تلك التي تنبعث من هذه الصورة؟

ولكن هل الصورة لا تزال هي هي؟

كل الانباء الآتية من دمشق (عن غير طريق السياسيين اللبنانيين الذين حظوا بشرف الاستدعاء) توحي العكس، وها هي «المجموعة الدولية للازمات» تؤكد بدورها الانطباع بوجود هذه التموّج، من خلال التقريرين اللذين خصصتهما للتحديات التي تواجهها سوريا، اذ تخلص الى انه يتوجب على الرئيس بشار الاسد ان يتشارك في سلطته اكثر بكثير من ابيه مع «مراكز قوى متعددة»، فيما تستحيل «السلطوية التعددية» السائدة هناك «اقل سلطوية واكثر تعددية».

قد يكون السياسيون اللبنانيون يعرفون هذه الحقيقة اكثر من غيرهم، ولكن لا فرق عندهم. أليس الصديق لوقت الضيق؟ ثم انهم يعرفون ايضاً

ان التطمين الذي يمنحونه لمجالسيهم في دمشق ليس نفسياً محضاً، بل يمكن ايضاً الافادة منه في المجال الاستراتيجي. فما دامت سوريا تستطيع الايحاء بقبول السياسيين اللبنانيين لكونها الآمر الناهي، فانها تعتقد انها تنجح في «التمديد» لمنطق «الورقة اللبنانية» كمسوغ للاعتدال الغربي معها.

نترك جانباً مسألة استعداد اللبنانيين للتمديد لهذه الورقة. فالمعضلة هي سورية قبل ان تكون لبنانية. والمعضلة هي ان الوقت الذي يتصور الحكم السوري انه يربحه بهذه الطريقة، انما هو وقت ضائع.

ثمة رأي في سوريا يقول بأنها لا تزال تستطيع المراهنة على التحديات الخارجية لاستدامة الحكم، على جري التقليد الذي ارساه حافظ الاسد حين نجح، من خلال لبنان، في اعطاء ديمومته اساساً اقليمياً. وبالفعل، لا تزال مفاعيل هذه السياسة قائمة الى حد كبير، كما يستدل من تخصيص «المجموعة الدولية للازمات» احد تقريريها للتحديات الخارجية التي تواجهها سوريا. الا ان «الخارج» بالنسبة الى الحكم السوري لم يعد نفسه. فما آل ايه ميزان القوى الاقليمي وما شهدته الجغرافيا السياسية من تحولات منذ الاحتلال الاميركي للعراق، ناهيك بتأثير السقوط المدوي للبعث البغدادي على البعث المتبقي في دمشق، كل ذلك وضع سوريا في خط تراجعي لا يقارن حتى بما عانته اثر الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ . واذا كان صحيحاً ان اي مقاربة اميركية عقلانية، كالتي يدعو اليها تقرير «المجموعة الدولية للازمات»، تلحظ تحقيقاً لمطالب سورية اساسية، واولها الانسحاب الاسرائيلي من الجولان، الا انها تندرج في سياق يفضي الى تغيير كامل في مفردات السياسة الاقليمية السورية، بما في ذلك ما يتعلق منها بلبنان. وفي اي حال، يبدو جلياً ان الحكم السوري لم يعد قادراً على اهمال التحديات الداخلية، بدليل ان الارهاب الفكري الذي يحاول الحؤول دون اي مطالبة بالتغيير بحجة هذه

الاخطار، لم يمنع عودة التعبير عن التملل الداخلي، كما يتضح من توسّع اطار عريضة المطالبين برفع حالة الطوارئ.

هل يستطيع الحكم السوري تأجيل الاستحقاقات الداخلية من خلال سياسته الخارجية؟

قطعاً، اذا قام ببوادر «حسن نية» فاختار بين لائحة المطالب الاميركية ما يعتبره اقل ايذاءً لدوره. غير ان مجرد القبول بأي منها يعني ايضاً بداية التخلي عن الدور الاقليمي كأساس لبقائه، ولا بد تالياً من ان يحاول تجديد شرعيته في الداخل.

وهنا المشكلة، بل الحلقة المفرغة التي يصوّرها التقرير الداخلي لـ«المجموعة الدولية للازمات»، عندما يقول ان النظام لن يكون في منأى عن التحديات الداخلية اذا استمر الاقتصاد في التراجع. فتناقص المداخيل سوف يحد من امكانات الريع، ومن الامتيازات الاقتصادية التي امّنت له دعم بعض المجموعات الاساسية. الا ان الاصلاح الاقتصادي في ذاته يعني تغييراً في جلد النظام، اذ انه سيطول الاحتكارات العائلية - السلطوية التي ميّزت بداية الانفتاح اللبيرالي. اي ان الاصلاح، اذا كان فعلياً، سوف يضرب مباشرة بعض بطانة الحكم. والاهم ان الاصلاح الاقتصادي حتى يكون مجدياً بحسب خلاصة «المجموعة الدولية للازمات»، يجب ان يرافقه انفتاح سياسي. فمن دون مساءلة اكبر، وشفافية، ووسائل اعلام اكثر تحرراً، سيكون من الصعب جداً «كسر حلقة الفساد وعدم الفاعلية». ومع قلة الموارد التي يمكن توزيعها، يصبح من الاهمية في مكان بناء «اجماع داخلي اقوى» من خلال «مشاركة اكبر» للمواطنين، على ما يخلص التقرير. ولَمَ الاستغراب بعد ذلك إن فضّل الحكم السوري اجماعاً آخر هو في متناول يديه، وان اقتصر على السياسيين اللبنانيين؟

١٣/ ٢/ ٢٠٠٤

ربيع دمشق، الجزء الثاني

مدير المدرسة جلس على مقعد الدراسة والتلميذ اخذ وضع الاستاذ، لكن المدير الجالس هو من يدير الدفة فيشرح للتلميذ كيف يجب ان يلقن مبادئ البعث الى رفاقه... انه واحد من المشاهد الاكثر سخرية في «الطوفان»، الفيلم الوثائقي الجديد لعمر اميرالاي الذي عرض في حلقة خاصة في بيروت مساء امس وسوف تبثه «ارتي»، القناة الثقافية الفرنسية-الالمانية، في غضون اسابيع. ليس واضحاً ان كان استاذ السينما الوثائقية العربية اراد من هذا التصوير استعارةً لجدلية «الحرس القديم والحرس الجديد»، لكن المشهد ينطوي في ذاته على دلالة قاتمة عن تداول الاجيال في كنف البعث، وليست المشاهد الاخرى التي التقتها في احد مدارس الريف السوري لتبدد الصورة السوداوية التي يمكن رسمها عن «بلد اسمه سوريا الاسد»، بحسب تعبير اميرالاي.

تلك الصورة ليست من نسج الخيال السينمائي، ويكفي رصد الجمود المهيمن على السياسة الرسمية السورية لتلمسها. ومع ذلك، ها هي انباء سوريا تأتينا بجديد، وكأن الربيع عاد يطرق ابواب دمشق.

قبل ثلاثة اعوام تماماً، في شباط ٢٠٠١، بدأ الاعتقاد يسود ان الستار يسدل على «ربيع دمشق»، بعد بضعة اشهر على تفتحه في بيان الـ٩٩ مثقفاً الذي طالب برفع حالة الطوارئ والافراج عن المعتقلين السياسيين وعودة سوريا الى حياة سياسية طبيعية. وقد تكوّن هذا الانطباع اثر مقابلة شهيرة للرئيس الجديد (آنئذ) بشار الاسد القى فيها بالشبهة على المثقفين وتزامنت مع حملة ميدانية تزعمها نائب الرئيس القديم (اليوم كما الامس)

عبد الحليم خدام لمقارعة هؤلاء المثقفين والانتصار لحزب البعث بفرعه الدمشقي. وبالفعل، لم تمر سوى اشهر الا وانقضّت الاجهزة الامنية على المنتديات الفكرية التي كانت قد ازدهرت في المرحلة الانتقالية التي تلت رحيل حافظ الاسد، وعادت سياسة الاعتقالات، وإن ظل عددها محدوداً مقارنة بالماضي. ثم جاء تفعيل التعاون المخابراتي بين سوريا والولايات المتحدة بعد ١١ ايلول ليوحي أن الرهان البعثي (السوري) على الجمود قادر على شراء فترة سماح دولي جديد، وتالياً على تناسي وعود التغيير التي تم التلويح بها بعد وفاة الاسد الاب. هكذا انكفأ «الربيع»، وانحصرت الاصوات المعارضة السورية في صفحات «النهار» وملحقها.

لكن «ربيع دمشق» لم يكن قراراً سلطوياً، هذا ما نفهمه اليوم مع استعادة المعارضين السوريين نبرة الاعتراض، وفي اصعب الظروف، من خلال العريضة الجديدة التي وقعتها الى الآن ٧٠٠ شخصية وطالبت مجدداً برفع حالة الطوارئ.

الحيثيات هذه المرة مختلفة. في عام ٢٠٠٠، كان رحيل الاسد الاب، الرجل الذي اختصر صورة السلطة لثلاثة عقود، مناسبة لفتح صفحة جديدة تخرج سوريا من حالها غير الطبيعية. وجاء كلام الرئيس الخلف عن «الرأي الآخر» وما نسب اليه من اهتمامات تحديثية، ليدفع الى توقّع ردة فعل ايجابية من السلطة الجديدة. اما اليوم، فلا اوهام، اذ ان الحكم في سوريا اثبت انه لا يريد التغيير الا بالقطّارة. فلا اصلاح ينجز ولا تحديث الا ويتأخر كما يشهد على ذلك التباطؤ في انفتاح القطاع المصرفي. لكن المشكلة تذهب ابعد من الارادة. فحتى وإن توافرت الارادة، فمن الواضح ان الحكم الجديد الذي لم يعد جديداً، فقد قوة الدفع. حتى ان البعض يذهب الى حد التشكيك في امكان ترجمة ارادة التغيير، اذا وجدت، في ارض الواقع، لما يظهر الى العلن من تعدد

لمراكز القوى في منظومة السلطة السورية. وابرز دليل على هذا التعدد الاشارات المتناقضة التي تصدر عن الاجهزة الامنية التي تلاحق الناشطين في مكان، كما في «قضية حلب» التي كتب عنها ميشال كيلو («النهار» اول من امس)، وتتوانى عن التحرك في مكان آخر. ويزيد من صعوبة الظرف ان سقوط البعث في بغداد، رغم حمله دلالات لا تغيب على احد في سوريا، لم يعط بعد صورة واضحة للبديل الديموقراطي. بل ان هيمنة الولايات المتحدة، فضلاً عن ضغوطها على الحكم السوري، صعّبت الامر على المعارضين فيها، ولعلها اخّرت عودتهم الى التحرك.

بيد ان عودة الروح الى المجتمع المدني، رغم الظرف العراقي، تؤكد كم ان الحاجة الى التغيير باتت ملحة في سوريا. طبعاً، لا يخال احد ان رفع حالة الطوارئ كاف لتبديل الاوضاع السورية، ولا بد ان يكون بداية لورشة طويلة تمر بتفكيك الحصرية الفكرية التي رصدها عمر اميرالاي في «الطوفان». الا ان مثل هذا الاجراء يبدو شرطاً اولياً لاي تغيير مستدام، بل انه قد يشكّل رسالة الى الخارج بمقدار ما هي الى الداخل. في هذا المعنى، فان عريضة الـ ٧٠٠ توفر فرصة للحكم في سوريا، او لبعض مكوناته. هكذا يستطيع البعث المتبقي في دمشق ان يخوض اخيراً تجربة الاصلاح السياسي، بدءاً برفع حالة الطوارئ، من دون ان يبدو منصاعاً الى ضغط اميركي.

٢٠٠٤/٢/٦

في سبيل سوريا... بعد ٨ آذار

الزميل مهدي دخل الله من الزميلة «البعث» (الدمشقية طبعاً، فالبغدادية زالت من الوجود كما يذكر) يحب الارقام الدقيقة. ففي معرض تعليقه على الاعتصام - الحدث الذي جرى امام «مجلس الشعب» في ٨ آذار للمطالبة برفع حالة الطوارئ والغاء الاحكام العرفية في سوريا، يكتب الزميل: «كانوا ثلاثين شخصاً فقط (من مدينة عدد سكانها مع المحيط اكثر من اربعة ملايين نسمة) بينهم ديبلوماسي وعدد من الصحافيين الاجانب». لاحظوا الدقة العلمية: المدينة مع محيطها. رئيس تحرير «البعث» لا يرمي الارقام كيفما اتفق، بل يصر على التحديد. وكأن هناك من يناقش السيد دخل الله في ديموغرافية العاصمة السورية، او حتى في عدد الناشطين الذين تجرأوا وترجموا معارضتهم في الشارع!

ليطمئن السيد دخل الله: لا احد يدعي ان الاعتصام - الحدث كان حاشداً. لكن احداً لا يستطيع طمأنته اكثر من ذلك، فهذا الاعتصام الذي لم يكن حاشداً يبقى حدثاً كبيراً، والثلاثون الذين يسخر منهم (كانوا على الارجح نحو مئة) بدوا كفيلين بوضع السلطة القائمة في دمشق امام معضلة لم تعهدها. فاما لا تفعل شيئاً فيتكرس خروج الشارع السوري من الخوف ويُفتح باب الاعتصام والتظاهر شيئاً فشيئاً، وإن من دون اذن رسمي، خصوصاً ان معتصمي الغد او متظاهريه سيتشجعون بعدما ادركوا ان السفارات الاجنبية، والاميركية تحديداً، تتابعهم عن قرب، واما تنقضّ على هذا التحرك الوليد قمعاً واعتقالاً وتشهيراً، فتعلن للملأ انها لا تنوي تبديل شيء في نمط هيمنتها، وتعرّض نفسها تالياً لمزيد من

الضغوط الخارجية.

اياً يكن الخيار، يمكن القول ان اركان البعث المتبقي في دمشق ليسوا في وضع يحسدون عليه.

في الايام العادية يصعب على المراقب البعيد ان يتصور بدقة كيفية اتخاذ القرار في انظمة الحزب الواحد، فكم بالاحرى حين يكون النظام في وضع استثنائي كما هي الحال في سوريا حيث تتضافر مجموعة من العوامل لتزعزع صورة الثبات الموروثة من حافظ الاسد: سقوط البعث الآخر في بغداد، وما رافق هذا الحدث من تحقير، عربي وعالمي، لهذا النموذج السلطوي؛ ادعاء الولايات المتحدة انها تريد تغيير الانظمة السلطوية في المنطقة او، على الاقل، دفعها في اتجاه الاصلاح والديموقراطية؛ الازمة الاقتصادية المتفاقمة في سوريا نفسها بفعل الفساد وامتيازات المحاسيب وغياب الشفافية والجمود التشريعي؛ الكلام الرسمي السوري، مباشرة بعد وفاة الاسد الاب، وخصوصاً على لسان الاسد الابن، حول ضرورة الانفتاح على الرأي الآخر؛ استعادة المجتمع السوري بعضاً من حيويته من خلال المنتديات والجمعيات الاهلية، رغم الانهاء القسري لما سمي «ربيع دمشق» عام ٢٠٠١؛ وفوق كل شيء الشعور المتزايد بان السلطة في دمشق هي اليوم اشبه بمحصلة توازنات متحركة بين مراكز قوى مختلفة، وان لا ارجحية واضحة داخلها لطرف على آخر.

ولعل انتشار هذا الشعور، الذي يبدو انه وصل حتى الى بعض السياسيين اللبنانيين للقريبين عادة من النظام السوري، كان العامل الاكثر تشجيعاً للمبادرات الجديدة الهادفة الى تحريك ربيع دمشق الثاني، من العريضة المطالبة برفع حالة الطوارئ الى التحركات المرصودة في حلب وصولاً الى اعتصام ٨ آذار. في المقابل، ان تراجع «مركزية القرار» داخل دوائر الحكم السوري يفترض فيه ان يزيد من

الحيرة التي يواجهها اصحاب القرار، على اختلافهم، ازاء بدايات تحرك المعارضة في الشارع. بل انه يجوز الجزم بأن اركان النظام يمرون في مرحلة عصف فكري (يؤمل ان يبقى محض فكري)، وان لم يكن ممكناً الجزم منذ الآن الى اين ينتهون. فثمة مؤشرات في الاتجاهين: اتجاه الاعتدال يوحيه تعامل السلطة ميدانيا يوم ٨ آذار، رغم التوقيفات الآنية والخطأ المميت المتمثل في اعتقال ديبلوماسي اميركي ومندوب صحيفة «نيو يورك تايمز»، وكذلك مرور ثلاثة ايام من دون حصول حملة اعتقالات واسعة في صفوف المعارضة. اما اتجاه التشدد، فهو ما تنذر به الافتتاحية التشهيرية التي خطها السيد مهدي دخل الله في «البعث»، فضلاً عن انتقال التشهير ضد المعارضين الى بيروت على لسان احد نوابها (كان قاضياً ذات يوم!) وعلى صدر احدى صحفها، وكأن آلة النسخ بدأت تبث دعايتها تحضيراً للهجمة المضادة. التهمة جاهزة سلفاً، وقد ساقها السيد دخل الله حين نسب ما اعتبره تضخيماً اعلامياً الى «الضغوط النفسية والاعلامية التي تعد استكمالاً للضغوط الخارجية والاجنبية». بكلمات اوضح، ان الذين ينادون بحرية السوريين هم عملاء اميركيون!

لا ريب ان رئيس تحرير «البعث» يؤمن بقدسية الكلمة، وانه ينزع الى تصديق ما يكتبه، وتلك للمناسبة اعجب صفات انظمة الحزب الواحد. فهي لا تقيم اعتباراً لرأي الناس، وتبقى رغم ذلك مصرة على الايحاء انها تراعيه. وعليه، قد يكون ما قاله (وما ردده مقلده البيروتي) ناجماً فقط عن الغريزة اللفظية المترسخة في البعث. وفي هذه الحال، لا تكون افتتاحيته مؤشراً لاستشراس سلطوي جديد، وهذا افضل بكثير لسوريا ولكل السوريين، بمن فيهم اولئك الذين يجلسون اعلى من السيد دخل الله. فهناك، في المراتب العليا، لا مكان للبلاغة، بل حساب للخسارة والربح. فهل يكون الحساب صائباً هذه المرة، فيرى في ازمة لا تُختصر

بالحملة المعادية، الفرصة النادرة لمصالحة سوريا مع نفسها بما يحفظ الامل لجميع السوريين؟

١٢/٣/٢٠٠٤

الحسّ المفقود

لنكن واضحين، وليس من باب رفع العتب قومياً: ان اسلوب العقوبات التي تعتمده الولايات المتحدة بشكل احادي او تفرض على المجتمع الدولي التزامه، اسلوب جائر، اياً تكن الدولة المنوي معاقبتها واياً تكن المبررات. ولا يغير شيئا في ذلك ان تكون العقوبات الاميركية المقررة في حق سوريا تتسلح جزئياً بحجة «استعادة لبنان سيادته». بل ان هذه العقوبات تحديداً جائرة مرتين: مرة من حيث المبدأ ومرة اخرى لكونها اعتباطية لا تندرج في سياق تاريخي واضح، مما يؤدي الى تعقيد المسألة اللبنانية والمسألة السورية على حد سواء، بدل تسهيل حلهما.

عندما طرحت فكرة العقوبات قبل سنتين، بدت ناشزة كلياً بالقياس مع تاريخ العلاقات المميزة بين الولايات المتحدة وسوريا، وهي التي لم تتعكر خلال اكثر من ربع قرن الا في العامين الاولين من عهد رونالد ريغان، بين ١٩٨١ و١٩٨٣. ولعل الجانب اللبناني من هذه العلاقة هو اكثر ما يصحّ فيه هذا التوصيف، ولا سيما ان مقاربته اميركياً انتهت الى الضوء الاخضر الذي اعطي عام ١٩٩٠ للقوات الجوية السورية للقضاء على العماد ميشال عون واحكام القبضة على الاراضي اللبنانية بكاملها، ومن ثم الى اطلاق يد دمشق (وعنجر) في ممارسة الوصاية على لبنان طيلة التسعينات وحتى اليوم. وبالفعل، بدا جلياً خلال كل هذه الحقبة ان

السياسة الاميركية لا تعير استقلال لبنان اهمية قصوى، وان صدرت في الآونة الاخيرة بعض الاصوات في هذا الاتجاه.

طبعاً، يمكن الدول ان تغيّر سياستها، لكن هذا لم يحصل بعد في ما يتعلق بالسياسة الاميركية حيال لبنان وسوريا. فحتى في الاشهر الاخيرة، اي بعد اقرار قانون المعاقبة، وفي ما عدا تصريحات تُعدّ على اصابع اليد الواحدة، ظلت الولايات المتحدة تحصر اهتماماتها اللبنانية بالاستقرار على «الخط الازرق» ونشاط «حزب الله» قربه، متغافلة في معظم الاحيان عن صلب الازمة اللبنانية الراهنة الناتجة من فقدان البلاد اي امل في المستقبل في ظل طبقة سياسية-عسكرية-مخابراتية تستمدّ شوكتها من وصاية المخابرات السورية عليها.

وما يقال عن لبنان يقال، وكم بالحري، عن ملف الاصلاح الداخلي في سوريا، اذ لم يسبق ان ابدت الولايات المتحدة اهتماماً بارزاً بغياب الديموقراطية فيها. وفيما ظلت تكتفي بالتقرير السنوي والروتيني لوزارة الخارجية عن انتهاكات حقوق الانسان، فانها لم تتأخر بعد ١١/ ٩ في الاستفادة من «الخبرة» السورية في هذا المجال لانتزاع الاعترافات من عدد من الاسلاميين القريبين من تنظيم «القاعدة»، ونالت دمشق على اساس هذا «التعاون» اكثر من شهادة في حسن السلوك.

بيد ان الاعتباطية الاميركية لا تخفّف من خطر الخطوة الاخيرة المتمثلة باقرار عدد من العقوبات التي لحظها «قانون محاسبة سوريا واستعادة لبنان سيادته». فاياً يكن تردّد الادارة الاميركية، واياً تكن نزعة الاعتدال في وزارة الخارجية، فإن مجرد اقرار العقوبات يعني ان منطقاً جديداً سوف يحكم انطلاقاً من الآن العلاقات بين دمشق وواشنطن، وهو منطق يخضع لأهواء الكونغرس بقدر ما يخضع الى حسابات الادارة.

كذلك فان الاعتباطية الاميركية لا تهوّن من وقع العقوبات على سوريا. ليس فقط لأن احد الاجراءات المقررة، وهو المتعلق بمنع

التعامل مع البنك التجاري السوري، قد تكون له آثار عملية كبيرة اذا ارادت الولايات المتحدة ذلك، بل لأن محصّلة العقوبات، بما فيها تلك التي بدت ثانوية، تزيد من هشاشة البيئة الاستثمارية في سوريا. وفي هذا المعنى فانها سوف تنعكس بالضرورة سلباً على احوال المواطنين السوريين، وكأنه لا يكفيهم ما ينالونه من عقوبة منذ اكثر من اربعين عاماً (ولذنب لم يقترفوه).

والانكى ان اقرار العقوبات ادخل سوريا في دوامة لا خروج منها بطريقة سهلة، غير ربما بالطريقة الليبية. وفي هذا المعنى لا اعتباطية الادارة الاميركية ولا طغيان الايديولوجيا على الكونغرس يعفيان الحكم السوري من مسؤوليته في «استحقاق» هذه العقوبات.

لندع جانباً المبادئ، والحكم السوري اصلاً لا يعمل بموجبها، فناموسه البراغماتية وسر بقاءه الطويل المديد كان حسن قراءة السياسة الدولية. فكيف وصلت به الامور الى هذا العمى فلم «ير» قانون المحاسبة حين كان مشروعاً، ولا صدّق ان الكونغرس سوف يقر القانون، وبعد اقراره ان الرئيس جورج بوش سوف يصادق عليه، وبعد مصادقته انه سوف يفرض العقوبات المنصوص عليها؟ كيف وصلت به الامور الى هذا الانطواء فلم يعد يسمع نصيحة صديق، أكان فرنسياً ام مصرياً ام قطرياً، ولا صدّق ان الامور تتبدل في غير مصلحته؟

لا ريب هنا ان الديبلوماسية السورية قصّرت، وعلى رأسها الوزير، وهذا لم يعد غريباً. فالسيد فاروق الشرع ارتكب في الاعوام الاربعة الماضية خطئين جسيمين على الاقل. الاول حين رفض ان يصدق ان الانسحاب الاسرائيلي من لبنان سوف يحصلُ وفق ما وعد به ايهود باراك، بل انه مضى يردد امام زواره انه يكون لا يفقه شيئاً في السياسة اذا نفّذت اسرائيل وعهدها بالانسحاب، حتى بدا ان وعد باراك لناخبيه تقرأه دمشق تهديداً بالانسحاب! وكان من الطبيعي بعد ذلك الا يساهم الوزير

الشرع في استخلاص الدروس السياسية من الانسحاب الاسرائيلي المتحقّق. اما الخطأ الثاني فهو طبعاً احجام السيد الشرع عن استشراف التحوّل في السياسة الاميركية بعد احتلال العراق وتحديداً عن تلمّس الخطر الناجم عن مشروع قانون محاسبة سوريا ثم عن القانون نفسه.

غير انه لا يمكن القاء اللوم على السيد الشرع وحده، فالاستخفاف بالخطر تجاوزه الى كل جهاز الحكم في سوريا. فعندما يتعامل الحكم السوري مع عملية تبديل وزير الخارجية وكأنها تنازل الى الاميركيين يُفترض فيه ان يقبض ثمنه، اي انه يحرم نفسه بنفسه من تفعيل ديبلوماسيته، فيكون هناك شك في الحس السياسي السائد في دمشق. وعندما يكتفي الحكم السوري بترداد الحجّة السخيفة القائلة ان العقوبات على سوريا سوف تضر الشركات الاميركية اكثر مما تضر سوريا، صار يُخشى بان يكون قرر معاملة الرأي العام العربي والعالمي بالاحتقار نفسه الذي يخص به الرأي العام السوري (واللبناني بالتلازم). وعندما يعتبر الحكم السوري ان ردّه الوحيد على نصائح الاصدقاء هو ارساله السيد عماد فوزي الشعيبي، وزير الاعلام غير المعلن، ليحتل شاشات الفضائيات العربية، والسيدة بثينة شعبان، وزيرة الخارجية الموعودة، تردد بالانكليزية امام الجمهور الامريكي ما يقوله السيد عماد فوزي الشعيبي امام الجمهور العربي، فهذا يعني غياباً كاملاً عما يحصل في العالم.

ألم يكن افضل من كل ذلك ان يتعامل الحكم السوري بشيء من البراغماتية فيبدي استعداده للبحث في بعض المطالب الاميركية؟ ألم يكن ذلك شراء للوقت افضل وانجع من ان يصمّ اذنيه في انتظار ان يفشل الاميركيون في العراق ويسقط بوش في الانتخابات؟

الماضي مضى. المهم الآن تخفيف الاضرار، منعاً لترسخ منطق العقوبات ودرءاً لخطر ازديادها. المهمّ هو استخلاص العبر بسرعة،

واولها ضرورة ان يخرج الحكم البعثي في دمشق بحلة جديدة يستطيع ان يخاطب العالم من خلالها، ريثما يكون استخلص العبرة الابلغ، وهي ضرورة ان يتسلح بتوافق داخلي سوري وبانفتاح على معارضيه فيستطيع ان يبرهن انه ليس معزولاً على غرار توأمه السالف في بغداد، ويجنّبنا بذلك ان يذهب الكونغرس الى مغامرة جديدة لا تحمد عقباها فيقر «مشروع تحرير سوريا ولبنان» الموجود حالياً في ادراجه.

والسبب نفسه يفترض ان يدفع بالحكم السوري الى مبادرة مماثلة في لبنان، فلا يغرّ نفسه بنتائج انتخابات بلدية هندسها بتأن، بل يتنبّه الى الفائدة التي ستعود عليه من رفع يد مخابراته وأزلامها عن السياسة اللبنانية، فيحرم الكونغرس من مسوّغ اضافي (وشعبي) للمضي في مغامرته.

ولكن من اين يأتي حكم اخفق هذا الاخفاق برؤية جديدة وحدها تستطيع ان تنتشل سوريا ومعها لبنان من الورطة التي اوقعنا فيها؟ بالتأكيد ليس من اليقين العقيم الذي تبثّه ابواقه من دمشق او بيروت فينتهي الى تصديقه.

٢٠٠٤/٥/١٤

ملاحق

بـيـان الـ ٩٩

الديموقراطية ومبادئ حقوق الانسان في عالم اليوم لغة انسانية مشتركة تجمع بين شعوب الارض وتوحّد آمالها في غد أفضل.

واذا كانت بعض الدول الكبرى تستخدم هذه المَقولات في شكل انتقائي لامرار سياساتها وتحقيق مصالحها، فإن التفاعل الحضاري بين الشعوب، بعيداً عن منطق الهيمنة وسياسة الاملاء، قد سمح لشعبنا في الماضي، وسيسمح له في المستقبل، أن يتأثر بتجارب الآخرين، ويؤثر فيها، مطوّراً في خصوصيته، غير منغلق عليها.

وتدخل سوريا اليوم، القرن الحادي والعشرين، وهي في أمسّ الحاجة لأن تتضافر جهود ابنائها جميعاً في مواجهة تحديات السلام والتحديث والانفتاح على العالم الخارجي. ولهذا، فإن شعبنا مدعو، أكثر من اي وقت مضى، الى المشاركة في صناعة حاضره ومستقبله.

انطلاقاً من هذه الحاجة الموضوعية، وحرصاً على وحدتنا الوطنية، وإيماناً منا بأن مستقبل بلدنا لا يصنعه غير ابنائه، وبوصفنا مواطنين في نظام جمهوري يمنح الجميع الحق في إبداء الرأي وحرية التعبير، فإننا، نحن الموقّعين، ندعو السلطة الى تحقيق المطالب الآتية:

١- إلغاء حالة الطوارئ والاحكام العرفية المطبقة في سوريا منذ العام ١٩٦٣.

٢- إصدار عفو عام عن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والضمير والملاحقين لاسباب سياسية، والسماح بعودة المشردين والمنفيين السياسيين جميعاً.

٣- إرساء دولة القانون، واطلاق الحريات العامة، والاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية وحرية الاجتماع والصحافة والتعبير عن الرأي، وتحرير الحياة العامة من القوانين والقيود واشكال الرقابة المفروضة عليها، بما يسمح للمواطنين التعبير عن مصالحهم المختلفة في اطار توافق اجتماعي وتنافس سلمي وبناء مؤسساتي يتيح للجميع المشاركة في تطوير البلاد وازدهارها.

إن اي اصلاح، سواء كان اقتصادياً أم ادارياً ام قانونياً، لن يحقق الطمأنينة والاستقرار في البلاد، ما لم يواكبه، في شكل كامل، وجنباً الى جنب، الاصلاح السياسي المنشود. فهو الوحيد القادر على إيصال مجتمعنا شيئاً فشيئاً الى برّ الامان.

عبد الهادي عباس (محام وكاتب)، عبد المعين الملوحي (عضو مجمع اللغة العربية)، أنطون المقدسي (كاتب ومفكر)، برهان غليون (كاتب ومفكر)، صادق جلال العظم (كاتب ومفكر)، ميشال كيلو (كاتب)، طيب تيزيني (كاتب ومفكر)، عبد الرحمن منيف (روائي)، أدونيس (شاعر)، برهان بخاري (باحث)، حنا عبود (كاتب)، عمر أميرالاي (سينمائي)، خالد تاجا (ممثل)، بسام كوسا (ممثل)، نائلة الاطرش (مسرحية)، عبدالله حنا (باحث ومؤرخ)، سمير سعيفان (اقتصادي)، فيصل درّاج (باحث)، حيدر حيدر (روائي)، نزيه أبو عفش (شاعر)، حسن م. يوسف (صحافي وقاص)، اسامة محمد (سينمائي)، نبيل سليمان (روائي وناقد)، عبد الرزاق عيد (باحث وناقد)، جاد الكريم جباعي (كاتب وباحث)، عبد اللطيف عبد الحميد (سينمائي)، سمير ذكرى (سينمائي)، أحمد معلا (فنان تشكيلي)، فارس الحلو (ممثل)، حسان عباس (باحث)، حنان قصّاب حسن (استاذة جامعية)، ممدوح عزام (روائي)، عادل محمود (شاعر)، حازم العظمة (طبيب واستاذ جامعي)، برهان زريق (محام)، محمد رعدون

(محام)، ياسر صاري (محام)، يوسف سلمان (مترجم)، هند ميداني (سينمائية)، منذر مصري (شاعر وتشكيلي)، أحمد معيطة (استاذ جامعي)، وفيق سليطين (استاذ جامعي)، مجاب الإمام (استاذ جامعي)، منذر حلوم (استاذ جامعي)، مالك سليمان (استاذ جامعي)، سراب جمال الأتاسي (باحثة)، توفيق هارون (محام)، عصام سليمان (طبيب)، جوزف لحام (محام)، عطية مسوح (باحث)، رضوان قضماني (استاذ جامعي)، نزار صابور (فنان تشكيلي)، شعيب طليمات (استاذ جامعي)، حسن سامي يوسف (سينمائي وكاتب)، واحة الراهب (سينمائية وممثلة)، حميد مرعي (مستشار اقتصادي)، رفعت السيوفي (مهندس)، موفق نيربية (كاتب)، سهيل شباط (استاذ جامعي)، جمال شحيد (استاذ جامعي)، عمر كوش (كاتب)، ريمون بطرس (سينمائي)، انطوانيت عازرية (سينمائية)، نجيب نصير (ناقد وكاتب)، مي سكاف (ممثلة)، نضال الدبس (سينمائي)، فرح جوخدار (معمارية)، أكرم قطريب (شاعر)، لقمان ديركي (شاعر)، حكمت شطا (معماري)، محمد نجاتي طيارة (باحث)، نجم الدين السمان (قاص)، علي الصالح (باحث اقتصادي)، صباح الحلاق (باحثة)، نوال اليازجي (باحثة)، محمد قارصلي (سينمائي)، سوس زكزك (باحثة)، شوقي بغدادي (شاعر)، بشار زرقان (موسيقي)، فايز سارة (صحافي)، محمد الفهد (صحافي وشاعر)، محمد بري لعواني (مسرحي)، نجاة عامودي (مربية)، عادل زكار (طبيب وشاعر)، مصطفى خضر (شاعر)، محمد سيد رصاص (كاتب)، قاسم عزاوي (شاعر)، محمد حمدان (كاتب)، نبيل اليافي (باحث)، تميم منعم (محام)، ابرهيم حكيم (محام)، أنور البني (محام)، خليل معتوق (محام)، علي الجندي (شاعر)، علي كنعان (شاعر)، محمد كامل الخطيب (باحث)، ممدوح عدوان (شاعر)، محمد ملص (سينمائي)، محمد علي الأتاسي (صحافي).

«الملحق»، ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٠

الوثيقة السياسية
لـ"لجان إحياء المجتمع المدني"

تحتاج سوريا اليوم، اكثر من اي وقت مضى، الى وقفة موضوعية لاستخلاص دروس العقود الماضية وتحديد معالم المستقبل؛ بعدما تردت اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، واضيفت اليها تحديات العولمة والاندماج الاقتصادي، فضلاً عن تحديات الصراع العربي - الاسرائيلي، التي تطرح على شعبنا وامتنا مهمات النهوض لمواجهتها ودرء اخطارها.

وانطلاقاً من ايمان صادق بالوطن والشعب وما يتوفران عليه من امكانات خلاقة وقوى حية، وحرصاً على التفاعل الايجابي مع اي مبادرة جادة للاصلاح، تمس الحاجة اليوم على حوار شامل بين جميع ابناء الوطن وفئاته الاجتماعية وقواه السياسية ومثقفيه ومبدعيه ومنتجيه؛ للمشاركة في الفعاليات التي من شأنها ان تؤدي الى نمو المجتمع المدني المؤسس على حرية الفرد وحقوق الانسان والمواطن، والى بناء دولة حق وقانون تكون دولة جميع مواطنيها وموطن اعتزازهم، بلا استثناء ولا تمييز. فبلادنا اليوم في حاجة الى جهود الجميع لاحياء المجتمع المدني الذي حرم ضعفه واضعافه، في العقود الماضية، عملية النمو والبناء من قدرات وفاعليات وطنية مهمة وجدت نفسها مجبرة على الابتعاد عن الممارسة الايجابية.

وان ما يكتنف مفهوم المجتمع المدني من التباس ناشئ عن تعدد التجارب الديموقراطية في التاريخ القديم والحديث لا ينفي وجوده

الواقعي عندنا بوصفه كينونة اجتماعية في التاريخ والعالم. ولا سيرورة انتقاله المتعثرة الى مجتمع عصري وحديث، التي انتج مجتمعنا خلالها ثقافة متجددة وصحافة حرة ونقابات وجمعيات واحزاباً سياسية وشرعية دستورية وتداولاً سلمياً للسلطة، حتى غدا من اقل الاقطار العربية تأخراً ان لم يكن من اكثرها تقدماً. وكانت تلك السيرورة ترقى بمجتمعنا الى الاندماج الوطني والاجتماعي، الى ان حدث ذلك القطع المؤسس على «المشروعية الثورية» الانقلابي في مواجهة المشروعية الدستورية. ولم يكن ممكناً تهميش المجتمع المدني وتغييبه، على هذا النحو، لولا تماهي السلطة والدولة، وتماهي الشخص والمنصب الذي يشغله، وصبغ الدولة بصبغة الحزب الواحد واللون الواحد والرأي الواحد، وجعلها دولة جزء من المجتمع لا يعترف بجزئيته، بل يقدم نفسه ممثلاً للشعب و«قائداً للدولة والمجتمع» يخفض المواطنة الى مستوى الحزبية الضيقة والولاء الشخصي وينظر الى بقية المواطنين على انهم مجرد رعايا. فغدت اموال الدولة ومؤسساتها وثروات الوطن ومؤسسات المجتمع المدني ايضاً كأنها اقطاعات وحيازات وملكيات خاصة توزع على الموالين والاتباع، فحلت الامتيازات محل القانون، والهبات والعطايا محل الحقوق، والمصالح الخاصة محل المصلحة العامة، واستبيح المجتمع وانتهبت ثرواته وتحكم من صاروا رموزاً للعسف والفساد بمقدراته، وغدا كل مواطن مشتبهاً به، بل «مداناً وتحت الطلب» وراحت السلطة تنظر الى الشعب لا على انه كم مهمل وموضوع لارادتها فحسب، بل على انه قاصر وناقص اهلية وموضع ريبة وشك، ولم يخل الامر من تخوينه كلما بدرت منه بوادر التعبير عن رأيه والمطالبة بحقوقه. وتجدر الاشارة هنا الى ان تغييب المجتمع المدني ادى الى تغييب الدولة؛ مما يؤكد العلاقة الجدلية بينهما، اذ لا يقوم احدهما الا بالآخر. فالمجتمع المدني هو مضمون الدولة الحديثة، والدولة الحديثة هي شكله

السياسي، وهما معاً يشكلان النظام الديموقراطي.

ان مجتمعنا الذي انتج ثوراته الوطنية على الاستعمار، وحركته السياسية المناوئة للاستبداد السياسي، وأسفر عن روحه الوطنية - القومية المتوثبة الى التحرر والتقدم، والذي صبر وصابر وقدم الكثير الكثير من الشهداء والتضحيات في سبيل الحرية والكفاية والعدل لا يزال قادراً على اعادة انتاج حياته الاجتماعية والسياسية وإعادة بناء اقتصاده وثقافته وفق مقتضيات الحداثة ومنطق التقدم، والانطلاق في ركاب التقدم العلمي والثقافي. وهو قادر كذلك على تجاوز العلاقات والبنى التي انتجت الاستبداد وتمفصلت مع الاوضاع الامبريالية والتجزئة القومية التي نجمت عنها.

لقد باتت واضحة للعيان نتائج الانقلاب على الديموقراطية السياسية باسم الاشتراكية. وتبين للجميع، مع انهيار النموذج السوفياتي واستطالاته في اوروبا الشرقية وفي ما كان يسمى العالم الثالث، استحالة بناء الاشتراكية او بناء ديموقراطية اجتماعية بلا ديموقراطية سياسية. كما تبينت هشاشة الدولة التي لا تستمد مشروعيتها من المجتمع المدني والسلطة التي لا تستمد مشروعيتها من الشعب. وتبينت اكثر نتائج النظر الى الشعب على انه مادة او موضوع لـ«الارادة الثورية»، ونتائج انكار افرادية الواقع وتعدد مكوناته وتنوعها واختلاف مصالح فئاته الاجتماعية وتباينها، ومن ثم انكار حقيقة ان القانون، بصفته ماهية الدولة وتعبيراً حقوقياً عن النظام العام وبصفته تعبيراً عما هو مشترك بين جميع المواطنين وجميع الفئات الاجتماعية، هو تسوية تاريخية بين هذه المصالح وذلك الاختلاف الذي يجب ان يكون قوام الوحدة الوطنية الفعلية. هذه التسوية التاريخية هي التي تنتج الدستور والمدونة القانونية بما يتسق وتطور النظام العام المتأثر بالطبع بايقاع التطور العالمي؛ لذلك فان الدساتير والقوانين تعدل وتطور او تغير وفق مقتضيات هذا التطور،

وعلى هذا، فان مفهوم المجتمع المدني الذي انبعث من جديد في سبعينات القرن العشرين، على صعيد العالم الذي ننتمي اليه، مكانياً على الاقل، كان ولا يزال يمثل بداهة الوجود الاجتماعي، منذ انتقل البشر من الطبيعة الى الاجتماع، اي الى العمران البشري والسياسة المدنية، بتعبير ابن خلدون. ومن صلب هذا المفهوم يتولد نسل مفاهيمي ينتج منه ويشير اليه «العقد الاجتماعي» في مواجهة «الحق الالهي» الذي ادعاه الاباطرة والملوك المستبدون لأنفسهم. وما هذا العقد سوى معادل سياسي للانقلاب العقلاني الذي جعل مركز ثقل المعرفة البشرية في الانسان، فأنتج المجتمع الحديث والفكر الحديث والدولة المدنية الحديثة التي تكفل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية كفالتها حرية الفكر، في ظل الاعتراف بالفرد ذاتاً انسانية عاقلة ومستقلة ومالكة زمام حياتها ومسؤولة عن افعالها وحرة في فكرها وضميرها، وبما ينتج من هذا الاعتراف في حقل الممارسة من حرية محددة بالقانون ومشروطة بالمسؤولية تتوجها المبادرة الخلاقة وحب المعرفة والعمل مع الجماعة ومن اجلها.

لذلك كله، تلح الحاجة اليوم الى إحياء مؤسسات مجتمعية واجتماعية متحررة من هيمنة السلطة التنفيذية والاجهزة الامنية التي منحت نفسها جميع الصلاحيات، ومتحررة من الروابط والعلاقات والبنى التقليدية، كالمذهبية والعشائرية والطائفية، ومستقلة عنها؛ وذلك لاعادة انتاج السياسة في المجتمع بوصفها فاعليته الحرة الواعية والهادفة، ولتحقيق التوازن الضروري بين المجتمع والدولة وتنسيق وظائفها في سبيل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة وتعزيز الوحدة الوطنية، ومن ثم توطيد هيبة الدولة وسيادتها وصيرورة القانون مرجعاً عاماً وحكماً للجميع. ففي نطاق المجتمع المدني، فقط، يمكن اطلاق حوار وطني شامل قوامه حرية الرأي والتعبير واحترام الرأي الآخر والاعتراف بما فيه من صواب، لتفعيل المشاركة الشعبية انطلاقاً من المشترك الوطني الى

المنفعة العامة والخير العام. فليس من حق اي فئة اجتماعية او سياسية ان تقرر، وحدها، ما هي المصلحة الوطنية والقومية وما هي الوسائل والأساليب الكفيلة بتحقيقها؛ لذلك، فان على اي فئة اجتماعية او سياسية، بما في ذلك السلطة الممسكة بدفة الحكم اليوم ان تطرح رؤيتها وتصوراتها وبرنامجها على الشعب لمناقشتها والحوار حولها، وليس من حوار ممكن من دون حرية الرأي والتعبير ومن دون نقابات حرة واعلام حر وأحزاب حرة ومنظمات اجتماعية حرة ومؤسسة تشريعية تمثل الشعب حقا وفعلا، وليس من اصلاح ممكن من دون حوار وطني شامل، فالحوار ينتج دوما حقائق جديدة ليست لأي من المتحاورين، بل لهم جميعا، لانها قائمة فيهم جميعا. ومنطق الحوار ينفي «منطق» احتكار الحقيقة واحتكار الوطنية وأي احتكار آخر. لذلك ندعو الى اعتماد مبدأ الحوار والنقد الايجابي والتطور السلمي لحل جميع الخلافات بالتسوية والتفاهم. وهذه من أهم سمات المجتمع المدني ومزاياه.

ولا تتجلى حيوية المجتمع المدني في شيء أكثر مما تتجلى في انشاء تنظيمات طوعية غير حكومية مستقلة ومتنوعة، جوهرها الخيار الديموقراطي وغايتها دولة حق وقانون تكفل الحقوق المدنية وتصون الحريات العامة. لذلك نرى في الدفاع عن المجتمع المدني دفاعا عن دولته وعن السلطة الممسكة بزمامها.

ولكي تثمر الاصلاحات الاقتصادية، ولكي تنجح عملية مكافحة الفساد والافساد لا بد ان يمهد لها ويرافقها اصلاح سياسي ودستوري شامل، والا فان هذه الاصلاحات لن تحقق المأمول منها. لذا ينبغي ان تتحول عملية الاصلاح ومكافحة الفساد الى آلية عمل قانونية دائمة تحفز المشاركة الشعبية وتعزز الرقابة والاشراف المستمرين على مؤسسات الدولة التي هي مؤسسات نفع عام، وعلى أنشطة القطاع الخاص ايضا، في جو من الشفافية يتيح لجميع الفئات والقوى الاجتماعية والاحزاب

السياسية فرص المشاركة الفعلية في التخطيط والاعداد والتنفيذ والتقويم، والتنبيه الى الخطأ والهدر والفساد فور وقوعها، وتمكين القضاء والهيئات الرقابية من المساءلة والمحاسبة، فان المعالجات الجزئية والاستنسابية والانتقائية لا تؤدي الى الاصلاح.

واذ تنطلق رؤيتنا وممارستنا من اعتبار الانسان غاية في ذاته، واعتبار حريته وكرامته ورفاهيته وسعادته هي هدف التنمية والتقدم، والوحدة الوطنية والمصلحة العامة مبدأين ومعيارين لجميع السياسات والممارسات، والمواطنين جميعا متساوين امام القانون، فلا تمييز بينهم على أي اعتبار كان ولا تفاضل في المواطنة، ما دام التمييز والتفاضل ينتجان دوما اصحاب امتيازات ومحرومين من الحقوق، ويبذران، من ثم، بذور التفرقة والشقاق، وينحطان بالعلاقات الاجتماعية الى ما دون السياسة. واذ تنطلق رؤيتنا وممارستنا كذلك من حقيقة ان السياسة الحقة هي التي تنعقد جميع دلالاتها على المصلحة الوطنية - القومية والانسانية لا على المصالح الخاصة والاعمال الفردية، وان الانجازات الوطنية تنسب الى الشعب لا الى الافراد، وان الفئات الاجتماعية والاحزاب السياسية انما تتجدد بالكل الاجتماعي الوطني ولا تحدده، وان الشعب هو مصدر جميع السلطات، فاننا نرى في الاصلاح السياسي مدخلا ضروريا ووحيدا للخروج من الركود والتردي، واخراج الادارة العامة من عطلتها المزمنة، وان المقدمات الضرورية للاصلاح السياسي والتي لم تعد تحتمل التأجيل هي الآتية:

١ - وقف العمل بقانون الطوارئ والغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية وجميع القوانين ذات العلاقة وتدارك ما نجم عنها من ظلم وحيف. واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وتسوية اوضاع المحرومين من الحقوق المدنية وحق العمل بموجب القوانين والاحكام الاستثنائية والسماح بعودة المبعدين الى الوطن.

٢- اطلاق الحريات السياسية، ولا سيما حرية الرأي والتعبير، وقوننة الحياة المدنية والسياسية باصدار قانون ديموقراطي لتنظيم عمل الاحزاب والجمعيات والنوادي والمنظمات غير الحكومية، وخاصة النقابات التي حولت الى مؤسسات دولتية فقدت كليا او جزئيا الوظائف التي انشئت من أجلها.

٣- اعادة العمل بقانون المطبوعات الذي كفل حرية الصحافة والنشر، وتم تعطيله بموجب الاحكام العرفية.

٤- اصدار قانون انتخاب ديموقراطي لتنظيم الانتخابات في جميع المستويات، بما يضمن تمثيل فئات الشعب كافة تمثيلا فعليا، وجعل العملية الانتخابية برمتها تحت اشراف قضاء مستقل، ليكون البرلمان مؤسسة تشريعية ورقابية حقا تمثل ارادة الشعب تمثيلا فعليا، ومرجعا اعلى لجميع السلطات وتعبيرا عن عضوية المواطنين في الدولة ومشاركتهم الايجابية في تحديد النظام العام، فان عمومية الدولة وكليتها لا تتجليان في شيء أكثر مما تتجليان في المؤسسة التشريعية، وفي استقلال القضاء ونزاهته.

٥- استقلال القضاء وضمان نزاهته وبسط سيادة القانون على الحاكم والمحكوم.

٦- احقاق حقوق المواطن الاقتصادية المنصوص على معظمها في الدستور الدائم للبلاد، ومن أهمها حق المواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية ومن الدخل القومي، وفي العمل المناسب والحياة الكريمة، وحماية حقوق الاجيال القادمة في الثروة الوطنية والبيئة النظيفة. فانه لا معنى لتنمية اقتصادية واجتماعية ان لم تؤد الى رفع الظلم الاجتماعي وأنسنة شروط الحياة والعمل ومكافحة البطالة والفقر.

٧- ان الاصرار على ان أحزاب «الجبهة الوطنية التقدمية» تمثل القوى الحية في المجتمع السوري وتستنفد حركته السياسية، وان البلاد لا

تحتاج الى أكثر من «تفعيل» هذه الجبهة، سيؤدي الى ادامة الركود الاجتماعي والاقتصادي والشلل السياسي؛ فلا بد من اعادة النظر في علاقتها بالسلطة، وفي مبدأ الحزب القائد للدولة والمجتمع وأي مبدأ يقصي الشعب عن الحياة السياسية.

٨- الغاء اي تمييز ضد المرأة امام القانون.

وبعد، فاننا من منطلق الاسهام الايجابي في عملية البناء الاجتماعي، وفي عملية الاصلاح، نتداعى وندعو الى تأسيس لجان إحياء المجتمع المدني في كل موقع وقطاع، هي استمرا وتطوير لصيغة «اصدقاء المجتمع المدني» علنا نسهم، من موقع المسؤولية الوطنية، ومن موقع الاستقلال، في تجاوز حالة السلبية والعزوف، والخروج من وضعية الركود التي تضاعف تأخرنا قياسا بوتائر التقدم العالمي. ونخطو الخطوة الحاسمة التي تأخرت عقودا في الطريق الى مجتمع ديموقراطي حر سيد مستقل».

الهيئة التأسيسية

د. وليد البني (طبيب)، جاد الكريم الجباعي (كاتب)، خيري الذهبي (كاتب وروائي)، رفعت السيوفي (مهندس)، د. صادق العظم (استاذ جامعي ومفكر)، نبيل المالح (مخرج سينمائي)، د. عارف دليلة (استاذ جامعي وخبير اقتصادي، د. يوسف سلمان (استاذ جامعي)، ياسين شكر (خبير اعلامي)، محمد نجاتي طيارة (باحث ومدرس)، د. قاسم غراوي (طبيب وشاعر)، د. عبد الرزاق عيد (استاذ جامعي وباحث)، د. محمد قارصلي (مخرج سينمائي واستاذ جامعي)، ميشيل كيلو (كاتب)، عادل محمود (شاعر)، زينب نطفه جي (ناشطة اجتماعية).

١٢/١/٢٠٠١

عريضة الألف من أجل رفع حالة الطوارئ

العريضة المطالبة بالإصلاح السياسي التي وقّعها ألف مثقف سوري وجرت محاولة تسليمها الى المسؤولين خلال الاعتصام أمام مجلس الشعب في ٨ آذار ٢٠٠٤ :

«بتاريخ ٨/ ٣/ ١٩٦٣ أعلن ما يسمى بـ«مجلس قيادة الثورة» حالة الطوارئ في سوريا. وعلى الرغم من مضي ٤١ عاماً على مسببات ذلك. فما زالت البلاد ترزح تحت وطأة قانون الطوارئ، حيث امتدت آثاره لتشمل كافة ميادين الحياة العامة للمجتمع والمواطن السوري، ونجم عن ذلك حصار المجتمع وكبح حركته واختزال طاقاته وزج آلاف المواطنين في السجون لأسباب تتعلق بآرائهم أو بمواقفهم السياسية أو لاتهامات لا تشكّل جرماً قانونياً.

وتطوّرت مستتبعات قانون الطوارئ (الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية) لتنشأ عنها قوانين عرفية ما فوق استثنائية ارتبطت الى حد كبير بمزاج منفّذيها.

نحن الموقعين أدناه نطالب السلطات السورية برفع حالة الطوارئ وإلغاء مستتبعاتها والآثار التي نجمت عنها (القانونية والسياسية والاقتصادية) بما فيها:

- إلغاء المحاكم العرفية والاستثنائية كافة.
- وقف الاعتقال التعسفي.
- الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، وتعويض المتضررين.

- اعادة الاعتبار للمجرّدين مدنياً (لأسباب سياسية).
- اعادة المنفيين الى وطنهم بضمانات قانونية.
- فتح ملف المفقودين، والكشف عن مصيرهم، وتسوية أوضاعهم القانونية، والتعويض لذويهم.
- اطلاق الحريات الديموقراطية بما فيها الحق في تأسيس الأحزاب والجمعيات المدنية».

هذا الوجه المؤسف تتحمّل مسؤوليته بشكل أساسي النخب السياسية والمثقّفة في سوريا ولبنان، التي تميّزت أفكارها ومواقفها وممارساتها بالالتباس والغموض خلال عقود تجاه ما كان يجري داخل البيت الشقيق الآخر من مصائب وأحداث جسام، وتحديداً منذ توسّعت رقعة هيمنة النظام السوري لتشمل لبنان أيضاً.

لقد لذنا جميعاً مفكرين ومثقفين وفنانين وصحافيين وسياسيين، بالصّمت المريب، والحياد، والسلبية، وتجنّب المواقف الحرّة الصريحة عند اشتداد الأزمات على شعبَي البلدين في سوريا ولبنان، خصوصاً في ذروة الاستبداد والامتهان الذي كان يمارسه نظام دمشق على جبهتيهما الداخليتين (...)

إنّ من خصائص "سمّ الذاكرة" ظهور عوارضه بعد حين، أي بعد فوات الأوان. وهذا تماماً ما لا يتمناه المرء لمستقبل العلاقة بين سوريا ولبنان بعد انسدال الستار على هذه الصفحة المرّة والمؤلمة في تاريخ البلدين. فالودّ والعيش الإرادي المشترك الذي انتزع من أحشاء شعبيهما بالقوة، قد ينقلب، ومع الأسف، جفاءً وعداءً ربما عند الشعب الذي كابد وتضرّر زهاء ثلاثة عقود من سياسة الحبّ القسري الذي جرّعه إياه الحكم السوري، ووكلاؤه اللبنانيون، بينما الشعب السوري، المغلوب على أمره حتى الساعة، برّاء ممّا ارتكب ويرتكب باسمه.

فشكراً لسمير قصير الذي بمساهمته هذه يَهُون عجزُنا قبل أن يميتنا العجز.

عمر أميرالاي



ISBN 2-84289-495-2